جـــــامعـــــــــة 8 مـــــــــاي 1945

قـــــــــالمـــــــــــة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: مالية وتجارة دولية

تحت عنوان

دور منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) في استقرار اسعار النفط العالمي

إعداد الطلبة:

- **زبيري عماد الدين**
- **حسين كريم**

الأستاذ المشرف:

- **د.حفاف وليد**

السنة الجامعية 2019/2018

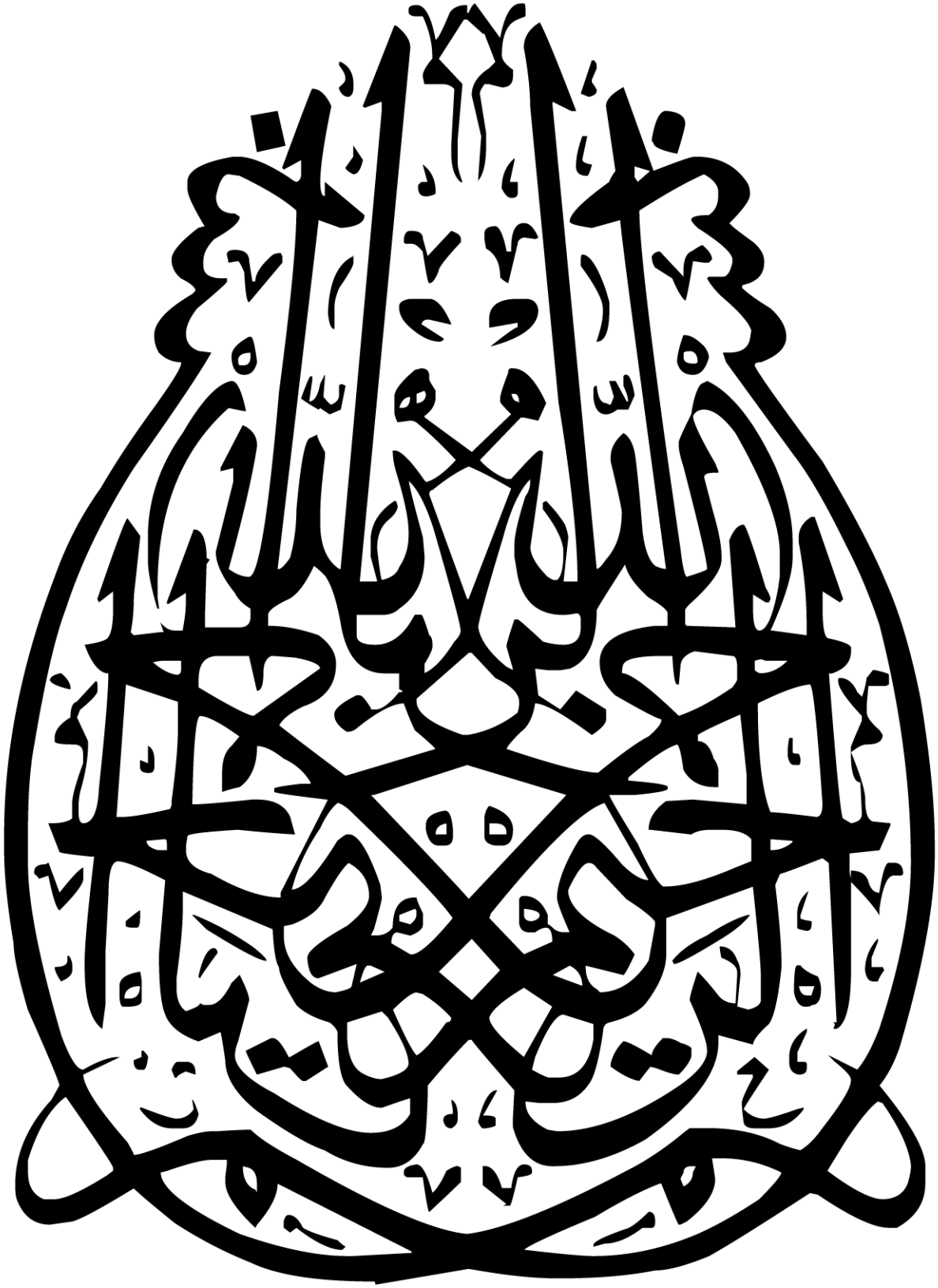

قال الله تعالى:

﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾

سورة يوسف: (الآية 72)

شكر وعرفان

لله الفضل من قبل و من بعد على ما أنعم و سهل و أرشد فله الحمد و الشكر كله

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم:

« مَنْ لمْ يشْكُر النَّاسَ لَم يشْكُر الله »

أما بعد:

أتقدم بالشكر والعرفان الجزيل، للأستاذ الفاضل "وليد حفاف" على قبوله الإشراف على مذكرتي وكذا متابعته الدائمة وصبره وتوجيهاته القيمة التي أفادتني في إنجاز هذا البحث، والذي افادنا من علمه، واشكر كل من ساعدنا في اعداد هذا العمل المتواضع واخراجه بهذه الصوره التي اجتهدنا ان تكون بافضل صورة قدر المستطاع.....

و نشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة و إثراء هذه المذكرة.

إهداء

إلى من جعلها الله حب وشفاء أمي العزيزة.

إلى الذي أستند عليه في هذه الدنيا والدي العزيز.

إلى كل أساتذتنا الأفاضل وكل من علمنا علما نافعا ولو حرفا، إلى كل من أنار لنا الطريق إلى النجاح إلى من ارشدنا وعلمنا وكل من له حقا علينا

إلى من جمعتني بهم رحلة الحياة

إلى كل هؤلاء اهدي ثمرة عملي.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
مقدمة	أ–د
الفصل الأول: مدخل نظري لأسواق النفط العالمية	02–41
تمهيد	02
المبحث الأول: : ماهية النفط	03
المطلب الأول : تعريف النفط	03
المطلب الثاني : نشأته و تكوين النفط	04
المطلب الثالث: أنواع البترول ومنتجاته	05
المطلب الرابع : الخصائص العامة للنفط	07
أولا: أشكال مادة النفط	07
ثانيا: مميزات وخصائص السلعة النفطية	08
ثالثا: مقاييس الوحدة البترولية	10
المبحث الثاني : الإمكانات العالمية من الثروة النفطية	10
المطلب الأول : الاحتياطي النفطي العالمي	10
أولا : أنواع الاحتياطيات النفطية	14
ثانيا : حساب احتياطي النفط	15
المطلب الثاني : المخزونات النفطية العالمية	15
أولا: تعريف المخزون النفطي و أنواعه	16
ثانيا: الأهداف المحققة من جراء المخزون النفطي العائم	18
ثالثا: صور المخزون النفطي	18
رابعا: أهمية المخزون النفطيا	18
خامسا: الفرق بين المخزون النفطي والاحتياط النفطي	19

فهرس المحتويات

المطلب الثالث: الإنتاج النفطي العالمي	20
المطلب الرابع: الاستهلاك النفطي العالمي	22
المبحث الثالث : السوق العالمية النفطية والسياسات التسعيرية	24
المطلب الأول: مفهوم السوق النفطية العالمية	24
أولا : تعريف السوق النفطية	25
ثانيا: العناصر الأساسية للسوق النفطية	25
ثالثا: خصائص السوق النفطية	25
المطلب الثاني: أنواع الأسواق النفطية العالمية	26
المطلب الثالث : الاطراف المكونة للأسواق النفطية	28
المطلب الرابع: أساليب التسعير في الأسواق النفطية العالمية.	30
أولا: العوامل المحددة لسعر النفط وانواعه.	32
ثانيا: تسعير البترول قبل التصحيح ل1973	33
ثالثا: تسعير النفط بعد تصحيح السعري لـ 1973	34
رابعا: تطورات أسعار النفط خلال الفترة 1973-2000	34
خامسا: تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2017	37
خلاصة الفصل	41
الفصل الثاني: منظمة الأوبك و سياستها التسعيرية	43-76
تمهيد	43
المبحث الأول : ماهية منظمة الأوبك	44
المطلب الأول: نشأة منظمة الأوبك	44
المطلب الثاني: أهداف وخصائص منظمة الأوبك	46
أولا: الأهداف الرئيسية لمنظمة الاوبك	46
ثانياً: خصائص منظمة الأوبك	48
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمنظمة الاوبك واهم الاعضاء الفاعلة في المنظمة	49
أولا: الهيكل التنظيمي لمنظمة الأوبك	49
ثانيا:الاعضاء الفاعلة في منظمة الأوبك	53
المبحث الثاني : الإمكانات النفطية لدول الأوبك و انجازاتها	55

فهرس المحتويات

المطلب الأول : إنتاج الأوبك العالمي	56
المطلب الثاني : الاحتياطات النفطية لمنظمة الأوبك	58
المطلب الثالث : أهم إنجازات منظمة الاوبك	62
المبحث الثالث : السياسة التسعيرية لمنظمة الاوبك	64
المطلب الأول: السياسة التسعيرية منذ النشأة إلى سنة 1973 (قبل التصحيح السعري)	64
أولا : التسعير حسب نظام نقطة الأساس الوحيدة	64
ثانيا: التسعير حسب نظام نقطتي الأساس	65
ثالثا: التسعير وفق مشاركة الدول المنتجة في تحديد الأسعار	66
المطلب الثاني : السياسة التسعيرية بعد التصحيح (1973-2000)	66
المطلب الثالث: السياسة التسعيرية للأوبك (2000 إلى يومنا هذا)	72
الفصل الثالث: منظمة الأوبك وإستقرار أسعار النفط العالمية	110-79
تمهيد	79
المبحث الأول: دور الاوبك في استقرار السوق النفطية العالمية في القرن العشرين	80
المطلب الأول: الأزمة النفطية 1973 (حظر النفط العربي)	80
أولا: اسباب أزمة 1973	80
ثانيا: نتائجها	82
ثالثا: تقييم دور الاوبك في أزمة	83
المطلب الثاني: الأزمة النفطية لسنة 1979 (الحرب العراقية – الإيرانية)	83
أولا: اسباب أزمة 1979	84
ثانيا: دور الاوبك في مواجهة أزمة 1979	85
ثالثا: تقييم دور منظمة الاوبك في أزمة 1979	86
المطلب الثالث: الأزمة النفطية لسنة 1986 (سنوات سوء إدارة أوبك)	87
أولا: أسباب أزمة 1986	87
ثانيا: نتائجها	88
ثالثا: دور الاوبك في مواجهة ازمة 1986	88
رابعا: تقييم دور منظمة الاوبك في ازمة 1986	90

فهرس المحتويات

المطلب الرابع: الأزمة النفطية لعام 1998 (الهبوط الكبير)	91
أولا: أسباب أزمة 1998	91
ثانيا: دور الاوبك في مواجهة ازمة 1998	92
ثالثا: تقييم دور منظمة الاوبك في أزمة 1998	94
المبحث الثاني: دور منظمة الأوبك في القرن الواحد و العشرين	94
المطلب الاول: الأزمة النفطية لعام 2004	94
أولا: اسباب ازمة 2004	95
ثانيا: دور منظمة الاوبك في مواجهة ازمة 2004	96
ثالثا: تقييم دور منظمة الاوبك في مواجهة ازمة 2004	98
المطلب الثاني: الأزمة النفطية لعام 2008 (الأزمة المالية العالمية)	99
اولا: اسباب ازمة 2008	99
ثانيا: دور منظمة الاوبك في مواجهة ازمة 2008	100
المطلب الثالث: الأزمة النفطية الراهنة 2014	101
اولا: أسباب الأزمة الراهنة	103
ثانيا: دور الاوبك في مواجهة الازمة الراهنة	104
ثالثا: أهم المحطات الأخيرة بعد الأزمة النفطية 2014	105
المطلب الرابع: ملخص لدور الاوبك خلال الازمات	106
خلاصة الفصل	110
خاتمة	112
قائمة المراجع	122-116
الملاحق	130-124

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجداول	رقم الصفحة
(1-1)	اكبر 10 دول من حيث الاحتياطي النفطي المؤكد لسنة 2017	13
(2-1)	الفرق بين المخزون النفطي والاحتياط النفطي بأنواعه	19
(3-1)	إنتاج البترول الخام في العالم حسب الجهات	20
(4-1)	أكبر 10 دول منتجة للبترول في العالم حسب إحصائيات سنة 2017	21
(5-1)	أكبر 10 دول مستهلكة للبترول سنة 2017	22
(6-1)	تطورات أسعار سلة خامات أوبك للفترة 1970-1982	35
(1-2)	الدول الأعضاء في الأوبك، 1960 إلى 2017	45
(2-2)	يمثل الاحتياطي النفطي المؤكد لدول الأوبك في نهاية سنة 2017	58
(3-2)	احتياطات وانتاج أوبك من النفط خلال المدة من (1975 – 2017)	61
(4-2)	أهم السياسيات التسعرية المتخذة من طرف منظمة الأوبك خلال الفترة من 2000 إلى 2017	73
(1-3)	العوائد النفطية لبعض دول الأوبك خلال الفترة (1972-1975)	82
(2-3)	الصدمة النفطية الإيجابية لسنة 1979	85
(3-3)	الأزمة النفطية السلبية لسنة 1986	89
(4-3)	أسعار البترول ما بين 1990-1995	90
(5-3)	اسعار النفط قبل و بعد الازمة النفطية السلبية 1998	93
(6-3)	الأزمة النفطية الإيجابية 2002-2007	97
(7-3)	اسعار النفط خلال الازمة النفطية السلبية لسنة 2008 الى 2012	100
(8-3)	أسعار النفط خلال الازمة النفطية السلبية 2013-2016	102
(9-3)	الأزمات النفطية التي شهدتها السوق النفطية خلال الخمس عقود الماضية	108

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1-1)	احتياطيات النفط الخام العالمية المؤكدة وفق المجموعات الدولية في نهاية عام 2017	12
(2-1)	الإحتياطي النفطي المؤكد في نهاية سنة 2017 (مليار برميل)	14
(3-1)	الاستهلاك النفطي لدول العالم بالبرميل في اليوم لسنة 2017	23
(1-2)	المخطط الجغرافي لمنظمة الأوبك الى غاية 2017	55
(2-2)	إنتاج البترول في دول الأوبك في الفترة 1960-2017 (مليون برميل)	56
(3-2)	الاحتياطي النفطي لدول الأوبك في نهاية سنة 2017 (مليار برميل)	59
(4-2)	الأسعار الفورية لسلة خامات الأوبك 2000 -2017	75
(1-3)	الامدادات النفطية لمنظمة الاوبك 2003- 2008	98
(2-3)	أسعار النفط 2013-2016	103

عنوان الملحق	الصفحة
Opec members’real gdp growth rates ppp based weights	124
World proven crude oil reserves by country	125
World proven crud oil reserves	126
Producing wells in opec members	127
World crud oil production by country	128
Bp statistical (consuption)	129

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

مقدمة عامة

الفصل الأول:

مدخل نظري لأسواق النفط العالمية

الفصل الثاني:

منظمة الأوبك وسياستها التسعيرية

الفصل الثالث:

منظمة الأوبك وإستقرار أسعار النفط العالمية

خاتمة

قائمة المراجع

قائمة الملاحق

المقدمة العامة

يعتبر النفط من أهم الإكتشافات التي توصل إليها الإنسان، فهو المصدر الأول والأساسي للطاقة، ومحور كل الإنتاج الصناعي والزراعي في العالم المعاصر، وقد أصبح عنصرا حيويا من عناصر الحياة اليومية. ولم يعد النفط أهم مصدر من المصادر الطاقة فحسب، بل أصبح أيضا مصدرا لإستخراج ما لا يقل عن عشرة آلاف سلعة صناعية مختلفة في العالم. ويعتبر النفط مادة استراتيجية هامة لاقتصاد أي دولة في العالم، سواء كانت منتجة أم مستهلكة، مما يعني تفاعل مجموعة من العوامل غير الاقتصادية منها السياسية والإستراتيجية والاجتماعية مع العوامل الاقتصادية بصورة متشابكة.

ولما كانت أسعار النفط وتجارته لها اثار عالمية على كل الدول التي تعرض النفط و الدول التي تطلبه، فالصراع متواصلا حول السيطرة على سوقه، وقد كان النصيب الاكبر للشركات السبع العالمية او الاخوات السبع التى إحتكرت الصناعة النفطية بجميع مراحلها لمدة زمنية طويلة لما في ذلك سياسات التسعير، ففي الخمسينيات وضعت امريكا قيودا شديدة على استيراد النفط الخام من خارج الولايات المتحدة وقد دفع هذا شركات البترول الأمريكية لان تفتش لها عن اسواق خارج الولايات المتحدة، فاتجهت نحو الأسواق الاوروبية ونتيجة لذلك تدهورت أسعار النفط في الأسواق الاوروبية، هذا بالإضافة إلى أن نفط الاتحاد السوفياتي بدأ ينافس نفط الشركات الأمريكية في اسعاره المنخفضة كل هذا دفع بشركات النفطية إلى تخفيض أسعار النفط الخام وكان هذا هو السبب الرئيسي الذي دعا الحكومة العراقية إلى عقد مؤتمر للدول المصدرة للنفط في بغداد، وقد تمخض عن المؤتمر تكتل منظمة الدول المصدرة للبترول (الاوبك)، حيث قامت مجموعة من الدول النامية بتحدى الشركات العملاقة ووصلت درجات التنسيق والتشاور بينها إلى مرحلة متقدمة جدا ساعدتها في ذلك حركات التحرر ونمو الصناعات الوطنية بالإضافة إلى المحاولات الجادة للدول المنتجة بتأميم قطاع الطاقة لديها، تلك المستجدات والمتغيرات اعطت الاوبك موقعا صلبا انعكس بدوره على وجود ارضية مناسبة لممارسة حقها في تقرير مصيرها الاقتصادي والأخذ بزمام الامور فيما يخص سياسات التسعير الخام، والحيلولة دون ان تصل اسعاره إلى مستويات متدنية جدا تضر باقتصاياتها كان ذلك سنة 1973 التى كانت نقطة تحول تاريخية في أسواق النفط، ومنذ مطلع السبعينات والاوبك تحاول من خلال حصتها التأثير في مستويات أسعار النفط الخام في السوق الدولية فتنجح تارة وتفشل تارة اخرى بفعل عوامل كثيرة منها اعضاؤها الذين لا يلتزمون بالحصص المقررة، وضغوطات الدول الكبرى و غيرها.

ومن هنا تتجلى معالم الإشكالية التي سنحاول معالجتها من خلال هذا البحث، والتي يمكن صياغتها في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو الدور الذي تلعبه منظمة الاوبك في استقرار أسعار النفط العالمية ؟ والى أي مدى نجحت في ذلك؟

ولتوضيح الإشكالية الرئيسية سنحاول صياغة مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

-من هم الاطراف الفاعلة في سوق النفط العالمي؟

-هل تؤثر الاوبك فعليا في أسعار النفط العالمية من خلال آلياتها التسعيرية؟

-هل ساهمت الاوبك فعليا في إعادة الاستقرار لسوق النفط العالمي خاصة في وقت الازمات؟

فرضيات الدراسة

للإجابة على الأسئلة الفرعية السابقة سنعتمد على الفرضيات الاولية التالية:

- الأوبك ليست المتحكم الوحيد في السوق النفط العالمي.
- كونها(الأوبك) الاقوى من حيث الاحتياطي والانتاج العالمي للنفط تستطيع التحكم في العرض والطلب عليه، وكذللك اسعاره العالمية.
- في ظل الأزمة النفطية الراهنة 2014 فقدت الأوبك دورها الفعال السابق، نظرا للتغيرات الجيوسياسية.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يسلط الضوء على أحد القضايا الأساسية التي أخذت اهتمام الدول النفطية عامة و الأوبك بصفة خاصة، حيث أن الأسواق الحالية للنفط تشهد حالة عدم الاستقرار نتيجة الأزمات العالمية، لذلك ارتأينا أن ندرس منظمة الأوبك لما لها من تأثير في المحافظة على توازن سعر النفط العالمي، في ظل وجود أزمات عالمية مختلفة.

أهداف الدراسة

نسعى من خلال دراستنا هذه إلى تحقيق جملة من الأهداف نلخص أهمها كالآتي:

-دراسة أسواق النفط العالمية.

-الوقوف على مدى أهمية منظمة الاوبك في السياق العالمي وكعنصر فاعل في سوق النفط العالمي.

-فهم مدى تأثير منظمة الاوبك على أسعار النفط العالمية.

-معرفة اهم الميكانيزمات والأدوات المستخدمة للتأثير على سعر النفط لإعادة استقراره من طرف المنظمة والفاعلين الاخرين في السوق.

أسباب اختيار الموضوع

ترجع أسباب اختيار الموضوع الى:

أ- اسباب موضوعية:

-يعتبر سوق النفط من المواضيع الحيوية والمهمة في مظهرها، المعقدة في تحليلها ودراستها.

-دراسة منظمة الاوبك ومعرفة مدى تأثيرها على أسواق النفط العالميةاعتمادية الاقتصاد الجزائري على النفط كمورد اساسي لإيراداتها لفهم ميكانيزمات السوق والفاعلين فيها

ب- اسباب ذاتية:

-طبيعة التخصص في المالية و التجارة الدولية.

-رغبة شخصية لمعرفة مختلف المراحل والتطورات التي مرت بها أسواق النفط و منظمة الاوبك.

الدراسات سابقة

-بوعوينة مولود" :**العلاقة بين سعر البترول وبعض المتغيارت الاقتصادية الكمية في الجزائر**" **باستخدام منهجية، var** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، جامعة الجزائر. حيث أن الهدف من هذه الدراسة هو معرفة حقيقة العلاقة التي تربط بين سعر البترول والمتغيرات الاقتصادية الكمية التالية: (الناتج المحلي الخام، الإيرادات الكمية والواردات)، حيث توصل الباحث إلى أن العلاقة التي تربط أسعار النفط مع الناتج المحلي الخام هي علاقة طردية، أما العلاقة مع الإيرادات هي أيضا علاقة طردية، والعلاقة التي تربط سعر النفط والواردات فهي علاقة عكسية.

-بن سبع حمزة: "**أثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيارت الاقتصادية الكمية**" **(عرض النقد،**

الإنفاق الحكومي، البطالة والتضخم) فترة (1970-2010) رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، جامعة الجزائر2 . ولقد كان الهدف الجوهري من وراء هذا البحث هو تحميل ودارسة الآثار التي يمكن أن تخلفها تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكمية في الجزائر، ومن أهم النتائج التي توصل إليها في هذه الدارسة أن لأسعار النفط تأثير على المتغيرات الاقتصادية الكمية، سواء كان ذلك التأثير مباشر أو غير مباشر.

-العمري علي:"**دارسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دارسة حالة الجزائر" فترة (1970-2006)**، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، 2007/2008 بالإضافة إلى متغيري سعر النفط والناتج الداخلي الخام أضاف متغيرة الجباية البترولية، وطبق دراسة قياسية باستخدام نماذج VAR وتوصل إلى النتائج التالية: تتأثر الجباية البترولية أكثر بأسعار النفط.

اما دراستنا الحالية فركزت على: فهم ومحاولة تقييم دور منظمة الاوبك كأحد اهم الفاعلين في السوق النفطية، في إعادة الاستقرار للسوق النفطية العالمية، من خلال حزمة الاجراءات التي تتبعها من اجل الوصول إلى ذلك خاصة في مرحلة الازمات.

منهج الدراسة

تم الاعتماد على المنهج التاريخي عند الحديث على التطورات التاريخية والمراحل التي مرت بها تظورات اسواق النفط، اضافة الى المراح المختلفة التي مرت بها منظمة الاوبك.

كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لفهم آليات عمل السوق وكيفية تأثير إجراءات المنظمة على السوق بشقيه (العرض و الطلب) وكيف ينعكس ذلك على عمل السوق ككل.

تقسيمات البحث

لتفصيل الموضوع قسمنا البحث إلى ثلاثة فصول بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة.

الفصل الأول تناولنا فيه مدخل نظري لاسواق النفط العالمية و هو مقسم إلى ثلاث مباحث أساسية و هي تعريف النفط، نشأته، أنواعه وخصائصه كمبحث اول والإمكانات العالمية من الثروة النفطية كمبحث ثاني، ثم الأسواق النفطية والسياسات التسعيرية كمبحث ثالث.

أما الفصل الثاني فتناولنا منظمة الاوبك وسياستها التسعيرية وهو مقسم إلى ثلاث مباحث اخذنا

عموميات حول منظمة الاوبك كمبحث اول و الامكانات العالمية لدول الاوبك وانجازاتها كمبحث ثاني ثم السياسة التسعيرية لمنظمة الاوبك كمبحث ثالث.

اما الفصل الثالث والاخير فكان عن الاوبك وإستقرار اسعار النفط العالمية وقسمناه إلى مبحثين دور الاوبك في استقرار اسعار النفطية العالمية في القرن العشرين كمبحث اول ودور الاوبك في استقرار اسعار النفطية العالمية في القرن الواحد و العشرين كمبحث ثاني.

صعوبات الدراسة

أهم الصعوبات التي لاقيناها اثناء إجراء الدراسة هي:

اختلاف الأرقام والإحصائيات والمعلومات من مصدر لآخر، مما استوجب البحث على مصادر موثوقة بأرقام ومعطيات حقيقية وهو ما تبرزه قلة المراجع والمصادر في هذه الدراسة.

تمهيد

يحتل النفط مكانة هامة ومحورية ضمن اقتصاديات الطاقة، حيث أنه يمثل سلعة استراتيجية عالمية ومادة أولية أساسية في الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، كما أن دوره يعتبر حيويا في العالم المعاصر وذلك لتعدد استعمالاته سواء في الصناعة أو الزراعة، فضلا عن استعمالاته في الحياة اليومية للإنسان، مما مكنه من اكتساب مكانة مهمة ضمن أطر التجارة الدولية وموقع خاص في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية، فقد شهد قطاع النفط منذ السبعينيات تحولات هامة في مختلف جوانبه الاقتصادية والتكنولوجية، وقد كانت هذه التحولات نتيجة تفاعل متغيرات كثيرة ومتنوعة، منها الاقتصادية والتكنولوجية، ومنها أيضا السياسية والجيو–استراتيجية التي أدت بدورها إلى تغير في أسواق النفط العالمية حيث أثرت هذه الأخيرة في أسعار النفط مما ساهم في عدة تطورات وتجديدات في الأساليب والاستراتيجيات التسعيرية لعدة جهات عبر مراحل تاريخية وأحداث معينة.

وبناء على ما سبق، تم تقسيم الفصل الأول إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: ماهية النفط.

المبحث الثاني: الإمكانات العالمية من الثروة النفطية.

المبحث الثالث: الأسواق النفطية والسياسات التسعيرية.

المبحث الأول : ماهية النفط

لقد عرف القرن العشرين بعصر البترول، الذي إحتل مكانة عالمية عالية كمورد إقتصادي إستراتيجي، تعتمد عليه كل لشعوب في كل المجالات السياسية، الإقتصادية، و العسكرية وغيرها، وبذلك أصبحت الصناعة البترولية من أهم الصناعات الحديثة للإقتصاد الصناعي العالمي،حيث شهدت توسعا و تضاعف المعدلات إنتاج و إستهلاك هذه السلعة.

المطلب الأول : تعريف النفط

النفط أو البترول (كلمة مشتقة من الأصل اللاتيني "بيترا" والذي يعني صخر " أوليوم" والتي تعني الزيت) ويطلق عليه أيضا الزيت الخام كما أن له اسم دراج "الذهب الأسود" وهو عبارة عن سائل كثيف قابل للاشتعال، بني غامق أو بني مخضر، يوجد في الطبقة العليا من القشرة الأرضية، وأحيانا يسمى نافتا من اللغة الفارسية (نافت، أو نافاتا والتي تعني قابليته للسريان)[1].

ويعرف النفط أيضا على أنه مادة سائلة هي مادة الهيدروكربونات يطلق عليها النفط الخام، لها رائحة متميزة لونها متنوع بين الأسود والأخضر والبني والأصفر، كما أنه يكون مادة لزجة تختلف بحسب كثافة النوعية ،حيث أنه كلما زادت نسبة ذرات الكربون في مادة النفط الخام كلما زادت كثافة النوعية أو ثقله والعكس صحيح[2].

إن النفط هو المادة الخام لعديد من المنتجات الكيميائية، بما فيها الأسمدة مبيدات الحشرات، اللدائن، أو هو سائل أسود كثيف سريع الاشتعال مكون من خليط من المركبات العضوية والتي تتكون من عنصرين الكربون والهيدروجين ويعرف باسم الهيدروكربونات ويعد النفط من الثروات الطبيعية الغير متجددة وتتسابق الدول الصناعية الكبرى على زيادة استيراده من الدول الصناعية الكبرى على زيادة استيراده من الدول المنتجة له والتي تستهلك كميات قليلة منه لقلة التنمية الصناعية لديهم ما يساهم النفط اليوم بحوالي 39% من استهلاك الطاقة العالمي وتحتوي منطقة الشرق الأوسط على أن مخزون النفط في العالم وتهتم الدول باكتشاف آبار جديدة للبترول وتطوير طرق حفر الآبار حيث أنه عادة يتم استخراج نحو 40 % من النفط والجزء الأكبـر يظل داخل باطن الأرض ويصعب استخراجه، ومن أهم أسباب

[1] سعيد خليفة الحموي، **أساسيات إنتاج الطاقة (بترول، كهرباء، الغاز)**، الأكاديميون للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016، ص ص 93-94.

[2] محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، جامعة عنابة، ديوان المطبوعات الجامعية، 1983، ص8.

انتشار النفط بسرعة نقله وتحويله إلى مشتقات، وانخفاض سعره وتوفره في كثير من البلدان التي لا تستهلك إلا القليل منه.

المطلب الثاني : نشأته و تكوين النفط

لقد عرف الإنسان النفط منذ القدم حوالي 5000 سنة قبل الميلاد واستخدمه في العديد من جوانب حياته وذلك في العديد من مناطق العالم المختلفة كمنطقة فارس بإيران ومنطقة العراق والصين إلا أنه لم يتمكن من معرفة النفط إلا بعد فترات متأخرة وهي فترة العصر الحديث في أواخر القرن التاسع عشر هذه الفترة التي تميزت بازدهار وتطور العلوم والمعارف التي بدأت باستغلال النفط هذه الثروة الحيوية التي يقوم عليها النشاط الاقتصادي والصناعي[1].

إن أصل النفط وكيفية تكونه في الطبيعة اختلفت وتباينت فيه الكثير من الآراء أو النظريات من قبل الجيولوجيين والكيميائيين، حيث أن هذه النظريات المختلفة التي ظهرت لتفسير نشأة النفط لم تستطيع أن توضح كل الحقائق كما أنها لم تسلم من الانتقادات.

أولا: النظرية العضوية

تؤكد هذه النظرية أن مادة المصدر الأولية للنفط (البروتوبتروليوم) (PROTOPETROLEUM) هي مادة عضوية تكونت من بقايا بعض الكائنات الحيوانية أو النباتية خاصة بقايا الأحياء البحرية الدقيقة التي تكون قد تجمعت مع بقايا كائنات أخرى في قاع البحار والمحيطات واختلاطها برمالها والرواسب المعدنية، حيث أن هذه المواد العضوية غنية بالكربون والهيدروجين وهما العنصران الأساسيان في تركيب النفط كما يحتوي على البورفيرين والنيتروجين.

هذه المواد العضوية لقد تحولت نتيجة للضغوط الهائلة والارتفاع الكبير لدرجة الحرارة في باطن الأرض وبفعل تحركات القشرة الأرضية إلى صخور رسوبية سميت بصخور المصدر، حيث أنه في ثنايا هذه الصخور الغنية بالبقايا العضوية تحولت إلى مواد هيدروكربونية تكون منها النفط الخام والغاز الطبيعي، حيث أن النفط بفضل الضغط العالي والحرارة والتفاعلات الكيميائية يتقطر من الصخور الكربونية إلى المناطق الباردة بين الطبقات[2].

---

[1] أمينة مخلفي، **محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013-2014، ص06.

[2] نبيل جعفر عبد الرضا، **اقتصاد النفط**، دار حياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ،2011، ص 16.

ثانيا:النظرية الغير عضوية (اللاعضوية)

تعتبر هذه النظرية من أقدم وأولى النظريات التي تفسر أصل تكون النفط وكيفية تجمعه، حيث أن هذه النظريات تجمع على أن النفط يتكون في باطن الأرض نتيجة للتفاعلات الكيميائية بين العناصر اللاعضوية من خلال تفاعل عنصر الهيدروجين مع الكاربون مثلا أو عنصر كبريت الحديد مع بخار الماء، حيث نشأ من اتحادهما مادة تشبه الأسيتيلين والتي تتحول إلى زيت بفعل العوامل الجيولوجية حسب هذه النظرية فإن أماكن تواجد النفط هي مكامن من الصخور النارية ويستشهد أنصارها بمكامن النفط الموجودة في المكسيك واليابان.

من أشهر افتراضات هذه النظرية ما ذكره الكيميائي الروسي (ميندليف) حيث أن تكوين الهيدروكربونات ناجم عن تفاعلات كيميائية بين كربيد الحديد المتواجد في باطن الأرض مع المياه الجوفية المرشحة تحت الضغط والحرارة، كما أنه هناك افتراض بأن تفاعل كربونات الكالسيوم المكونة للحجر الجيري مع كبريتيد الهيدروجين الموجود في الغاز الطبيعي من شأنه تكوين الميثان.[1]

ثالثا: النظرية المعدنية :

هذه النظرية ترى بأن النفط معدني الأصل تكوينه ناجم عن تعرض بعض الرواسب من كربيدات الفلزات الموجودة في باطن الأرض مع بخار الماء، حيث يتكون من هذا التفاعل الهيدروكاربون غير المشبع (الأسيتيلين) إن الندرة الشديدة للرواسب الكربيدية تصعب من احتمال أن النفط المستخرج بكميات هائلة لا ي ازل موجودا في باطن الأرض، كما أن النفط لا يوجد في الصخور البركانية وانما يوجد في الصخور الرسوبية فقط[2].

المطلب الثالث: أنواع البترول ومنتجاته

النفط الخام الموجود في الطبيعة رغم كونه مادة متجانسة في عناصره المكونة له، إلا أنه لا يكون على نوع واحد في العالم. فهو على أنواع متعددة تتأثر تلك الأنواع بالخصائص الطبيعية أو الكيمياوية أو بالكثافة أو باللزوجة أو بحسب احتواءه على المادة الكبريتية. سنستعرض فيما يلي أنواع النفط ومنتجاته كالآتي:

[1] المرجع نفسه، ص ص 17-16.

[2] المرجع نفسه، ص 18.

أولا: أنواع النفط

فالنفط يتباين ويختلف في نوعه من منطقة وبلد إلى آخر، وحتى داخل الحقل الواحد لا يوجد نفط واحد في نوعه، بل قد توجد أنواع متعددة فالمنطقة الأوروبية تحتوي على نفط مختلف عن نفط القارة الإفريقية، والنفط العربي في المنطقة الآسيوية مختلف عن النفط العربي في المنطقة الإفريقية. وهكذا فقد يكون نفطها بارفينيا وهو النفط المحتوي على نسبة عالية في المركبات الهيدروكربونية البارافينية، أو قد يكون نفطا نافتينيا وهو النفط المحتوي على نسبة عالية من المركبات النافتينية، أو يكون من المواد الإسفلتية (العطرية – الأروماتية) .

هناك نفط خفيف كالديزل، ثقيل ، متوسط، وهناك نفط بحسب درجة الكثافة النوعية (عالي أو منخفض)، كما يوجد نفط حلو ومر للتدليل على مقدار ونسبة احتوائه على المادة الكبريتية.

إن هذا الإختلاف والتباين في أنواع المادة النفطية تنجم عنه تأثيرات متعددة على الصناعة والنشاط الاقتصادي النفطي ومن أبرز هذه التأثيرات[1]:

1-التأثير على قيمة وسعر النفط.

2- التأثير على الكلفة الإنتاجية من حيث نقاوته وكذا على طريقة التكرير ونوعية المصافي النفطية.

3 -التأثير على العرض النفطي من خلال تقدير ما يحصل عليه من مقدار ونسبة المنتجات النفطية الممكن الحصول عليها من ذلك النوع النفطي أي ما يتعلق بمرحلة المصب الخاصة بالصناعة البتروكيماوية.

لا يمكن استعمال واستهلاك النفط كمادة خام إلا بعد تصفيته أو تكريره لتحويله إلى منتجات سلعية نفطية مختلفة، بعضها ذو قيمة سعرية وحرارية عالية مع سعة وتنوع في الاستهلاك والاستعمال، والبعض الآخرمنها منخفض السعر والحرارة مع محدودية وعدم تنوع استعماله واستهلاكه.

ثانيا: منتجاته

فالنفط الخام يتضمن ويستخلص منه العديد من المنتجات النفطية المختلفة في طبيعتها أو شكلها أو قيمتها أو استعمالها. فمنها المنتجات النفطية الرئيسية أو الثانوية أو منها الخفيفة أو الثقيلة أو المتوسطة. ويمكن سرد هذه المنتجات النفطية بحسب قيمتها كالأتي[2]:

---

[1] أمينة مخلفي و قدي عبد المجيد، "**أثر الأنظمة الجمركية الاقتصادية على الشركات البترولية – حالة مجمع بركين**"، الفترة 1993-2013، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014-2015، ص 8.

[2] أمينة مخلفي، "**أثر الأنظمة الجمركية الاقتصادية على الشركات البترولية – حالة مجمع بركين**"، مرجع سابق، ص 10.

أ)المنتجات الخفيفة:

-الغاز الطبيعي (Natural gaz)

-بنزين الطائرات (Aviation gasoline)

- بنزين السيارات (Motors gasoline)

- كيروسين (Kérosène)

ب)المنتجات المتوسطة

- زيت الغاز (gaz oïl)

- زيت الديزل (diesel oïl)

- زيت التشحيم (lubricants)

ج) المنتجات الثقيلة :

- زيت الوقود (fual oïl)

- الإسفلت (Bitumen)

- الشمع (wax)

المطلب الرابع : الخصائص العامة للنفط

يتواجد النفط في الطبيعة في عدة أشكال وحالات ويختلف ايضا من منطقة لأخرى كذلك من خلال خصائصه العامة التي تتمثل في:

أولا: أشكال مادة النفط

إن مادة النفط تكون على أشكال أو صور مختلفة فهذه المادة إما أن تكون على صورة سائلة ويطلق عليه البترول الخام: وهذه المادة سائلة لها رائحة خاصة ومتميزة ولونها متنوع بين الأسود والأخضر والبني والأصفر، كما أنها مادة لزجة وهذه اللزوجة مختلفة بحسب الكثافة النوعية لمادة البترول الخام، وهذه الكثافة متوقفة ومحددة بنسبة الكربون في مادة البترول الخام، فكلما زادت نسبة الذرات الكربونية أدت إلى ثقله والعكس بالعكس.

الحالة الثانية هي الحالة غازية ويطلق عليها الغاز الطبيعي : ويتكون من مجموعة مواد غازية أهمها الميثان، الإيثان، البروبان، النتروجين كثاني أكسيد الكربون والكبريت بنسب متفاوتة، إن اكبر نسبة في مادة الغاز الطبيعي تكون لعنصر الميثان وبنسبة من 70% الى90%، ويمكن إسالته تحت ضغط عالي جدا ودرجة حرارة منخفضة، أما غاز البروبان فيمكن إسالتهما تحت ضغط متوسط ودرجة حرارة عالية[1].

ثانيا: مميزات وخصائص السلعة النفطية

1- مميزات النفط

تتميز السلعة النفطية عن غيرها من السلع الأخرى بمميزات خاصة أكسبتها أهمية بالغة في تعظيم منفعتها وزيادة قدرتها التنافسية مع السلع البديلة لها، وهذه المميزات مرتبطة بطبيعة النفط أو بكيفية استغلالها ومن أبرز هذه المميزات:

أ_**الميزة التكنولوجية الفنية:** هي ما يتعلق بمستوى تكنولوجيا أساليب ومعدات استغلال الثروة النفطية، فكل تقدم في تكنولوجيا استغلال النفط يعزز مكانته وأهميته من خلال التخفيض من تكاليف الإنتاج وما ينجر عن ذلك من انخفاض في الأسعار لاحقا، وتجدر الإشارة إلى أن أغلب الدول النامية المنتجة لهذه المادة الحيوية تفتقر إلى هذه الخبرات الفنية والتكنولوجية مما يزيد من تكلفة إنتاجها لهذه السلعة[2].

ب_**الميزة الإنتاجي:** السلعة النفطية تتميز بارتفاع إنتاجيتها عموما، وهذا ا رجع لأن النشاط الصناعي النفطي يتم بأساليب إنتاج واستغلال متطورة فنيا وتكنولوجيا وتكون تكاليف العمل في الدول النامية أقل مما هي عليه في الدول المتقدمة وكلما انخفضت تكاليف العمل انخفضت التكلفة الإجمالية للإنتاج[3].

ج_ميزة مرونته الحركية الإنتاجية: يقصد به سهولة نقل السلعة النفطية من مراكز الإنتاج إلى مناطق الاستعمال والاستهلاك في أي نقطة من العالم، وقد ساعد على ذلك الطبيعة السائلة للنفط والقدرة على تخزينه لفترات طويلة دون أن يطرا عليه أي تغيير[4].

د_**ميزة الاستعمال الواسع:** تتعدد وتتنوع استعمالات النفط وتشمل مختلف المجالات والنشاطات الاقتصادية مثل الزراعة والصناعة، ومما يجعل من هذه المادة موردا حيويا للاقتصاد العالمي وللحضارة

---

[1] سيد فتحي احمد الخولي، **اقتصاد النفط الموارد والبيئة والطاقة**، خوارزم العلمية، جدة-مملكة العربية السعودية، 2014، ص95.

[1] حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 86.

[3] محمد أحمد الدوري، **مرجع سبق ذكره**، ص 7.

[4] حمادي نعيمة، **تقلبات اسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة، 1986/2008** رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008-2009، ص 5.

الإنسانية، هو أن المشتقات النفطية على اختلاف أنواعها واسعة الاستعمال وتدخل في كل مظاهر الحياة المعاصرة.

2- خصائص النفط

للبترول خصائص ومميزات فريدة تجعل منه سلعة ذات أهمية كبيرة ومن هذه الخصائص التي يؤخذ بها لمعرفة نوعية البترول نذكر مايلي:

2-1_**درجة الكثافة النوعية:** و تعتبر من أهم المؤشرات للدلالة على وجود البترول الخام وتقاس بوحدة معهد البترول الأمريكي[1]، American Petroleum Institute API وتعني بها نسبة وزن النفط إلى حجم مماثل من الماء عندما تتعادل درجة كثافة النوعية العالية وجودته أكبر، وبناءا على هذه المقاييس يصبح للنفط ثلاث أنواع:

أ-النفط الخفيف: وهو أجود أنواع النفط وتكون درجة كثافته النوعية عالية تبدأ من الدرجة 35 فما فوق ويستخرج منه البنزين، الكيروسين والغاز الطبيعي... إلخ، مثل النفط الجزائري والليبي والقطري.

ب -النفط الثقيل :درجة كثافته النوعية 28درجة فما دون ذلك وتكاليفه مرتفعة والمنتجات المستخرجة منه ثقيلة (المازوت، الإسفلت...) مثل النفط الخام المصري والسوري.

ت -النفط المتوسط: درجة كثافته النوعية بين 28و 35درجة والمشتقات المستخرجة منه متوسطة (كزيت التشحيم) مثل النفط السعودي و الكويتي.

2-2 **نسبة الكبريت في النفط الخام** :تزداد جودة النفط كلما قلت نسبة الكبريت فيه لأن النسب مرتفعة من الكبريت في النفط الخام تؤدي إلى تكاليف إضافية للحصول على المواصفات القياسية للإنتاج، وعلى هذا الأساس يصنف النفط إلى النفط الحلو (نسبة الكبريت فيه قليلة) والنفط المر (نسبة الكبريت فيه كبيرة).

2-3_ **نقطة الانسكاب** :وهي مصطلح يقصد به درجة انسياب المادة النفطية كمادة سائلة، أي مدى لزوجة النفط وترتبط بنسبة المادة الشمعية في تركيبه، فكلما ارتفعت نسبة الشمع ازدادت لزوجة النفط ولزم تسخينه مما يعني ارتفاع نقطة انسكابه ويزيد ذلك من تكاليف الإنتاج ويقلل من الجودة[2].

2-4_ **نسبة الشوائب الأخرى (الماء والملح)** :كلما ازدادت نسبة الشوائب في النفط الخام كلما ازدادت تكاليف إنتاجه وانخفضت جودته.[3]

---

[1] - Mohamed Elhocine BENISSAP, Eléments pétrolière, les hydrocarbures, présent et future, Economica, Paris, 1981, p 38.

[2] حمادي نعيمة، مرجع سابق، ص5

[3] Mohamed Elhocine BENISSAP, op-cit; p 37.

ثالثا: مقاييس الوحدة البترولية

هناك مقاييس محددة لقياس الثروة النفطية وتعتمد هذه المقاييس إما على جانب الحجم أو الوزن:

1- الحجم ويتمثل أساسا في:

- البرميل: وهو وحدة قياس أمريكية والذي يعادل 159 لتر وهو الوحدة الأكثر استعمالا.

-المتر المكعب: وهو وحدة قياس تستعمل في بعض البلدان مثل أروبا الغربية كفرنسا والمانيا، والذي يعادل 6.28 برميل.

2- الوزن ويعتمد على الطن كوحدة قياس رغم تنوع المقاييس الطني فهناك[1]:

-الطن الطويل ويعادل 1006 كلغ

-الطن المتري ويعادل 999 كلغ

-الطن القصير ويعادل 906 كلغ أما وحدة قياس الغازات الطبيعية فقد أعتمد استعمال القدم المكعب او المتر المكعب حيث أن المتر المكعب يعادل حوالي 35.31 قدم مكعب.

المبحث الثاني : الإمكانات العالمية من الثروة النفطية

لقد مرت الصناعة البترولية بتغيرات متلاحقة بخصوص مراكز القوى وصنع القرار حيث يكمن الدور الفاعل والموقع المتميز الذي تتمتع به الدول المنتجة للبترول على الخارطة العالمية من خلال استحواذها على الجزء الأكبر من الاحتياطات العالمية المؤكدة من النفط، وما تقوم بإنتاجه وتصديره إلى الأسواق العالمية.

المطلب الأول : الاحتياطي النفطي العالمي

يعرف الاحتياطي النفطي بأنه كمية و حجم النفط المحزون في باطن الأرض الذي يمكن استخلاصه بالوسائل التقنية المعروفة و المتاحة في الوقت الذي يتم به الاستكشاف، ويتغير الاحتياطي النفطي مع الزمن و حسب الظروف الاقتصادية و التقنية السائدة.[2]

وفي تعريف اخر، نقصد بالاحتياطي ما تحتويه الأرض من مصادر طاقة غير متجّددة والتي قد تكون على شكل زيت خام، أو غاز طبيعي، أو غاز مصاحب، أو السائل المسترجع من الغاز التي لم

[1] قويدري قوشيح بوجمعة، **إنعكسات تقمبات أسعار البترول عمى التوازنات الاقتصادية الكمية في الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة الشلف، 2009، ص ص14 15.

[2] حسان خضر، "أسواق النفط، العالمية"، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد57، ص5

تستخرج من الارض، وتختلف أهمية حساب الاحتياط النفطي من طرف إلى آخر، فمثلا الشركات النفطية تستفيد منه في معرفة العمر الافتراضي لها، أّما الدولة المنتجة فتستفيد منه في تحديد سياستها الاقتصادية التي ستتبعها في عملية الاستهلاك أو التصدير، أّما على مستوى العالم فيستفاد منه في تحديد القسم الذي سيتم تصديره من الدولة المنتجة لإشباع احتياجات الدول المستهلكة حساب احتياطي النفط.[1]

قدرت الاحتياطيات المؤكدة من النفط على الصعيد العالمي في نهاية 2015 ب 1284.5 مليار برميل، حيث ارتفعت تقديرات الاحتياطي المؤكد من النفط على الصعيد العالمي بشكل طفيف في نهاية عام 2017، لتصل الى 1449.5 مليار برميل، اي بنسبة زيادة لم تتجاوز 0.3% بالمقارنة مع المستويات العام السابق ، وبالنسبة للدول العربية فقد استقرت تقديرات الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام لعام 2017 تقريبا عند مستوياتها المسجلة العام الماضي، الجدير بالذكر ان نسبة 92.5% من الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام في الدول العربية والبالغة 716.4 مليار برميل لعام 2017، تتركز في خمس دول عربية وهي السعودية التي تستأثر بحصة 37.2% من إجمالي احتياطيات الدول العربية، والعراق بنسبة 20.8%، والكويت بنسبة 14.3%، والامارات بنسبة ن13.7%، وليبيا بنسبة 6.8%، و قد شكلت احتياطيات الدول العربية نسبة 49.4%، من الاحتياطي العالمي من النفط الخام[2].

[1] حافض البرجاس، **الصراع الدولي على النفط العربي**، بيسان للنشر، بيروت، 2000، ص23.

[2] صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد، 2016 ، ص 27.

الشكل رقم (1-1): احتياطيات النفط الخام العالمية المؤكدة وفق المجموعات الدولية في نهاية عام 2017

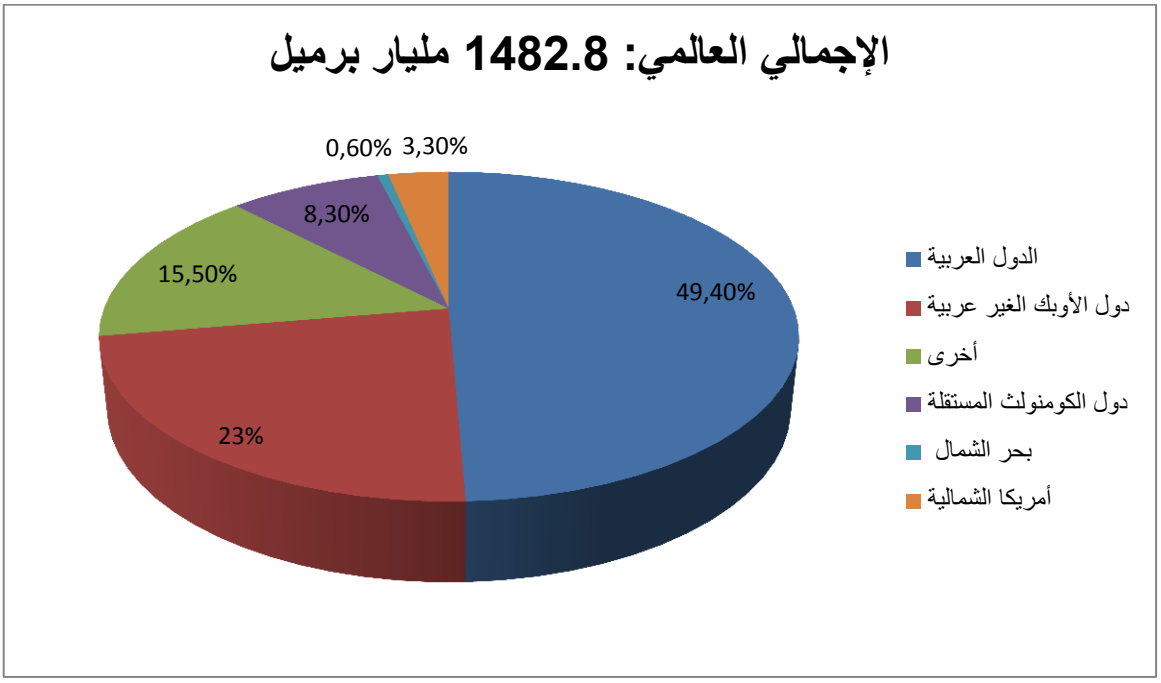

المصدر :منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، "تقرير الأمين العام السنوي2017"، ص 24.

بالنظر إلى احتياطيات النفط الخام العالمية المؤكدة وفق المجموعات الدولية 2017، يلاحظ استحواذ الدول العربية على نسبة 49.4% من إجمالي الاحتياط العالمي أي اكبر مستحوذ لاحتياطي النفطي، في حين أن دول أوبك الغير عربية تستحوذ على نسبة 23.0% من إجمالي الاحتياطي العالمي، كما نجد أن مجموعة دول كومنولث الدول المستقلة التي امتلكت 8.3% من الاحتياطي العالمي، وبلدان أمريكا الشمالية التي لا تملك سوى 3.3% من إجمالي إحتياطي العالم، و فالأخير تأتي دول أخرى متفرقة بنسبة 15.5% وبحر الشمال بنسبة ضئيلة جدا تقدر ب 0.6% من احتياط النفطي العالمي.

في ما يلي جدول يوضح الاحتياطي النفطي لبعض من الدول بالترتيب حسب حجم الاحتياطي بمليار برميل و نسبته استحواذ كل دولة .

الجدول رقم (1-1): اكبر 10 دول من حيث الاحتياطي النفطي المؤكد لسنة 2017

(الوحدة: مليار برميل)

الترتيب	الدولة	احتياطي النفط (البرميل)	النسبة %
01	فنزويلا	302.81	24.9%
02	المملكة العربية السعودية	266.26	21.9%
03	ايران	155.60	12.8%
04	العراق	147.22	12.1%
05	الكويت	101.50	8.4%
06	الامارات العربية المتحدة	97.80	8.1%
07	ليبيا	48.36	4.0%
08	نيجيريا	37.45	3.1%
09	قطر	25.24	2.1%
10	الجزائر	12.20	1.0%

Source : OPEC annual statistical bulletion 2018, OPEC proven crude oil reserves at and 2017 (billion barrels, OPEC share).

فيما يخص الاحتياطي النفطي المؤكد نهاية سنة 2016 ووفقا للتقرير الاحصائي للطاقة العالمية لسنة 2017 تحتل فنزويلا المرتبة الأولى باحتياطي نفطي يقدر بـ 302.81 مليار برميل أي بنسبة تعادل 24.9% من الاحتياطي العالمي، تليها المملكة العربية السعودية باحتياطي يقدر ب 266.26مليار برميل و بنسبة 21.9% وبعدها ايران بـ 155.60 مليار برميل و نسبة 12.8% من الاحتياطي العالمي، وبعدها العراق باحتياطي يقدر بـ 147.22مليار برميل ونسبة 12.1% تليها الكويت و الإمارات العربية المتحدة و ليبيا على التوالي بنسب متفاوتة بين 4.0% و 8.4%، وبعدها تأتي نيجيريا باحتياطي يقدر ب37.45 مليار برميل بنسبة 3.1% ثم قطر باحتياطي يقدر ب25.24 مليار برميل بنسبة 2.1% من الاحتياطي العالمي، وفي المرتبة العاشرة تأتي الجزائر باحتياطي يقدر بـ12.2 مليار برميل و نسبة ضئيلة لا تتعدى 1.0% من الاحتياطي العالمي. ومما سبق نلاحظ ان اكبر احتياطي نفطي هو الذي تمتلكه الدول العربية رغم تباين الإحصائيات و اختلاف الأرقام من عام إلى أخر و كذلك الاحتياطات الغير معلنة و المستنفذة.

الشكل رقم (1-2) : الإحتياطي النفطي المؤكد في نهاية سنة 2017 (مليار برميل)

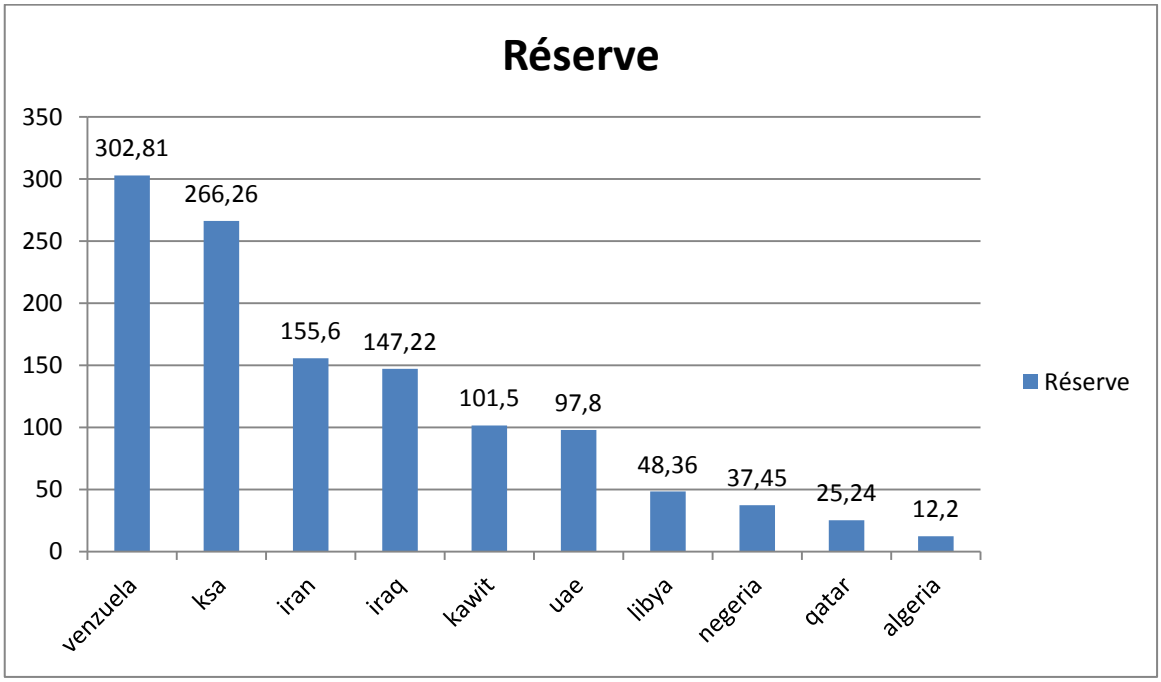

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على الجدول رقم (1-1)

أولا : أنواع الاحتياطيات النفطية

تقسم الاحتياطات النفطية إلى:

1- الاحتياطيات المؤكد وجودها Proved Reserve وهي الكميات التي تأكد وجودها بصورة قاطعة لا يشوبها أي شك بحيث يمكن استخراجها مستقبلا في ظل الظروف التكنولوجية و الاقتصادية السائدة[1].

2- الاحتياطات المرجح وجودها Probable Reserve وهي الكميات التي يرجح وجودها في منطقة سبق وان اكتشف فيها النفط، او في المناطق المجاورة او الكميات المرجح استخراجها بوسائل الاستخلاص.

3- الاحتياطيات المحتمل وجودها Possible Reserve وهي الكميات التي يتوقع العثور عليها في مناطق بعيدة عن المناطق التي سبق اكتشاف النفط فيها، أو الكميات الممكن استخراجها باستخدام وسائل الاستخلاص تحت التطوير، ولكنها غير مستخدمة حاليا.

وتعتمد قاعدة الموارد النفطية المتاحة على ثلاثة أبعاد رئيسية هي المعرفة الجيولوجية، الجدوى الاقتصادية والقدرة التقنية وتتمثل الاحتياطات في الكميات التي يمكن معرفتها وقياسها بحيث يمكن استخراجها بالتقنية المتاحة والأسعار السائدة، أما الموارد Resources فتشمل الكميات المتاحة بدرجة اقل من التأكد الجيولوجي الاقتصادي والتقني في نفس الوقت الراهن ولكن يتوقع تغير هذه الأبعاد لتصبح احتياطيات Reserves.

[1] سيد فتحي احمد الخولي، مرجع سابق، ص 212.

ثانيا : حساب احتياطي النفط

- حساب احتياطي النفط يعتمد على حساب مجموعة من الأمور هي[1]:
- تقدير مساحة الأرض التي تحتوي على النفط، ويتّم التعبير عن مقدارها بوحدة القدم المربع .
- تحديد عمق وسمك المساحة التي تحتوي على النفط، ويتّم التعبير عن قيمتها بوحدة القدم.
- نسبة المياه التي يحتويها السائل النفطي، وتساوي حجم المياه في بقعة معينة إلى الحجم الكلي للمسامات التي تحتوي على السائل النفطي.
- حساب حجم الزيت النفطي: حجم الزيت الخام الموجود في بئر النفط دون اعتبار إذا كان هذا الزيت يمكن استخراجه أو لا، ودون اعتبار إذا كان هذا الزيت يمكن استخدامه أو لا.
- احتياطي النفط الكلي: جزء من حجم الزيت الكلي ولكن يمكن استخراجه وانتاجه واستخدامه، ويسمى أيضا معامل الاسترجاع.
- الاحتياطي المتبقي: الفرق بين حجم الزيت وحجم النفط الكلي، حيث إنّه يشكل الكمية المتبقية من حجم الزيت النفطي.
- تحديد درجة مسامية الصخور التي تحتوي على النفط: والتي تساوي حجم المسام التي تكون ممتلئة بالنفط.

المطلب الثاني : المخزونات النفطية العالمية

يعتبر الدور الحيوي للنفط يجعله بمثابة الدماء التي تسري في شرايين القطاعات الاقتصادية المختلفة، مما يجعله مادة استراتيجية تحرص الدول على استمرارية تدفقها بكميات كافية للنمو الاقتصادي، ولهذا تخطط هذه الدول لضمان إمدادها منه، حتى في حالة حدوث أي قيود سياسية أو طبيعية أو اقتصادية على تدفق النفط من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك، ومن هذا المنطلق، تلجأ الدول وشركات النفط إلى تخزين كميات من النفط سواء في صورته الخام أو في صورته كمنتجات مكررة، بحيث أصبح هذا المخزون مؤشرا لمقدرة الدول على التعامل مع تقلبات سوق النفط والمقاصة بالمدة الزمنية اللازمة لاستهلاكه، وتعتبر المخزونات النفطية لدى معظم دول العالم طبقا لعدة عوامل منها حجم الاستهلاك، توقعات تغير الأسعار، توقعات استمرارية الإمدادات في مناطق الإنتاج والمتعلقة بالأوضاع

[1] سيد فتحي احمد الخولي، مرجع سابق، ص 212.

السياسية في تلك المناطق المخزونات النفطية تحتفظ بها الدول لاستخدامها حال انقطاع الإمدادات ولمعالجة أي اختلالات غير متوقعة في العرض والطلب[1].

وصل إجمالي المخزونات النفطية العالمية التجارية والاستراتيجية نحو 8842 مليون برميل في نهاية عام 2015، مرتفعا بنحو 750 مليون برميل مقارنة بالفترة ذاتها من عام، 2014 ونقلت وكالة الأنباء الكويتية "كونا" عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك،" أن التطورات الراهنة في السوق النفطي العالمي أكدت التأثير الكبير للمخزونات النفطية للدول المستهلكة الرئيسة على حركة أسعار النفط التي تشهد حالة تذبذب نتيجة عوامل عدة أبرزها ارتفاع مستويات المخزونات البترولية الأمريكية[2].

أولا: تعريف المخزون النفطي و أنواعه

1-تعريف المخزون:

هو حجم النفط الموجود بصورة فعلية، والمستخرج من باطن الأرض ليخزن في إحدى صورة التخزين، حيث تلجأ الدول وشركات النفط إلى تخزين كميات من النفط في صورته الخام وفي صورة منتجاته المكررة[3].

وتعرف كذلك المخزونات النفطية على انها عبارة عن كميات كبيرة من النفط تغطي احتياجات البلاد المستهلكة للنفط ومشتقاته لفترة زمنية معينة تتراوح بين 30 الى 90 يوما، وهذا في حالة تعرض الإمدادات النفطية للانقطاع لأي سبب من الأسباب[4].

تعتبر المخزونات النفطية ذات أهمية كبيرة فهي تأثر إيجابا في أسواق الاستهلاك المحلية للدول صاحبة تلك المخزونات، وهذا عن طريق تغطية احتياجات السوق المحلية عند حدوث ندرة في الأسواق النفطية العالمية، وبالتالي فالمخزونات النفطية تستعمل للتحوط من مخاطر نقص الإمدادات أو توقع ارتفاع مستقبلي للأسعار وبمعنى آخر فالمخزونات النفطية تعمل على إدارة قطاع الطاقة المرتبط بالإنتاج لدى الدول المستهلكة، وفق أفضل الطرق.

2-انواع المخزون النفطي

---

[1] امينة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات، رسالة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر 2013، ص27.

[2] www.cnbcarabia.com/oil_energy 12/05/2016 vue: le 24/04/2019.

[3] فتحي أحمد الخولي، مرجع سابق، ص 179.

[4] وحيد خير الدين ،اهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي و الاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012، ص40.

وتنقسم إلى ثلاثة أنواع وهي المخزون التجاري، المخزون الاستراتيجي، المخزون العائم. وفي ما يلي تفصيلها[1]:

أ_**المخزون التجاري:** وهو المخزون الذي يدخل في عمليات الإنتاج والتكرير، وهو الكميات المخزونة لتحقيق أهداف تجارية متمثلة في الحصول على مستويات أعلى من الأرباح.

ب_**المخزون الاستراتيجي:** وهو المخزون المحتجز لدى الحكومات والذي شرعت حكومات الدول الصناعية ببنائه منذ ثورة الأسعار عام 1973، ويستخدم هذا المخزون الاستراتيجي للأغراض الاستراتيجية، بحيث يستخدم في حالة انقطاع الإمدادات، ويتواجد معظمه في الولايات المتحدة الأمريكية، كما تملك كل من الدول الصناعية الأخرى والدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والصين وجنوب إفريقيا حصصا متفاوتة من هذا المخزون الاستراتيجي، تختلف مكونات المخزون الاستراتيجي من بلد إلى آخر، فبينما تحتفظ الولايات المتحدة به في شكله الخام، تحتفظ اليابان بحوالي 20% منه كمنتجات مكررة وسوائل الغاز، والباقي أي 80% من المخزون الاستراتيجي يحتفظ به في شكله الخام، أما معظم الدول الأوربية فتحتفظ بأكثر من 60% من مخزونها الاستراتيجي على شكل منتجات مكررة، وتحتفظ دول وكالة الطاقة الدولية مجتمعة بحوالي 84 من مخزونها الاستراتيجي كنفط خام[2].

ج_**المخزون النفطي العائم** :وهو كميات النفط المخزونة في الناقلات المتحركة أو الساكنة وبالرغم من الصغر النسبي لحجم المخزون النفطي العائم مقارنا بالمخزونات البرية، إلا أن له أهمية كبرى كمؤشرا عند وضع السياسات النفطية لاسيما وأن الدول تفضل إحاطة حجم مخزونها بالسرية.

ويعتبر المخزون النفطي العائم من أهم استراتيجيات الشركات النفطية والدول الاستهلاكية والمنتجة لتحقيق أهداف متباينة، فبالإضافة إلى أنه يحقق الأهداف للمخزونات الاستراتيجية أو التجارية، فإنه يؤدي إلى زيادة معدلات تشغيل ناقلات النفط وانتعاش سوق الناقلات النفطية الخاصة العملاقة منها، في الأوقات التي تتسم بفائض عرض الناقلات ووجود طاقة معطلة، وأن كثير من هذه الناقلات مملوكة لشركات النفط أو الدول المستهلكة، من جهة أخرى، فإن للمخزون النفطي العائم مزايا فنية واقتصادية بالنسبة لبعض الدول، فنجد مثلا اليابان باعتبارها دولة مستوردة بشكل كبير للنفط وعضوا في وكالة الطاقة الدولية، تفضل أن تكون معظم مخزوناتها في صورة مخزون عائم لصعوبة الاحتفاظ بالمخزونات النفطية داخل

[1] جامع عبد الله، اثر تطورات اسعار النفط خلال الفترة 2000-2010 على الاقتصاديات النفطية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012/2011، ص 56.

[2] وحيد خير الدين، مرجع سابق، ص41.

أراضيها لعدم توافر الظروف المناسبة والآمنة من حوادث تسرب النفط نتيجة الزلازل، كما أن التخزين على الناقلات يحقق مزايا نقل ويضمن سلامة توزيع للمخزون عند الحاجة إليه في كافة أنحاء اليابان، لاسيما وأنها عبارة عن أرخبيل من الجزر. بالإضافة إلى أن هذا النوع من التخزين يحقق لها وفرة في تكلفة تخزين البرميل نتيجة استخدام الناقلات الآهلة للتخريد[1].

ثانيا: الأهداف المحققة من جراء المخزون النفطي العائم

يحقق لنا المخزون النفطي جملة من الأهداف التي نلخصها فيما يلي[2]:

- يعمل على زيادة معدلات التشغيل للناقلات النفط، وانتعاش سوق الناقلات النفطية.
- يستعمل المخزون النفطي في تحقيق استراتيجيات الشركات النفطية والدول المستهلكة.
- أفضلية المخزون النفطي العائم لمدى أمنه من الكثير من الحوادث كالزلازل.
- سهولة النقل التي يمتاز بها ومدى السلامة التي يتضمنها.
- يقلل من أعباء التخزين لأن الناقلات المستعملة هي الناقلات الآهلة للتخزين.
- يستعمل في تغطية المتطلبات الاستثنائية كالحروب.

ثالثا: صور المخزون النفطي

ومن أهم صور المخزون النفطي نجد:

- تخزين النفط في باطن الأرض عن طريق إعادة حقنه أو استخدام الآبار الجافة.
- تخزين النفط في مستودعات وصهاريج ضخمة.
- تخزين النفط في مستودعات معامل التكرير.
- تخزين النفط داخل خطوط أنابيب نقل النفط.
- تخزين النفط في ناقلات النفط سواء كانت متحركة أو ساكنة مثل الناقلات التي انتهى عمرها وأصبحت مؤهلة للتخزين (المخزون العائم).

رابعا :أهمية المخزون النفطي

بدأ الاهتمام بالمخزون النفطي عقب أزمة السويس سنة ، 1956 والتي أثرت على حجم النفط المتدفق إلى الدول الصناعية، وإزدادت أهميته بشكل كبير في السبعينات عندما تزايد دور الدول المنتجة في الصناعة النفطية خاصة بعد انتشار التأميم والمشاركة واستخدام النفط كسلاح سياسي، وبالتالي زادت

[1] عبد الفتاح دندي، دور المخزون النفطي في الأسواق العالمية والانعكاسات على الدزل الاعضاء في الاوابك، مجلة النفط والتعاون العربي، عدد ،136 الكويت، 2011، ص 71.

[2] فتحي أحمد الخولي، مرجع سابق، ص 155.

ممارسة الدول المنتجة لسياداتها على مصادرها الطبيعية، مما دعا الدول المستهلكة إلى الاهتمام بتخزين كميات من النفط نتيجة لتوقف الإمدادات النفطية من مناطق الإنتاج أو بعضها، أو الحالات التي يزيد فيها الطلب بصورة كبيرة تدفع بالأسعار الفورية إلى أعلى، وكذلك أدى اتجاه الأسعار للارتفاع المستمر خلال السبعينات إلى قيام الشركات النفطية والشركات التجارية الأخرى بتخزين النفط لأغراض المضاربة وتحقيق مستويات مرتفعة من الأرباح.

وفي الثمانينات أدركت الدول المستهلكة إمكانية استخدام المخزون النفطي كعامل مؤثر للضغط على الأسعار نحو الانخفاض، مما أدى إلى تزايد أهمية الدراسات المتعلقة بحساب وتقدير حجم هذا المخزون بصورة مستمرة إلى يومنا الحالي.

خامسا :الفرق بين المخزون النفطي والاحتياط النفطي

الجدول رقم(1-2): يمثل الجدول التالي الفرق بين المخزون النفطي والاحتياط النفطي بأنواعه:

الاحتياط النفطي بأنواعه	المخزون النفطي
– قيمته تقديرية احتمالية ومتغيرة. – لا يمكن الأخذ منه إلا في حالة نفاد المخزون. – يترك في المكامن ولا يستخرج من باطن الأرض. – يتواجد فقط لدى البلد الأصلي المنتج. – يقتصر على مرحلة المنبع فقط. – لا يؤثر تأثيرا مباشرا في الأسعار. – الاحتياطي يكون بالنسبة للنفط الخام فقط. – لا يستخدم للأغراض الاقتصادية. – يتأثر بالعديد من العوامل التي سلف ذكرها. – احتمال وجوده. – الاحتياط النفطي غير مكلف لأنه يقبى في باطن الأرض. – لا يؤثر مباشرة في السعر وإنما على تقديرات سوق النفط المستقبلية (العرض و الطلب).	– قيمته ثابتة ومؤكدة (أي قيمة حقيقية). – يمكن الأخذ منه وذلك للأغراض الاقتصادية. – يستخرج من باطن الأرض ويضع في مختلف صور التخزين. – يتواجد في الدول المنتجة والمستوردة. – يمكن أن يكون في المرحلتين (مرحلة المنبع والمصب). – يؤثر في الأسعار تأثيرا مباشرا. – يمكن أن يكون بالنسبة للخام وللمشتقات كذلك. – يستخدم كسلاح سياسي اقتصادي. – لا يتأثر بأي عامل إلا أنه موجود فعلا. – مكلف لأنه يتطلب إحدى صور التخزين بعد تكليف استخراجه. – أقل أمننا من الاحتياطي لأنه يتطلب حماية في مراحل تخزينه.

المصدر: امينة مخلفي، محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013-2014، ص56.

المطلب الثالث: الإنتاج النفطي العالمي

في صناعة البترول يجب التفرقة بين مفهومين أساسين، أولهما القدرة الإنتاجية للبترول، و ثانيهما البترول و يقصد بتلك التفرقة إبراز أحد الأعراف التي جرى عليها العمل في الصناعة وهو الاحتفاظ بقدرة إنتاجية احتياطية أو مغلقة لمواجهة الطوارئ غير المتوقعة، كما أوصت بذلك المجموعة الصناعية الغربية على إثر إنغلاق قناة السويس أثناء أزمة السويس الأولى عام 1956، و كما حدث أثناء أزمة الخليج 1990 إذ قامت السعودية و الإمارات و فنزويلا بتشغيل أبارها الاحتياطية المغلقة لتعويض ما يزيد على 4 ملايين برميل يوميا مما فقدته السوق نتيجة توقف الإنتاج في العراق والكويت، إن السعر يؤثر في الإنتاج من خلال تأثيره في الطلب، فارتفاع السعر يؤدي إلى انكماش الطلب العالمي ومن ثم يتقلص الإنتاج العالمي بالتبعية، يفرض الفصل بين أوبك وغيرها من منتجي البترول لأن أوبك ستقوم بدور المنتج المكمل، بمعنى توسيع قدرتها الإنتاجية بحيث تقوم بسد الفجوة بين الإنتاج خارجها والاحتياطات العالمية المتزايدة للنفط[1].

بلغ الإنتاج النفطي العالمي سنة 1913 حوالي 385 مليون برميل، وأخذ يتزايد بسرعة حتى وصل سنة 1938 إلى 1255 مليون برميل والى 3783 مليون برميل سنة 1950 ووصل سنة 2007 إلى 29759 مليون برميل.

وتبقى منطقة الشرق الأوسط أكبر منتج للبترول بمعدل 25.693 ألف برميل يوميا حسب إحصائيات سنة 2017 كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم(1-3): إنتاج البترول الخام في العالم حسب الجهات.

الوحدة: ألف برميل يوميا

المناطق	2013	2014	2015	2016	2017	التغيير% (2016-2017)
أمريكا الشمالية	8.848	10.153	10.671	10.042	10.567	5.2
جنوب ووسط أمريكا	9.698	9.740	9.714	9.222	8.712	-5.5
الشرق الأوسط	23.845	23.510	24.494	26.608	25.693	-3.4
إفريقيا	7.585	7.092	7.057	6.591	6.989	6.0
آسيا باسيفيك	7.440	7.465	7.609	7.239	6.925	-4.3
المجموع	72.802	73.363	75.095	75.388	74.686	-0.9

Source : OPEC Annual Statistical Bulletin 2018 p 30

[1] قويدري قوشيح بوجمعة، مرجع سابق، ص22.

رغم توزيع النفط في كل أنحاء العالم إلا أن هناك مناطق تحظى بالأولوية والأهمية من حيث الإنتاج والاحتياط وهي أمريكا الشمالية، شمال شرق أمريكا الجنوبية، الشرق الأوسط، مجموعة الدول المستقلة، الشرق الأقصى وافريقيا.

الجدول رقم(1-4): أكبر 10 دول منتجة للبترول في العالم حسب إحصائيات سنة 2017

الوحدة: مليون برميل يوميا

الترتيب	الدولة	الإنتاج اليومي
01	الولايات المتحدة الامريكية	14.86
02	المملكة العربية السعودية	12.39
03	روسيا	11.24
04	الصين	4.87
05	كندا	4.59
06	العراق	4.48
07	ايران	4.0
08	الامارات	3.75
09	الكويت	3.0
10	البرازيل	2.16

المصدر: مجلة الأيام السورية ، داريا الحسين 2017 في الويب

إن أهم مناطق الإنتاج الرئيسية في العالم حسب إحصائيات الأوبك لسنة 2016 تظهر في المملكة العربية السعودية التي تصدرت قائمة منتجي النفط في العالم خلال عام 2015، أمّا العام 2017 فشهد هو الآخر تغيّراً في ترتيب الدول المنتجة للنفط حيث تصدرت الولايات المتحدة الأمريكية بنحو 14.86 مليون برميل يوميا في المتوسط وتفوقت على المملكة العربية السعودية التي بلغ متوسط إنتاجها خلال عام 2017 نحو12.39 مليون برميل يومي، واحتلت روسيا المركز الثالث حيث بلغ متوسط إنتاجها اليومي للنفط نحو 11.24مليون برميل يوميا.

وفيما يخص بقية الدول، جاءت كندا المركز الخامس بين منتجي النفط الرئيسيين في العالم، حيث بلغ متوسط إنتاجها 4.59 مليون برميل يومياً، تلتها العراق ب4.48 مليون برميل يوميا، ثم الإمارات بنحو 3.75 مليون برميل يوميا، وفي الاخير البرازيل بنحو 2.16 مليون برميل يوميا.

ويعزى ارتفاع الإنتاج النفطي في العالم في السنوات الأخيرة بالدرجة الأولى إلى تحسن معدلات الاسترجاع بفضل التطور التكنولوجي والى انفتاح الكثير من الدول المنتجة على الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الرابع: الاستهلاك النفطي العالمي

يتزايد الاستهلاك النفطي العالمي باستمرار حيث انه نما بحوالي 1.9 مليون برميل يوميا عالميا خلال عام 2015، يأتي هذا في الوقت الذي شهدت فيه أسعار الخام تراجعا ملحوظا خلال عام 2014، فيما تعد الزيادة أعلى كثيرا من نظيرتها المحققة عند 1.1 مليون برميل يوميا في 2014.

ويوضح الجدول أرقام الاستهلاك اليومي للدول المذكورة مقدرة بالمليون برميل لسنة 2017

الجدول(1-5): أكبر 10 دول مستهلكة للبترول سنة 2017

الإستهلاك اليومي/مليون برميل				
الدولة	2016	2017	التغير %	النسبة من إستهلاك العالم %
أمريكا	19,6	19,8	1	20,2
الصين	12,3	12,8	4	13
الهند	4,6	4,8	2,9	4,8
اليابان	4,03	3,98	-1,1	4,1
السعودية	3,93	3,91	-0,5	4
روسيا	3,19	3,22	1	3,3
البرازيل	3,01	3,02	0,1	3,1
كوريا الجنوبية	2,77	2,79	0,9	2,8
كندا	2,4	2,42	1,2	2,5
ألمانيا	1,6	1,61	1	1,6

المصدر :التقرير السنوي السابع والستين شركة النفط البريطانية بريتش بيتروليوم BP

سيرت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هذا النمو في الاستهلاك " 511 آلاف برميل يوميا"، في الوقت الذي ارتفع فيه استهلاك الولايات المتحدة 1% فقط بالمقارنة مع 4% للصين، و

بمتابعة أعلى الدول استهلاكا للنفط، يتضح أن الهند سجلت أعلى معدل للزيادة بين الدول العشر التي تستحوذ على قرابة 60% من مجموع الاستهلاك العالمي عند مقارنة أرقام 2017 بالعام السابق له.

هذا يعني أن نمو الاستهلاك تقوده كبرى اقتصاديات آسيا "الهند، ثم الصين، تليها كوريا الجنوبية" حسب نسب الزيادة في الاستهلاك، في الوقت الذي سجلت فيه السعودية نموا بنسب 4%التي يقترب استهلاكها اليومي من أربعة ملايين برميل حسب التقرير الإحصائي الذي يصدر سنويا منذ عام 1951 .

ولكي نوضح أكثر معدلات الاستهلاك اليومي العالمي للنفط في الدول الكبرى قمنا بإعداد الشكل الآتي الذي يوضح الاستهلاك النفطي لدول العالم بالبرميل في اليوم لسنة 2017 مع نسب إستهلاك النفط لكل دولة:

الشكل رقم (1-3): الاستهلاك النفطي لدول العالم بالبرميل في اليوم لسنة 2017

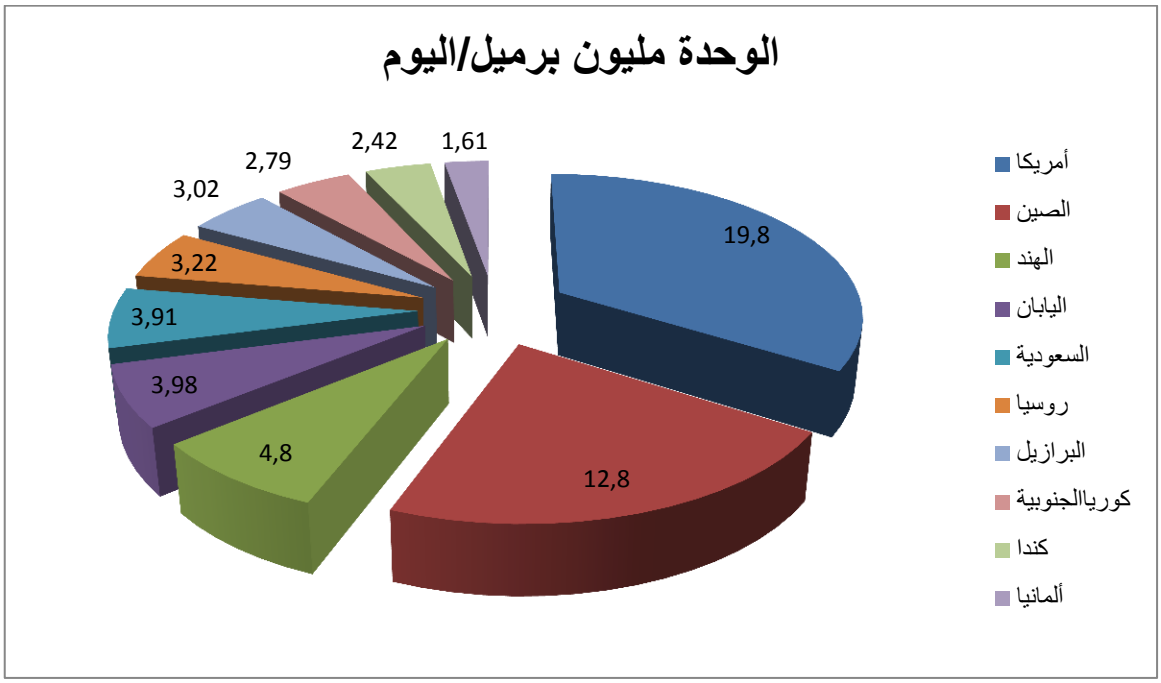

Source: **Global Energy Trends–BP Statistical Review 2018**

نلاحظ من خلال الشكل أن الاستهلاك الإجمالي للطاقة الأولية في العالم شهد معدلات نمو معتبرة وبطبيعة الحال تستأثر الدول الصناعية الكبرة حصة الأسد من الاستهلاك العالمي، حيث تتصدر هذا الاستهلاك الولايات المتحدة الأمريكية بنحو يقارب 19.8 مليون برميل/يوم و بنسبة % 20.2 من الاستهلاك العالمي لسنة 2017 ، تليها بعد ذلك الصين ب 12.8 مليون برميل/يوم، والجدير بالملاحظة هنا أن إستهلاك الصين للطاقة لم يمثل سنة 1980 سوى 6% حيث أن إستهلاكها منذ ذلك الحين تضاعف أكثر ليصبح 13% من الإستهلاك العالمي، تليها الهند بإستهلاك يقدر بنحو 4.8 مليون

برميل/يوم بنسبة % 4.8 من الاستهلاك العالمي، بعدها تشهداليابان هبوط لإستهلاكها اليومي ب 1.1 % أي من 4.03 في 2016 إلى 3.98 مليون برميل/يوم في 2017، تليها المملكة العربية السعودية بإستهلاك بنحو 3,91 مليون برميل/يوم بنسبة 4% تليها روسيا بـ 3,22 مليون برميل/يوم والبرازيل ب 3,02 مليون برميل/يوم بنسبة 3.3% و 3,1%، وتليهم كوريا الجنوبية بإستهلاك 2,79 مليون برميل/يوم بنسبة 2.8% من الإستهلاك العالمي. و كندا بإستهلاك 2.42 مليون برميل/يوم بنسبة وفي المرتبة العاشرة ألمانيا باستهلاك يقدر بـ 1,61 مليون برميل/يوم بنسبة 1,6% من الإستهلاك العالمي.

وعلى الرغم من أن فنزويلا تحتل المركز الأول في احتاطي النفط العالمي بقدر 302.8 مليون برميل أي 24.9% من الإحتياطي العالمي إلا أنها لا تصنف ضمن أعلى 10دول المستهلكة للنفط.

المبحث الثالث : السوق العالمية النفطية والسياسات التسعيرية

لقد مرت الصناعة البترولية بتغيرات متلاحقة بخصوص مراكز القوى وصنع القرار فيها، وقد صاحب هذه التغيرات تطورات هامة في قواعد ومعاملات تسعير البترول وأسواقه، الأمر الذي كرس ميزة عدم الإستقرار للسوق النفطية، ومن خلال ذلك فإن موضوع السوق النفطية يعتبر من أكثر الموضوعات إثارة للجدل واحاطة بالغموض، إذ أن فهم معاملاته وادراك خباياه أمور من الصعب فهمها، الأمر الذي يصعب من عملية التنبؤ بأسعار النفط لتعدد المتغيرات المؤثرة عليه واختلافها بين متغيرات اقتصادية وغير اقتصادية و هذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم السوق النفطية العالمية

تتعدد تعاريف السوق النفطية العالمية لكنها تحوي في سياقها نفس المضمون لذلك قمنا بإدراج عدة مفاهيم وتعاريف للسوق العالمية للنفط كما أدرجنا عدة أنواع لهذه السوق من خلال سرد النقاط التالية:

أولا : تعريف السوق النفطية

السوق النفطية هي المكان الوهمي مكانيا أو جغرافيا لحدوث عملية تبادل السلعة النفطية، خاصة الخام منها بين الأطراف المتبادلة[1]، أو هو المكان الجغرافي لتلاقي قوى العرض والطلب في زمن وأسعار معلومة. السوق النفطية هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط،

[1] محمد احمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1983، ص 142.

يحرك هذه السوق قانون العرض و الطلب مع بعض التحفظات بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق، هذه العوامل السياسية والعسكرية والمناخية و تضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية[1].

كما تعرف على أنها تضم كأي سوق كافة المتعاملين من بائعين أو مصدرين والذين يمثلون جانب العرض (المنتجين) من جهة، ومشترين أو مستوردين وهم يمثلون جانب الطلب (المستهلكين) من جهة أخرى، ويمكن وصف السوق العالمية للنفط بأسواق احتكار قلة، كما يمكن وصف الوضع داخل كل مجموعة من المجموعات المكونة لهذه السوق بأنه احتكار قلة أيضا، حيث تتميز كل مجموعة بوجود عدد متعاملين محدود يمارس بعضهم تأثيرا كبيرا على السوق نتيجة لكبر حجمه[2].

ثانيا: العناصر الأساسية للسوق النفطية

تتكون السوق النفطية من العناصر التالية:

أ–المكان المعلوم أو الوهمي.

ب– أطراف متبادلة بائعون أو عارضون و مشترون أو طالبون بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

ج –السلع المتبادلة نفط خام أو منتجات أو الاثنين معا.

د– وسائل و أدوات مسهلة و مكملة لعملية التبادل.

هـ– وجود السعر المعلوم أو المحدد في مقدار ومستواه الاسمي أو الفعلي.

و– زمن معلوم في حصول عملية التبادل.

ثالثا : خصائص السوق النفطية

تتميز الأسواق البترولية من حيث العرض والطلب بخصائص مهمة هي[3] :

أ–ارتفاع نسبة التركز الاحتكاري: أخذت مختلف دول العالم تتركز في شكل منظمات تسعى من خلالها للدفاع على مصالحها، كالدول المنتجة والمصدرة للنفط من خلال منظمة الأوبك، الدول الصناعية المستوردة للنفط من خلال منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي.

ب– عدم مرونة الطلب في فترة الأجل القصير: يتميز الطلب في الأجل القصير بعدم مرونته،

---

[1] سارة حسين منيمنة، جغرافية الموارد والانتاج، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1992، ص 38.

[2] علي رجب، تطور الطاقات المتجددة وانعكاساته على أسواق النفط العالمية والأقطار الأعضاء، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد127، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، الكويت، 2008، ص ص 9–10.

[3] سمية موري، **اثار تقلبات اسار الصرف على العائدات النفطية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2010/2009، ص ص 93–92.

فالصناعات المبنية على أساس استخدام النفط لا يمكنها التحول عنه إلى مصدر آخر بسبب ارتفاع أسعاره مثلا، ذلك لأن هذه العملية تتطلب بعض الوقت للتحول إلى مصادر الطاقة البديلة أو ترشيد استخدام الطاقة[1].

أ- تأثر السوق النفطية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة: تتأثر السوق العالمية للنفط بصورة مباشرة بسوق الناقلات وتكاليف الشحن والتي تتأثر بتقلبات الطلب العالمي على النفط[2]. وبصورة عامة تتميز الأسواق البترولية بخصائص مهمة تتمثل في:

ب- أنها سوق أكثر تنافسية: حيث تتميز السوق بحرية بيع وشراء البترول أين أصبح السعر هو المسيطر في السوق ولم يفرض من قبل الشركات الاحتكارية، كما أنه يتميز بمرونة أكثر حيث تكون الشركات والدول المنتجة والمستهلكة في منافسة مباشرة في الصفقات.

ج- أنها سوق شفافة :أصبحت السوق البترولية العالمية أكثر شفافية بسبب ظهور وتطور الصفقات لأجل، حيث أصبح من الضروري توفير المعلومات اللازمة حول العرض والطلب من أجل تقليل المخاطر الناجمة عن تذبذب الأسعار.

د- أنها سوق غير مستقرة: يرجع عدم استقرار السوق البترولية إلى تنامي أهمية البترول في الاقتصاد العالمي نظرا للاعتماد الكلي عليه في كل المجالات من جهة، ومن جهة أخرى عدم استقرار الأسعار بسبب تغيرات العرض والطلب ، ففي الوقت الذي يزداد فيه إنتاج البترول ويزداد المعروض منه نجد أن الأسعار تزداد ارتفاعا كما تتفاقم التقلبات في السوق بسبب العوامل السياسية، المضاربات والتلاعب في السوق النفطية والتي تترك أثرا واضحة على الأسعار.

المطلب الثاني: أنواع الأسواق النفطية العالمية

تتجه الأحداث التي طرأت على الصناعة النفطية بعد تغير العلاقات بين الشركات النفطية الكبرى والدول المنتجة للنفط وتطورت طرق تسويق النفط الخام مما أنتج أشكال مختلفة من الأسواق النفطية هي كما يلي[3]:

[1] سعدالله داود، **الازمات النفطية و السياسات المالية في الجزائر**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2013، ص 72

[2] سعدالله داود، مرجع سابق، ص72.

[3] قويدري توشيح بوجمعة، مرجع سابق، ص ص55 58.

أولا: **الأسواق الفورية للنفط الخام:**

ليس لها مكان مادي معين تتواجد به براميل النفط في انتظار المشتري وانما هي مجمل الصفقات التي لا يتعدى اجلها 15يوم والموجودة في منطقة يتمركز فيها نشاط كبير للتجارة على النفط وهي سوق تراضي لا يوجد اي بنك يسجل عملياتها، وان لم يكن من الضروري الالتقاء لإبرام عقود البيع فان اقتراب البائع من المشتري سوف يسهل العملية وهذا ما يفسر تمركز هذه الاسواق في مناطق محددة، وقد عرفت تجارة النفط هذا النوع من الاسواق منذ ظهورها باعتبارها عملية لتسويق النفط ولتحقيق التوازن بين العرض والطلب، ومن اهم هذه الاسواق في العالم سوق روتردام بهولندا. وتتحد الاسعار في هذه الاسواق نسبة الى النفط الخام المرجعي وهو البرنت،[1] اما في اسواق الولايات المتحدة الامريكية فالخام المرجعي هو خام غرب تكساس، اما التوازن العام للأسواق الفورية للنفط الخام يكون وفق الية العرض والطلب، الا انه يمكن ان يختلف بين السوقين بسبب تكلفة النقل بين السوق والاخر، وفي هذه الحالة يتم الاستفادة من فروقات السعر بإعادة البيع في السوق التي ترتفع فيها الاسعار وذلك للإبقاء على اسعار دولية متقاربة للنفط الخام. اما التعاملات في هذه الأسواق فإنها تتم في اطار الاتفاقيات العامة بين المتعاملين من خلال المفاوضات التي تتم على سعر النفط المتبادل بناء على سعر النفط المرجعي.

ثانيا: **الأسواق الآجلة الآجلة المستقبلية(البورصات النفطية):**

هي ظاهرة مستحدثة تنتعش في ظلالأسعار التي تتسم بالتذبب وعدم الإستقرار، و تعتبر هذه الأسواق مصدر إستثماري مهم بسبب المضاربة عليها في السوق المالي.

و يمكن تصنيف الأسواق الآجلة كما يلي:

أ- **الاسواق النفطية المادية الآجلة:** تعمل مثل الاسواق النفطية الفورية و لكن بآجال اطول من 15يوما، و تتم العمليات بالتراضي لسعر معين مع تسليم لآجال لاحقة، يعرف بداية على انه شهر لطن يمكن ان يجاوز ذلك، و هذا النوع من السواق تلزم المشتري بتحديد حجم الشحنة التي لا يجب ان تقل عن 500000 برميل و البائع يحدد تاريخ توفرها، و لا تكون هذه الاسواق إلا بعدد محدود من النفط الخام و المنتجات النفطية كالبرنت البنزين زيت البترول ووقود الطائرات و هذه الاسواق غير منظمة في الغالب.

ب- **الاسواق البترولية المالية الآجلة (البورصات):** ظهرت اول مرة بعد ازمة النفطية الاولى 1973في نيويورك، و عرفت تطورا كبيرا في ظل التقلبات الشديدة لأسعار النفط التي عرفتها الثمانينات و التسعينات من القرن الماضي، و يتم التعامل فيها بالعقود الآجلة وليس بشحنات النفط الخام وهذه العقود لها طابع

[1] عبد المالك مباني، **الاقتصاد العالمي للمحروقات النفط والغاز الطبيعي دراسة تحليلية استشرافية**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2008، ص74.

السندات المالية، وهي بمثابة تعهد بالبيع او الشراء لكمية محدودة من النفط الخام او المشتقات النفطية من النوع محدد[1].

وتوجد ثلاث بورصات نفطية كبرى منظمة في العالم هي[2]:

- سوق نيويورك للتبادل التجاري (NYMEX)
- سوق المبادلات النفطية بلندن (IPS)
- سوق سنغافورة النقدي العالمي (SIMEX)

المطلب الثالث : الاطراف المكونة للأسواق النفطية

تتضمن السوق النفطية عدة متعاملين نذكرهم فيما يلي:[3]

1-شركات النفط الوطنية: مع نمو الشركات الوطنية في الدول المنتجة قامت بإنشاء أقسام متخصصة في التسويق الدولي، او ممثلين حكوميين لبيع صادرات النفط الخام بعد تلبية احتياجات مصافي التكرر الوطنية، او بيع المنتجات المكررة في الأسواق الدولية بعد قيام عدد من شركات النفط الوطنية للاستثمار في مصافي و منافذ التسويق خارج حدود دولهم، و من امثلتها شركة ارامكو السعودية (وقبلها بترومين وسمارك)، وشركة فنزويلا الوطنية.

2- شركات النفط الكبرى: تمتلك شركات النفط الرئيسية في العالم خبرة وتاريخا طويلا في مجال صناعة النفط، وابرز ما يميزها توسعها الافقي و الرأسي، حيث تتحكم في العديد من صناعات الطاقة المختلفة وكذلك في معظم مراحل صناعة النفط ولهذا فهي تبيع و تشتري النفط الخام كما تبيع و تشترى المنتجات المكررة في اسواق النفط الفورية و المستقبلية، و من اهم امثلة هذه الشركات البريطانية للنفط شل .إكسون شيفرون .موبيل تكساكو، وهناك الشركات النفطية الاقل حجما من الشركات الكبرى، وان كانت تتشابه معها في النشاط، وتملك بعض مصادر إنتاج النفط الخام والعديد من مصافي التكرير وأنظمة التسويق الخاصة. وتقوم شركات النفط ببيع شركات النفط الأخرى الخام و المنتجات المكررة

كما تستطيع بعضها الاستفادة من المعاملات النفطية في الأسواق المستقبلية، ومن اهم امثلة هذه الشركات توتال. أموكو فيلبس. الف وغيرها.

---

[1] مجلد ميلود، **الجباية البترولية لعقود البحث والإنتاج نحو ملائمة أكثر مع السوق**، رسالة ماجستير، غير منشورة، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002/2001، ص70.

[2] سمية موري، مرجع سابق، ص93.

[3] سيد فتحي احمد الخولي، مرجع سابق، ص ص 339-341.

3- مصافي التكرير المستقلة: وهي شركات متخصصة في تكرير النفط الخام، ولهذا فهي تشتري النفط الخام وتبيع المنتجات المكررة في الأسواق وبالرغم من انها تستطيع شراء احتياجاتها من النفط الخام من خلال عقود المباشرة مع شركات الانتاج إلا انها تلجأ إلى الاسواق الفورية لبيع منتجاتها والاستفادة من تعاملات الأسواق المستقبلية، ومن امثلة هذه المصافي سارأس. سنيكلر. اشلان. فاليرا. ونيناس.

4- الشركات التجارية المتخصصة: أي شركات متخصصة في تجارة النفط الخام والمنتجات المكررة، وتهدف إلى تحقيق ارباح تجارية من خلال العمليات التجارية، بعد دراسات السوق واستخدام برامج التنبؤ العلمي لتحركات واتجاهات السوق، وعلى الرغم من الصغر النسبي لأحجام رؤوس الاموال هذه الشركات إلا انها تسعى الان لزيادتها حتى تستطيع الاستفادة من خبراتها بشكل اكبر في السوق[1].

5- الوسطاء (السماسرة): ويهتم الوسطاء في السوق بمقابلة احتياجات كل من البائع والمشتري (في حالة عدم علم كل منهما باحتياجات الاخر، ولهذا لا يتصرف الوسطاء بدوافع شخصية بل نيابة عن البائع او المشتري ويتسلمون مقابل ذلك رسوم التوسط (العمولة، عادة يدفعها البائع،) ومن امثلة الوسطاء: ب في إم، ناشيونال، يونايتد، سبيكترون وفينويل.

6- مصافي الوول ستريت: و هم عدد من البنوك التجارية التي ترتبط بصناعة النفط ودخلت لأسواق النفط منذ عام 1985م للتعامل مع سوق المنتجات الورقية واسواق المستقبل او نوع محدد من النفط، ومن خلال خبراتهم الطويلة في الأسواق المالية استطاعوا تطوير وسائل خاصة بأسواق النفط، كما ان لهم تأثيرا كبيرا في الأسواق الفورية ومن اهم امثلة هذه المصافي: ارون، مورجان ستانلي، دريفاس، وبيرستيرن.

7- الموزعون المستقلون: لا يملك الموزعون مصافي تكرير ولهذا يلجأون لأسواق النفط للحصول على المنتجات المكررة التي يقومون بتوزيعها على المستهلكين، وحيث انهم في الغالب مشترون للمنتجات فإن تأثيرهم في السوق محدد.

[1] قصى عبد الكريم ابراهيم، **اهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية**، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا، 2010، ص 72.

المطلب الرابع: أساليب التسعير في الأسواق النفطية العالمية.

سعر النفط هو تلك القيمة النقدية التي تعطى للسلعة النفطية خلال فترة معينة و محددة نتيجة لتأثير عدة عوامل منها اقتصادية، اجتماعية، سياسية و مناخية بالإضافة إلى طبيعة السوق السائدة حينها[1].

سعر النفط يعني قيمة المادة أو السلعة النفطية معبرا عنها بالنقود، حيث أن مقدار ومستوى أسعار النفط يخضع ويتأثر بصورة متباينة لقوى فعل العوامل الاقتصادية أو السياسية أو طبيعة السوق السائدة سواء في عرضه أو في طلبه أو الاثنين معا[2].

كما أن سعر النفط هو ذلك السعر الذي يلتقي عنده العرض و الطلب لفترة زمنية معينة، و لقد اختلفت طرق تحديد سعر النفط و العوامل المؤثرة فيه تبعا لعدة مراحل ففي المرحلة الأولى من اكتشافه كانت السوق الحرة و المنافسة شديدة بين الشركات النفطية، فقد كان يعرف سعر النفط على أنه تكلفة إنتاج مضاف إليه ربح و لكن تغيير مفهومه تبعا لتغير الاسواق و كذلك تطور الاوضاع الاقتصادية و السياسية و بروز المنظمات الدولية، و كما أن الأنظمة السياسية تغيرت في مضمونها و هدفها النظام الأحادي الذي تنتجه أمريكا و حلفائها، أما حاليا فسعر النفط أصبح يخضع لقانون السوق العرض و الطلب.

أولا :العوامل المحددة لسعر النفط وانواعه .

بما أن النفط سلعة إستراتجية هامة، فإن لدراسة و تحليل أسعار النفط ضرورة ملحة، وذلك على الرغم من صعوبة التنبؤ بسعر النفط لتعدد المتغيرات المؤثرة عليه واختلافها بين متغيرات اقتصادية وغير اقتصادية .

1 :محددات سعر النفط

لا يتحدد سعر النفط تلقائيا بل يخضع لعدة عوامل في فترات و يتذبذب في الفترات الأخرى تبعا لعدة محددات دقيقة:

1-1_**العرض النفطي العالمي** :هو عبارة عن تلك الكميات المعروضة من النفط الخام التي تعرض في السوق النفطية و المخصصة للبيع خلال فترة زمنية معينة لتلبية حاجيات السوق، و يتم عرض الكميات مضافا إليها بعض الاحتياطي كمؤونة لمواجهة حدوث خلل في تغطية الطلب العالمي .

[1] سيد فتحي احمد الخولي، مرجع سابق، ص 272.

[2] حسين عبدالله، مرجع سابق، ص240.

العوامل المؤثرة في العرض النفطي نجد :العارض النفطي هو أيضا يتأثر بعدة محددات و عوامل نذكر منها العوامل التي نراها أكثر أهمية :

_ الطلب النفطي: من البديهي أن كثرة الطلب يخلق لنا العرض فإن الطلب يعتبر من أهم العوامل التي تحفز العرض، فالطلب بكميات كبيرة تشجع على رفع مستوى الإنتاج كما و نوعا فالطلب على النفط الجزائري في الأسواق الدولية أدى بالجزائر للتفكير في الشراكة مع شركات دولية أيضا خوصصة قطاع المحروقات، مناجم تنقيب و اكتشاف آبار نفطية أخرى[1] .

_ السعر النفطي: إن إرتفاع سعر النفط مؤشر إيجابي لزيادة المداخيل الدولية ومن أجل الرفع أو الزيادة في نسبة هذه الفوائد، وتحاول هذه الأخيرة الرفع من حصتها الإنتاجية من أجل عرض أكبر كمية و مضاعفة الفوائد و بالتالي تغطية العجز في القطاعات الأخرى.

1-2_الطلب النفطي العالمي :الطلب النفطي عبارة عن تلك الكميات المطلوبة من النفط ومشتقاته والتي يحتاجها المستهلك عبر مختلف مناطق المعمورة في فترة زمنية معينة وبسعر معلوم في الكثير من المرات نجد مقولة الطلب على البترول هو طلب مشتق لأن البترول لا يتم استهلاكه خاما، بل يتحول إلى مشتقات ذات طلب فعال بعد التكرير والتصفية مثل: كيروزان، بنزين، غاز...إلخ ويتأثر الطلب على النفط بعدة عوامل منه :

_ سعر النفط الخام: يتأثر الطلب بأهم عامل و هو سعر النفط إذ كلما انخفضت أسعاره زاد الطلب عليه، إما لسد حاجيات المستهلك أو تمويل منتوجات الشركة الصناعية باعتبار الخام و مشتقاته مادة أولية لصناعتها، أما في حالة ارتفاع السعر فإن الطلب ينقص والمستهلك يتجه للتفكير في مصدر طاقة أخر كبديل أو خوفا من استعمال البترول كسلاح –انقطاعه من السوق– لذا تقوم حاليا الدول الصناعية باستغلال الطاقة الشمسية و ابتكار مختلف التكنولوجيات بمواجهة مختلف المشاكل في هذا الإطار.

_سعر السلعة البديلة: نجد في السوق السلع البديلة أو المنافسة فأسعار هذه السلع تؤثر على الطلب النفطي فالمستهلك يختار النفط خلافا عن الطاقة الشمسية للسيارات مثلا : لأن سعر السلعة البديلة مرتفع مقارنة بالنفط ، أما في حالة انخفاض سعر السلع المنافسة للنفط هذا ما يستلزم زيادة الطلب على السلع البديلة و إنخفاضه على النفط لأنها أقل تكلفة[2].

---

[1] قويدري قوشيح بوجمعة، مرجع سابق، ص82.

[2] جمعة رضوان، **تطورات اسعار النفط وتأثيرها على الواردات دراسة حالة الجزائر**، 1970-2004 رسالة ماجستير، علوم اقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص37.

1-3_ معدل النمو الاقتصادي :النفط مصدر طاقة مختلفة النشاطات الاقتصادية فكلما زاد النشاط الاقتصادي و توسع ، فإنه يتطلب كميات أكبر لتلبية حاجيات المؤسسة الصناعية التي تعتمد على النفط كمادة أولية[1].

ثانيا: **أنواع سعر النفط**

أنواع سعر النفط مختلفة تبعا لاختلاف الأسواق و تنوعها و من أهمها ما يلي [2]:

1-الأسعار المعلنة :ظهور السعر لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية 1880م فقد كان سعر تعلنه رسميا الشركات النفطية عند آبار الإنتاج بمجرد شرائها للنفط من المنتجين بتطوير مناطق الإنتاج خارج الولايات المتحدة الأمريكية، انتقلت عملية الإعلان عن هذه الأسعار من الآبار إلى موانئ التصدير الميزة التنافسية لهذا النوع من الأسعار الثبات و الاستقرار، لأنه بتطوير السوق النفطية بظهور شركات نفطية حرة جديدة إلى جانب الشركات الاحتكارية في أواخر الخمسينات وبداية الستينات التي أخذت تبيع بترولها الخام بتقديم حسومات بيعه.

2-الأسعار المحققة :برز هذا النوع بظهور الشركات النفطية، حيث كانت أنداك هذه الأخيرة تقدم حسومات متنوعة يرمي بها المشتري و هذا لأن العقود البترولية كانت طويلة المدى و بكميات كبيرة يستوجب على تلك الشركات تقديم خدمات لإرضاء زبائنها.

3-الأسعار المرجعية :هو سعر يقلل السعر المعلن و يزيد عن السعر الفعلي، اعتمد كسعر معمول به بين بعض الدول البترولية المنتجة و الشركات البترولية لاقتسام الفوائد النفطية فيما بينهم منذ الستينات.

4-سعر الكلفة الضريبية :في البلدان المنتجة للنفط تقوم الشركات النفطية باستغلال الثروة النفطية لهذه البلدان أي اكتشاف تنقيب، استخراج حيث تقوم هذه الشركات بشراء النفط منها بسعر تكلفة استخراجية مضاف إليه نصيب الحكومة من ثم كل مشتقات النفط تتيح نفس الطريق لاستخراج سعرها في الأسواق النفطية.

4-السعر الفوري: هو سعر غير مستقر لخضوعه لقانون العرض و الطلب، يتأثر بنوعية السوق المستهدف و المفاوضات المتوصل إليها كما تتم هذه المعاملة في مدة ما بين 15 إلى 20 يوما.

---

[1] محمد احمد الدوري، مرجع سابق، ص149.

[2] قبلي زهير، **تحديد سعر النفط الخام في الأجلين القصير و الطويل باستخدام تقنيات التكامل المتزامن و نماذج تصحيح الخطأ**، رسالة ماجيستير في الاقتصاد و القياس، جامعة الجزائر، 2010/2009، ص 03.

ثالثا: تسعير البترول قبل التصحيح السعري لـ 1973م

إن الشركات البترول العالمية الكبرى كانت تعتبر في هذه المرحلة أن انفرادها بالتسعير هو أحد أهم أعمدة استمرارها ورخائها، و أهم دعامات إحكام سيطرتها على الصناعة، و يمكن تقسيم المرحلة إلى ثلاث مراحل فرعية[1]:

التسعير حسب نظام نقطتي الاساس الوحيد: كانت الولايات المتحدة حتى الحرب العالمية الثانية هي أكبر منتجي البترول في العالم، و كانت أيضا أكبر مصدرة، و يبدو طبيعيا أن الأسعار البترول في العالم تأثرت خلال هذه المرحلة إلى حد بعيد بنوايا و سياسات الولايات المتحدة الامريكية و مصالحها، و كانت النتيجة أن أسعار البترول الخام في العالم باتت تتحدد بالنسبة للأسعار المعمول بها في خليج المكسيك نقطة الأساس الوحيد، و قد كرست اتفاقية **كناكري** 1928م و التي انبثق عنها **كارتل** شركات البترول الكبرى حيث أكدت أن أسعار البترول في أي مكان بالعالم يتحدد بموجب أسعار خليج المكسيك بصرف النظر عن مصدر الذي ورد منه البترول أو التكاليف في مرسيليا مثلا كان يساوي سعره في خليج المكسيك مضافا إليه أجور الشحن في خليج المكسيك إلى مرسيليا بصرف النظر عن مصدره الحقيقي الذي جاء منه البترول، و كان الأمر بالتالي يستوي للمشتري أينما كان أن يستورد احتياجاته البترولية من اي مكان طالما أن سعره في نقطة التسليم كان واحدا.

لقد حقق هذا النظام من التسعير انهيار على إثر تنبيه البحرية البريطانية إلى ارتفاع غير مبرر في أسعار البترول المورد إليها خلال الحرب العالمية الثانية، و تدخلت الحكومة البريطانية و مارست الضغط على شركات التي لم تجد مفرا من الاعتراف بمنطقة الخليج العربي كنقطة أساس ثانية لتسعير البترول، و حدد سعر البترول في "عبدان" (إيران) في نفس مستوى السعر في خليج المكسيك، و منذ ذلك الوقت أصبح للأسعار المعلنة للبترول نقطتا أساس خليج المكسيك و الخليج العربي مع تعادل في كلتا النقطتين.

يتم تحديد السعر بالتشاور فيما بين الشركات و بينه الدول المنتجة، و بدأت القوى الحاكمة للصناعة تتغير قليلا و شيئا فشيئا، استطاعت المنظمة بالفعل من تثبيت الأسعار المعلنة للبترول عند مستواها في أوت 1960م و لأكثر من 10 سنوات بعد ذلك، و بالتالي أضحى السعر المعلن عبارة عن سعر مرجعي يتخذ أساس لحساب عائدات الحكومات المنتجة، و بصرف النظر عن السعر الفعلي الذي تبيع به الشركات و الذي كان أقل من السعر المعلن بحوالي 20-25 %خلال الفترة .

[1] قويدري قوشيح بوجمعة، مرجع سابق، ص ص63- 66.

ثالثا :تسعير النفط بعد تصحيح السعري لـ 1973

لم تكن أسعار النفط قبل 1973تخضع لعوامل العرض و الطلب إذ أن السوق كانت تحتكرها قلة، وخضع تسعير البترول لمشيئة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت شركاتها تسيطر على الجزء الأكبر من السوق البترولية العالمية ، كما أن هذه الشركات لم تكن تهتم بمسألة القيم النسبية لأنواع البترول تفتقد للمعنى الاقتصادي لمفهوم السعر، إذ أنه كان سعرا وهميا الغرض منه دفع عوائد البترول لحكومات الدول المنتجة، و لم تكن هذه العوائد في أحسن حالاتها تشكل إلا الجزء اليسير مما كانت تحصل عليه الشركات من أرباح نتيجة عمليات و نقل و تكرير و تسويق النفط و لقد تمخضت هذه السياسة الخاصة بتسعير النفط عن الآتي [1]:

-لم تكن الأسعار تعكس حقوق الدول التي تمتلك منابع النفط، و لكنها كانت تعكس سيطرة شركات النفط .

-لم تكن الأسعار تأخذ في حسابها التكاليف الحدية لحقول النفط صعبة .

-لم تكن أسعار النفط تأخذ في اعتبارها تكلفة إنتاج المصادر البديلة للطاقة عند حساب تكاليف الإنتاج وقد أدى ذلك إلى زيادة حصة النفط في إجمالي استهلاك الطاقة و هو الأمر الذي يعمل على سرعة نضوبه .

-لم تواكب أسعار البترول التغيرات في المستويات العامة للأسعار لدى دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية .

رابعا: تطورات أسعار النفط خلال الفترة 1973-2000

ببداية العهد التي أخذت فيه منظمة أوبك زمام إدارة العرض النفطي وتحديد الأسعار، ومع الزيادة الملحوظة في الطلب العالمي على النفط في بداية السبعينات وتفاعلات حرب أكتوبر 1973، شهدت فترة السبعينات صدمتين بتروليتين حادتين تجلت في ارتفاع كبير في سعر البرميل، والتي عرفتا بصدمتي أسعار النفط الأولى والثانية، وقد كانت أوبك خلال فترة السبعينات هي المحددة لسياسات الإنتاج والتسعير، لكنه ومع بداية عام 1982 بدأ تأثير المنظمة في الانخفاض ليتحول السوق العالمي للنفط إلى سوق مشترين، الأمر الذي أدى إلى انخفاض مستمر في أسعار ترتب عنه بروز أزمة نفطية معاكسة سنة 1986 تجلت في انخفاض حاد في أسعار النفط ، لتبدأ في الانتعاش مع بداية التسعينات،

[1] قويدري قوشيح بوجمعة، مرجع سابق، ص ص 66- 67.

إلا أن بداية سنة 1998 عرفت هي الأخرى انخفاضا شديدا في أسعار النفط بسبب تداعيات أزمة جنوب شرق آسيا على السوق النفطية .

1- صدمتي أسعار النفط الأولى والثانية (1973 و1979)

لقد حدثت تطورات هامة في الصناعة النفطية منذ عام 1970، وتجلت في ظهور بوادر اختلال بين ما هو معروض من النفط في الأسواق العالمية وما هو مطلوب من قبل مستهلكيه، ساعدت الأقطار المصدرة للنفط على المطالبة بزيادة في الأسعار المعلنة وزيادة الحصة الضريبية، وبهذا فقد انتهى عصر النفط الرخيص (من 1 إلى 3 دولارات للبرميل) الذي ارتبط بالمنافسة بين الشقيقات السبع للتخلص من النمو في الإنتاج الواسع من النفط بعد وضع أعداد كبيرة من حقول النفط العملاقة في الشرق الأوسط، وبدأ عهد جديد أخذت فيه منظمة أوبك زمام إدارة العرض النفطي وتحديد الأسعار.

ولقد أدت هذه التطورات الهامة في الصناعة النفطية في بداية السبعينات و تفاعلات حرب السادس من أكتوبر إلى أزمة نفطية عالمية حادة حيث ارتفعت أسعار الزيت الخام من 3.1 دولار للبرميل الواحد كمتوسط لسنة 1973 إلى أكثر من 10 دولار للبرميل في سنة 1974، في حين اعتدلت هذه الزيادة خلال الفترة 1974 إلى سنة 1978 فكان تزويد السوق بالبترول منتظما وبأسعار حقيقية، ثم عادت وارتفعت الأسعار ثانية وبشكل مفاجئ سنة 1979 ثلاث مرات اثر الحرب العراقية-الإيرانية (حرب الخليج الأولى) لتصل إلى مستوى 36 دولار للبرميل سنة 1980 مما أدى إلى انفجار أزمة بترولية ثانية، وقد حافظت الأسعار على حاجز 30 دولار للبرميل حتى سنة 1982 [1].

والجدول الموالي يوضح تطورات أسعار خامات الأوبك:

الجدول (1-6) تطورات أسعار سلة خامات أوبك للفترة 1970-1982

الوحدة: دولار للبرميل

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976
أسعار النفط	2.1	2.6	2.8	3.1	10.4	10.4	11.6
السنوات	**1977**	**1978**	**1979**	**1980**	**1981**	**1982**	
أسعار النفط	12.6	12.9	29.2	36	34.2	31.7	

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوبك)، تقرير الأمين العام، 2006.

[1] ضياء مجيد الموسوي، **الأزمة الاقتصادية العالمية ، 1986-1989**، دار الهدى، الجزائر، 1990، ص 13- 14.

كان تأثير صدمتي النفط الأولى والثانية خلال فترة السبعينات كبيرا على الاقتصاد العالمي (الدول المنتجة والمستهلكة) لأن النفط كان يومها يمثل المصدر الرئيسي للطاقة لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لذلك لا يوجد استغراب من أن تضاعف أسعار النفط بنحو عشرة أضعاف خلال الفترة 1973-1982 كان له تأثير سلبي كبير على الدول المستهلكة في حين كان التأثير إيجابيا على الدول المصدرة له.

2- أزمة انخفاض أسعار النفط سنة 1986

إن التحول الذي شهدته السوق العالمية للنفط خلال عقد السبعينات من القرن الماضي من سوق تتحكم فيها الدول المستهلكة إلى سوق تتحكم فيها الدول المنتجة أدى إلى إتباع الدول المستهلكة للبترول استراتيجية تهدف إلى خفض أسعار النفط، وذلك عن طريق عدة محاور رئيسية تمثلت أهمها في خفض اعتمادها على بترول دول الأوبك، والاحتفاظ بمخزون استراتيجي يمكن استخدامه عند ارتفاع الأسعار، وقد نجحت هذه الاستراتيجية في خفض أسعار النفط بسبب اختلال التوازن ما بين العرض والطلب على النفط، وغياب التنسيق بين الدول المنتجة، الأمر الذي أدى إلى انهيار أسعار النفط بصورة حادة عام1986[1].

3- تطورات أسعار النفط خلال الفترة 1990-1999

في ظل تسارع الأحداث والمتغيرات المؤثرة على العرض والطلب، وعدم وضوح الرؤية، سادت حالة الترقب الأوضاع النفطية خلال السنوات الأولى من التسعينات، فقد شهدت هذه الفترة العديد من الأحداث والتطورات الهامة في مختلف المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية، والتي أدت إلى تغيير موازين القوى العالمية والعلاقات الدولية بصورة كبيرة مما أثر على قوى السوق النفطية العالمية وبالتالي على مقدار السعر النفطي. وقد كان من أبرز تلك التطورات انهيار المنظومة الاشتراكية في أوروبا الشرقية خلال 1990/1991 وما صاحبه من فوضى سياسية واقتصادية في مختل فجمهوريات الاتحاد السوفياتي المتفكك، ألقت بضلالها على السوق النفطية من خلال تذبذب الإنتاج النفطي لهذه البلدان، وكذا نشوب حرب الخليج الثانية وما أدى إليه ذلك من اضطراب ساد السوق النفطية لفترة ليست بالقصيرة، وبذلك فإنه وبعد الارتفاع الطفيف في أسعار النفط خلال سنة 1990 والتي سجلت خلاله سلة خامات أوبك ما مقداره 22.3 دولار للبرميل، استمر سعر النفط في التآكل على طول 1991-1994

[1] قصي عبد الكريم ابراهيم، **اهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية**، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا، 2010، ص 136.

إذ انخفض إلى ما مقداره 15.5 دولار للبرميل سنة، 1994 وعلى الرغم من انتعاش أسعار النفط خلال سنتي 1995 و1996 ببلوغها مستوى 16.9 و20.3 دولار للبرميل، عادت أسعار النفط للانخفاض بعد ذلك حيث وصلت إلى أدنى مستوى لها خلال فترة التسعينات سنة 1998بما يقدر بـ 3.12دولار للبرميل متأثرة بتداعيات أزمة جنوب شرق آسيا [1].

4- تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2017

مع بداية الألفية الثالثة شهدت سوق النفط العالمية تحولات مهمة تمثلت في عودة منظمة أوبك باعتبارها لاعبا رئيسيا في السوق بعد فترة غياب طويلة جّ سدت تقلص قوتها، وذلك رغم كل الضغوط التي فُرضت عليها في تلك الفترة، لتستعيد أسعار النفط معها انتعاشها وتعرف تطورات كبيرة لم تشهدها من قبل، وقد صحبت هذه الفترة (2000-2015) أحداث وتطورات هامة تمثلت أهمها في أحداث 11 سبتمبر على برجي التجارة العالمية في نيويورك، والحرب الأمريكية –البريطانية على العراق منذ مارس[2] 2003، والأزمة المالية العالمية في سنة 2008 والتي ألقت بظلالها على السوق النفطية وأسعار النفط .

أولا :طفرة أسعار النفط خلال الفترة 2000-2008

بينما انخفضت الأسعار الاسمية خلال العام 2001 بمقدار 4.5 دولار للبرميل أي بنسبة 16.3% عن مستويات عام 2000 والبالغة 27.6 دولار للبرميل نتيجة التباطؤ الاقتصادي الذي شهده العالم وأحداث سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية، لتصل إلى 23.1 دولار للبرميل، إلا أنها عرفت منحا تصاعديا خلال الفترة 2002-2008 منتقلا من مستوى 24.3 دولار للبرميل خلال عام 2002 إلى مستوى 94.4 دولار للبرميل خلال عام، 2008 أي بمعدل نمو سنوي قدره 25.38% في المتوسط مع التنبيه أن سنة 2008 عرفت تقلبات كبيرة حيث فترة الارتفاع المتواصل انتهت في بداية النصف الثاني من سنة 2008 وتلتها بعد ذلك فترة الانخفاض ولقد بلغ مقدار التغير في الأسعار الاسمية بين عامي 2002 و2008 حوالي 71.0 دولار للبرميل وبذلك فقد قفزت الأسعار إلى أكثر من أربعة أضعاف[3].

[1] ضياء مجيد الموسوي، مرجع سيق ذكره، ص 18.

[2] مركز الدراسات السياسية والاسترلتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي، القاهرة، 2002-2003، ص 127.

[3] براهيم بلقلة، **تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة، 2000-2009** مجلة الباحث، عدد، 12جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2013، ص9.

ثانيا: تذبذبات أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية للفترة 2008-2017

لقد سلكت أسعار النفط مسلكا غريبا خلال الفترة 2008-2011، إذ اتجهت لصعود لم يعهد من قبل، أعقبه انهيار غير مسبوق، فبعد أن حقق السعر الاسمي للنفط أوبك 105.15خلال النصف الأول من عام 2008، وبلوغ الطفرة ذروتها عند 131.2 دولار للبرميل في جويلية 2008، لتنخفض في شهر ديسمبر لنفس العام إلى 38.6 دولار للبرميل، وقد واصلت أسعار النفط مستوياتها المنخفضة خلال الربع الأول من عام 2009 بتسجيلها لمتوسط قدره 42.9 دولار لبرميل وذلك بفعل تداعيات الأزمة المالية العالمية، إلا أنه ومع بدأ ظهور مؤشرات تعافي الاقتصاد العالمي من تداعيات الأزمة العالمية الأخيرة بدأت أسعار النفط في لانتعاش ومواصلتها للمسار التصاعدي بحيث قفزت من مستوى 5.58 دولار خلال الربع الثاني من 2009 إلى مستوى 83.8 مليار دولار خلال الربع الأخير من عام 2010 لتستقر سلة أوبك عند مستويات تتراوح ما بين 100 و 118 بدءا من فيفري وإلى غاية شهر ديسمبر من سنة 2011[1].

في الوقت الذي لم تساهم فيه مجموع دول الأوبك في الزيادة العالمية لإنتاج النفط بنسبة تذكر 2% فقط خلال هذه الفترة، ساهم الإنتاج الأمريكي بحوالي نصف الزيادة في الإنتاج العالمي، وهي زيادة كبيرة جدا مقارنة بالتدهور الذي مر به إنتاج النفط الأمريكي قبل ذلك، ولا شك أن معظم الزيادة متأتية من النفط المحصور الذي أزداد إنتاجه بشكل سريع ليس فقط لتحقيق إضافة جديدة ولكن أيضا للتعويض عن انخفاض الإنتاج من مناطق النفط التقليدية في الولايات المتحدة، إن الإثر الملموس على الأسعار العالمية لظهور وتسارع إنتاج النفط المحصور لم يظهر إلا بعد منتصف، 2014 وهناك سببان لذلك الاول تمثل في نمو الطلب العالمي خاصة الاسيوي بقوة بين 2008 و 2014 والثاني حصول انقطاعات في العرض النفطي، خاصة أثناء 2012-2011 من ليبيا وسوريا ونيجيريا وإيران (بعد تشديد العقوبات الدولية)، كما ساهم انخفاض الصادرات الروسية من النفط الخام في نقص العرض، لذلك بعد انخفاضه إلى حوالي 42 دولار للبرميل في ديسمبر 2008 أخذ سعر النفط (برنت) بالارتفاع تدريجيا حتى تخطى حدود 100 دولار برميل خلال الفترة2011 حتى منتصف 2014 [2].

[1] منظمة الأقطار المصدرة للنفط "أوبك،" تقارير الأمين العام، **التقارير الشهرية لأسواق النفط**، أعداد مختلفة من 2001-2008.

[2] علي ميرزا، **اثار انخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة والمنتجة**، ندوة "تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2016، ص 3.

منذ جويلية 2014 أخذ سعر النفط بالهبوط التدريجي ثم المتسارع إذ انخفض سعر خام برنت في بحر ستة أشهر من 112 دولار للبرميل في جوان إلى 62 دولار في ديسمبر2014، ولقد أدت محصلة مجموعة من العوامل إلى هذا الهبوط بالرغم أنها قد لا تفسر كامل سرعته شبه المفاجئة، أولها عدم نمو الطلب العالمي على النفط ليتناسب مع زيادة العرض ولقد بلغت الزيادة في العرض العالمي بين جوان وديسمبر 2014 حوالي 44.2 مليون برميل/يوم (معدل نمو سنوي 5.4%) وكانت أهم مصادر الزيادة في العرض هي الولايات المتحدة النفط المحصور ثم دول الأوبك ودول أخرى، أما العامل الثاني فيعود إلى أثر التوقعات، فمن ناحية الطلب ساد التوقع بتباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم الطلب العالمي على النفط، ومن ناحية العرض استمرار توقع الزيادة في إنتاج الولايات المتحدة من النفط المحصور، ويتمثل العامل الثالث بارتفاع سعر صرف الدولار تجاه العملات الأخرى (ومن ثم أثره التخفيضي على الطلب) وبغية الحفاظ على حصصها في سوق النفط قررت دول الأوبك في اجتماع 27 نوفمبر 2014 بعدم تخفيض الإنتاج لإيقاف انخفاض الأسعار، ولقد ساهم ذلك باستمرار هبوط سعر النفط حتى وصل إلى 48 دولار للبرميل في مطلع 2015 .

ومنذ بداية 2015 انعكست الأدوار في مصادر الزيادة ففي الوقت الذي انخفض معدل الإنتاج في العديد دول خارج الأوبك (بما في ذلك انخفاض قليل نسبيا في الإنتاج الأمريكي) فأنه ارتفع بمقدار 02.1 مليون برميل/يوم في مجموع دول الأوبك بين ديسمبر2014 وماي 2015، ولكن المحصلة كانت انخفاض الإنتاج العالمي خلال هذه الفترة. وبالإضافة لتحسن الطلب خاصة في الصين والهند والولايات المتحدة، والتخوف من عدم منذ بداية 2015 حتى وصل استمرار ارتفاع إنتاج النفط المحصور الأمريكي أخذ سعر النفط بالارتفاع تدريجيا إلى 65 دولار في أيار. ولكن، مرة ثانية، نتيجة لزيادة العرض من دول الأوبك خاصة السعودية والعراق واستمرار قوة الدولار وارتفاع المخزون خاصة في دول OECD وبالذات شمال أمريكا أخذ السعر بالانخفاض حتى وصل إلى حوالي 48 دولار في أيلول/تشرين أول 2015 ويشابه انهيار الأسعار في 2014 في بعض أوجهه ما حدث في 1986/1985 من ناحية تطوير بدائل إنتاج النفط .

في نهاية النصف الأول 2017، بلغ خام برنت 56 دولارا للبرميل، وصعد إلى حدود 61 دولارا في نهاية الربع الثالث من ذات العام، مع إعلان لجنة مراقبة الإنتاج المؤلفة من أعضاء في "أوبك"، وآخرين مستقلين، تراجع معروض النفط في السوق. ومع مواصلة "أوبك" اجتماعاتها لتحقيق أسعار عادلة لكل من المنتجين والمستقلين، ظلت أسعار الخام تحوم حول 65 دولارا للبرميل حتى نهاية 2017.

إذ دفع إرتفاع الأسعار، في الدورة الحالية، إلى تسارع تطوير النفط غير التقليدي مثل النفط الرملي في كندا ثم الارتفاع السريع في إنتاج النفط المحصور، وانخفاض كلف إنتاجه نتيجة لزيادة الكفاءة والتطور التكنولوجي في الولايات المتحدة، وظهور آفاق إنتاج النفط تحت الملحي في البرازيل والنفط المحصور في مناطق أخرى من العالم والوقود العضوي.

خلاصة الفصل

إن التطور التاريخي لأسعار النفط والعوامل المؤثرة فيه ترتكز أساسا على دراسة أطراف السوق النفطية من منظمات كشركات دول نفطية منتجة وأخرى مستهلكة، فالنفط كمادة هامة في حياة المجتمعات الاقتصادية بعد اكتشاف الإنسان لخصائصه الإنسانية المتميزة أصبح له اهتمام كبير فانتشرت سوقه حتى أصبح يمثل المصدر الرئيسي للطاقة في جميع دول العالم.

فالسوق النفطية مما تحتويه من متعاملين فيها من منظمات ودول منتجة وأخرى مستهلكة كشركات عالمية جعل من أسعار النفط متمايزة من منطقة إلى أخرى حسب عوامل عدة منها اقتصادية مثل العرض والطلب وأخرى جيوسياسية بالإضافة إلى عوامل مناخية وفنية جعلت أسعار النفط متذبذبة عبر الزمن بين الارتفاع والانخفاض تتحكم في اقتصاديات دول عدة، ومنه فان ارتفاع أسعار النفط او انخفاضها يؤدي الى عدم توازن في اقتصاديات الدول سواء كانت هذه الأخيرة منتجة أو مستهلكة للنفط، مما يؤكد أن أسعار النفط تبقى غير ثابتة وتتحدد قيمتها حسب وضعية الاقتصاد العالمي الذي تمر به العناصر الفاعلة في السوق النفطية .

تمهيد

خضعت صناعة النفط العالمية قبل تأسيس منظمة الأوبك لهيمنة شركات النفط الإحتكاري، إذ كانت القوة المسيطرة على تجارة النفط الدولية، والمحدد الرئيسي لسياسات الإنتاج والأسعار التي استهدفت تعظيم أرباح هذه الشركات وتحقيق أهداف الدول الصناعية الكبرى، في حين أَن الدول المنتجة اقتصر دورها في الحصول على عائدات مالية زهيدة وجبايتها تتمثل أغلبها في الضرائب ، وقد جاء تأسيس منظمة الأوبك كرد فعل على التخفيضات للأسعار المعلنة للنفط لعام 1959 والعام 1960، الذي قامت به الشركات الاحتكارية دون استشارة الحكومات المنتجة للنفط، وكان لها اثر واضح في تغيرات أسعار النفط في الأسواق العالمية حيث إنها تضم مجموعة مهمة جدا من الدول ذات الاقتصاد النفطي مما سمح لها بالتدخل وفرض آرائها في الساحة النفطية من خلال فرض أساليب وأسقف للتسعير .

ومن خلال هذا الفصل سنحاول ذكر بعض النقاط الأساسية والتي سنعالجها في ثلاثة مباحث هي :

المبحث الأول : ماهية منظمة الأوبك

المبحث الثاني :الإمكانات النفطية لدول الأوبك و انجازاته

المبحث الثالث : السياسة التسعيرية لمنظمة الأوبك

المبحث الأول : ماهية منظمة الاوبك

حظيت منظمة الأوبك منذ نشأتها في سنة 1960 ، بدور كبير في ساحة السوق العالمية للنفط، حيث أنها تهدف إلى تنسيق السياسات النفطية للدول الأعضاء وتوحيدها، حتى تضمن استقرار الأسعار في الأسواق العالمية، وهي بذلك تحاول حماية مصالح الدول المنتجة للنفط، التي تعتمد علي دخل ثابت للتنمية والتطوير، كما تضمن الدول المصدرة للنفط حمايتها من الدول المستهلكة التي تؤثر عليها من الناحية الاقتصادية، وكذلك تحدد العوامل التي تؤدي إلى تدهور الأسعار في السوق العالمية وتحاول معالجتها حتى لا تؤثر علي السوق العالمي .

المطلب الأول: نشأة منظمة الأوبك

أنشأت هذه المنظمة نتيجة لوجود بعض الشركات المتعددة الجنسيات والدول المصنعة التي تسيطر على أسعار النفط وتتحكم فيها حيث، كانت هي السبب الأساسي في انخفاض الأسعار في معظم الأحيان، و هذا الاحتكار أدى إلى إلحاق أضرار كبيرة باقتصاديات البلدان الأخرى المنتجة للنفط، وبناء على مبادرة فنزويلا عقد اجتماع في بغداد بين 10 و14 من شهر سبتمبر 1960 ضم ممثلي إيران، العراق، الكويت، المملكة العربية السعودية وفنزويلا، وتقرر في هذا الاجتماع التاريخي إنشاء منظمة الاوبك، والهدف الأول لهذه المنظمة كان الإبقاء على أسعار النفط الذي يستغله الكارتل الدولي للنفط خارج حدودها في مستوى مرتفع، وحماية مصالح الدول المنتجة ضمان دخل ثابت لها وتأمين تصديره إلى الدول المستهلكة بطريقة اقتصادية منتظمة، وفوائد مناسبة لرؤوس أموال الشركات المستثمرة في الصناعات النفطية وتنسيق الجهود التي تبذلها البلدان لبلدان المنتجة لانتزاع حصة أكبر من الأرباح الناتجة عن استغلال ثرواتها الخاصة [1].

أنشأت منظمة الأقطار المصدرة للبترول (الأوبك) في 14 سبتمبر 1960 في العاصمة العراقية بغداد باتفاق خمس دول منتجة للبترول، وهذه الدول هي ايران، العراق، فنزويلا، الكويت، والمملكة العربي السعودية، وانضمت قطر للمنظمة عام 1961، واندونيسيا عام 1961 وعلقت عضويتها في جانفي 2009 واعادت تفعيلها في جانفي 2016 لتعود وتعلق عضويتها في نوفمبر2016، وانضمت ليبيا في عام 1962، والإمارات عام 1967 والجزائر في عام 1960 ثم نيجيريا في عام، 1971 والإكوادور في

[1] عبد القادر سيد أحمد، **الأوبك ماضيها حاضرها وآفاق تطورها**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 7.

عام 1973 وعلقت عضويتها في ديسمبر 1992 ثم عادت تفعيلها في أكتوبر 2007، وانغولا عام 2007، والغابون عام 1975 ثم أنهت عضويتها في جانفي 1995 ثم اعادت الانضمام الى المنظمة في جويلية 2016، وتضم المنظمة حالياً ثلاثة عشرة دولة. وكان مقر منظمة أوبك في جنيف بسويسرا في السنوات الخمس الأولى من وجودها، وقد نقل هذا إلى فيينا، النمسا، في 1 سبتمبر 1965[1]. وتلاحق إنضمام الدول اليها كما هو مبين في الجدول :

الجدول رقم (2-1): الدول الأعضاء في الأوبك, 1960 إلى 2017

الدول	سنة الإنضمام
العراق	1960
المملكة العربة السعودية	1960
الكويت	1960
فنزويلا	1960
إيران	1960
قطر	1961
اندونيسيا	1962-2008 ، 2016
ليبيا	1962
الإمارات	1967
الجزائر	1969
نيجيريا	1971
الإكوادور	1973-2007 ، 1992
الغابون	1975-2016، 1985
أنغولا	2007
غينيا الإستوائية	2017

المصدر: **من إعداد الطلبان حسب النشرات الإحصائية لمنظمة الأوبك**

بدأت المنظمة في الظهور بقوة عندما اتفقت السعودية وإيران وتبعهما في ذلك باقي الدول على إستخدام سلاح النفط في أعقاب حرب أكتوبر 1973 بين العرب وإسرائيل، وتمثل سلاح النفط يومها في

[1] http://www.opec.org/opec_web/en/about_us/24.htm. VUE :30/05/2019

تخفيض إنتاج النفط وصادراته ، وقطع إمدادات النفط عن الدول التي وقفت مع إسرائيل وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية، وفي أوائل الثمانينيات كان دور الأوبك يقتصر على مجرد العمل على الحفاظ على أسعار النفط في السوق العالمية، و منذ عام 1983 بدأت تتبع سياسة جديدة تقوم على تحديد سقف إنتاجي معين لا يجوز للدول الأعضاء تجاوزه، مع توزيع الحصص الإنتاجية وفقا لهذا السقف على الدول الأعضاء وحسب الطاقة الإنتاجية المتاحة لكل منها، وفي التسعينيات تذبذب سعر البرميل بين الارتفاع والانخفاض، وفي عام 2000 وضعت أوبك آلية لضبط الأسعار، وارتفع سعر النفط في السنوات التي تلتها حتى تجاوز حاجز المائة دولار عام 2007 [1].

وتنتج منظمة أوبك حوالي 43 بالمئة من ناتج العالم للنفط ، وتمتلك أكثر من ثلاثة أرباع النفط الخام من إجمالي الاحتياطيّات العالمية .

المطلب الثاني: أهداف وخصائص منظمة الأوبك

تعبر الأهداف الكثيرة والمهمة التي تصبو منظمة الأوبك لتحقيقها هي السبب الرئيسي التي أسست من اجلها، ومنها المحافظة على الصناعة النفطية وللوصول إلى الهدف الأساسي، فهناك عوامل ساعدتها على النجاح كما إن هناك عوامل أخرى وقفت كعائق أمامها، ومنه فقد أثرت على وضعيتها الاقتصادية في العالم، إن هدف المنظمة في البداية هو مواجهة تدهور الأسعار الذي سبق وصاحب فترة تأسيسها.

أولا: الأهداف الرئيسية لمنظمة الاوبك

التي تتلخص فيما يلي[2]:

-تطوير وتوحيد وتنسيق السياسات النفطية للدول الأعضاء وتحديد أفضل السبل لحماية مصالحهم منفردين أو مجتمعين.

-المشاركة الفعالة في وضع السياسات التسعيرية، التي تضمن تحقيق استقرار الأسعار في الأسواق العالمية، والتجنب التقلبات الضارة في ايرادات النفط.

[1] www.aljazeera .net/encyclopedia/organizationsandstructures, 03/12/2014, vue le 15/05/2019.

[2] أمينة مخلفي، **أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات**، رسالة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013، ص 108.

-تحقيق عائد عادل في إستثمارات العاملين في الصناعة النفطية.

-المشاركة الفعالة في وضع السياسات الإنتاجية على نحو تتميز بالانتظام والاقتصاد والكفاءة التي تضمن مصالح الدول المنتجة والمستهلكة [1].

-العمل على وضع نظام لتأمين استقرار الأسعار بوسائل فيما بينها تنظيم الإنتاج مع مراعاة مصالح الدول المنتجة والمستهلكة ومراعاة ضرورة تأمين دخل مستمر للبلاد المنتجة وامداد منظم واقتصادي للدول المستهلكة وعائد عادل للمستثمرين.

ولهذا كانت أهم الدوافع التي شجعت على إنشاء الأوبك رغبة الدول المنتجة والمصدرة للنفط في إحداث تغيير عادل في القوى الاحتكارية لإنتاج النفط والتي عملت على تجاهل مصالحها، وهذا بإيجاد جهاز يقوم نيابة عنها التفاوض مع القوى الاحتكارية والمتمثلة أساسا في الشركات العالمية للنفط[2].

ولكن قدرة الدول أعضاء منظمة الأوبك، عند المساومة بالصورة التي تكفل نجاح مثل هذه المفاوضات، واجهت في بادئ الأمر عدة مشاكل منها[3]:

- تحكم الشركات النفطية العالمية بصورة محكمة ومتكاملة رأسيا وأفقيا على الصناعة النفطية.
- تزايد دخول منتجين جدد إلى صناعة النفط، وتنافس الشركات الجديدة (المستقلة) مع الشركات العالمية.
- تزايد عدد مشتري النفط في العالم خاصة في شرق أسيا.

-ارتباط الدول المنتجة مع الشركات العالمية بعقود طويلة الأجل الخاصة في إنتاج النفط.

-انخفاض مستوى الخبرات الفنية والإدارية اللازمة لإنتاج النفط، وغياب الشركات الوطنية في الدول المنتجة.

إلا أن هذه العوائق والمشاكل، لم تمنع منظمة الأوبك من تحقيق أهدافها المسطرة السالفة الذكر ومع تطور دور المنظمة في تحريك الاقتصاد العالمي عملت على تثبيت دورها وتحديد بعض الأهداف التي رأتها ضورية لتضمن استمرارية :

-المشاركة في عقود الامتياز القائمة و تحسين شروطها .

[1] Lioubomir MIHAILOVITCH et Jean-Jacques PLUCHART, Op.Cit, PP20-22, texte adapté.

[2] حسين عبد الله، "**مستقبل النفط العربي**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2006، ص 79، بتصرف. (قائمة المراجع)

[3] خالد بن منصور العقيل، **قضايا بترولية دولية**، خوارزم العلمية، جدة، السعودية، 2003، ص 39.

-إسقاط نفقات التسويق ورفع معدل الضريبة على الدخل، وايجاد الطريق للتعويض عل الآثار السيئة التي يتعرض لها الدخل الحقيقي للبرميل نتيجة التطورات النقدية العالمية اتجاه معدلات التضخم.

-المحافظة على الثروة النفطية بواسطة تقنية الإنتاج.

-التعاون مع باقي دول العالم بغرض إرساء نظام اقتصادي عالمي جديد يؤسس على مبادئ أكثر عدلا، مما يحقق الرفاهية لكل شعوب العالم.

ثانياً: خصائص منظمة الأوبك :

تتمحور خصائص منظمة الأوبك في النقاط التالية[1]:

1-أنها منظمة على صعيد الحكومات لدول شديدة الاعتماد على صادرات النفط في تمويل التنمية.

2-قصر حق العضوية عملياً على الدول النامية.

3-أنها أظهرت ككيان سياسي بحيث تتخذ القرارات على مستوى الوزراء والدبلوماسيين وتتطلب إجماعاً مع وجوب موافقة جميع الحكومات .

4-تعتبر الأمور السياسية رسمياً خارج نطاق المنظمة.

5-تبادل الدول الأعضاء في البيئة الاقتصادية ومستوى النمو وحجم السكان القدرات التمويلية الاستيعابية للاستثمار ومدى ارتباطها بالسياسات الدولية.

6-لدى الأوبك سلة من الخامات تعتبر مرجعا لقياس متوسط سعر البرميل.

وتضم سلة خامات الأوبك 12نوعا هي [2]:

-خام صحاري الجزائر، ميناس الاندونيسي، الإيراني الثقيل، والبصرة العراقي، وخام التصدير الكويتي، وخام السدر الليبي وخام بوني النيجيري، والخام البحري القطري، والخام العربي الخفيف السعودي، خام مربان الإماراتي والخام الفنزويلي الخفيف وجيراسول الأنغولي .

[1] سيد فتحي احمد الخولي، مرجع سابق، ص 27.

[2] www.aljazeera.net / ebusiness 12/11/2012vue le :19/04/ 2019.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمنظمة الاوبك واهم الاعضاء الفاعلة في المنظمة

إن من الأسباب التي دفعت الدول التي تنتج النفط مثل العراق والمملكة العربية السعودية والكويت و إيران أن توحد جهودها من خلال منضمة الأوبك هو الحفاظ على مصالحها التي تؤثر من خلالها علي الدول المستهلكة للنفط ، لذلك كان تأسيس منظمة الأقطار المصدرة للنفط "أوبك" ضرورة لا مفر منها.

أولا: الهيكل التنظيمي لمنظمة الأوبك

يتكون الهيكل التنظيمي لمنظمة الاوبك من أربعة أجهزة أساسية تمارس من خلالها نشاطاتها واختصاصاتها و يمكن توضيحها فيما يلي :

1- المؤتمر الوزاري :

ويعمل وفق مبادئ وأسس الإجماع وهو مسؤول عن وضع OPEC يعتبر السلطة العليا للمنظمة وصياغة السياسة العامة لها، ويتألف من وفود تمثل الدول الأعضاء على أن تمثل كل دولة في جميع المؤتمرات ، ويكون لكل عضو كامل العضوية صوت واحد، وتتخذ جميع القرارات المؤتمر بموافقة جميع الأعضاء بإستثناء القرارات المتعلقة بالأمور الإجرائية [1]،اوتصبح قرارات المؤتمر نافذة المفعول بعد ثلاثين يوما من تاريخ إختتام الإجتماع، وفي حالة غياب أحد الأعضاء كاملي العضوية عن إجتماع المؤتمر، فإن قرارات المؤتمر تعد نافذة ما لم تتسلم الأمانة العامة إشعار بخلاف ذلك من العضو الغائب، ويمكن أن يدعي بلد أو أكثر، من خارج المنظمة لحضور أي مؤتمر بصفة مراقب، إذ قرر المؤتمر ذلك. ويعقد المؤتمر إجتماعيين عاديين في مارس وسبتمبر سنويا، ويمكن أن يعقد إجتماعا إستثنائيا بناء على طلب إحدى الدول الأعضاء، بدعوة من الأمين العام بعد التشاور مع الرئيس وموافقة الدول الأعضاء بأغلبية بسيطة، ويعقد المؤتمر عادة في مقر المنظمة كما يمكن أن يعقد في إحدى الدول الأعضاء أو في مكان أخر، وينتخب المؤتمر رئيسا مناوبا في بداية جلسته الأولى، ويباشر الرئيس المناوب مهام الرئيس عند غيابه أو في حالة عدم تمكنه من أداء مسؤولياته، و يباشر الرئيس وظيفته خلال فترة إجتماع المؤتمر،

[1] مشدن وهيبة، **أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص3.

ويحتفظ بها حتى الإجتماع التالي و يشغل الأمين العام منصب أمين المؤتمر العام أيضا[1]. ويباشر المؤتمر المهام الآتية :

-تقرير السبل و الوسائل الملائمة لتنفيذ و رسم السياسة العامة للمنظمة.

- البحث في طلبات الإنضمام إلى عضوية المنظمة.

- تعيين أعضاء مجلس المحافظين.

- إتخاذ التوصيات في أي أمر يهم المنظمة ، أو توجيه مجلس المحافظين إلى تقديم التقارير.

- النظر والبث في التقارير والتوصيات المقدمة من مجلس المحافظين .

- النظر والبث في ميزانية المنظمة، التي يقدمها مجاس المحافظين .

- النظر والبث في البيان الحسابي، وتقرير مدققي الحسابات المقدمين إلى مجلس المحافظين .

- الدعوة إلى عقد اجتماع استشاري، لمن يطلبه من الدول الأعضاء لأي غرض وفي أي مكان كلما وجد ذلك مناسبا.

- التصديق على أي تعديل في النظام الأساسي.

- تعيين رئيس مجلس المحافظين رئيسا و مندوبا له.

- تعيين الأمين العام .

- تعيين نائب الأمين العام .

- تعيين مراجع الحسابات للمنظمة لمدة سنة واحدة .

- وللمؤتمر صلاحيات في جميع الأمور، التي لم ينص عليها صراحة في أجهزة المنظمة الأخرى .

2- مجلس المحافظين:

يتألف من المحافظين المرشحين من قبل الدول الأعضاء الذين حصلوا على موافقة المؤتمر في سنتين [2]، لكن يشترط حضور ثلثي المحافظين لاكتمال النصاب، ويمكن للبلد العضو أن يسمى بديل للمحافظ يحل محله، عند عدم استطاعة المحافظ حضور الاجتماع، و يتمتع البديل بكامل صلاحيات المحافظين باستثناء شغل منصب رئيس مجلس المحافظين، ويكون لكل محافظ صوت واحد وتؤخذ قرارات

[1] Tony Osawe, **opec's Organizational Structures,its Strategic Aims & Objectives**, **Production Quota and Management of its Strategic Resources**, seminar Center for Strategic and Devolopment Studies (CSDS), Ambrose Alli University, Ekpoma, Nigeria, November 2009, pp 4-5.

[2] مشدن وهيبة، مرجع سابق، ص3.

مجلس المحافظين بأغلبية بسيطة ومدة تعيين كل محافظ سنتان، ويجتمع مجلس المحافظين مرتين على الأقل سنويا .

وتعقد إجتماعات مجلس المحافظين عادة في مقر المنظمة كما يمكن عقدها في إحدى الدول الأعضاء أو أي مقر آخر ويباشر مجلس المحافظين المهام الآتية[1]:

- توجيه إدارة شؤون المنظمة وتنفيذ قرارات المؤتمر.
- النظر والبث في تقرير الأمين العام.
- تقديم التقارير والتوصيات إلى مؤتمر حول شؤون المنظمة.
- إعادة ميزانية المنظمة لكل سنة وتقديمه للمؤتمر للتصديق عليه.
- تعيين مراجع حسابات للمنظمة لمدة سنة واحدة.
- النظر في البيان الحسابي والتقرير المقدم من مراجع الحسابات ثم تقديمها للمؤتمر للتصديق عليها.
- الموافقة على تعيين رؤساء الدوائر ومديري الأقسام لدى تسميتهم من قبل الاعضاء.
- الدعوة إلى عقد إجتماع إستثنائي للمؤتمر.
- إعداد جدول أعمال المؤتمر.

ويرأس إجتماعات مجلس المحافظين رئيس مجلس ويمثل المجلس في المؤتمرات والاجتماعات الاستثنائية. واذا قرر المحافظون بأغلبية الثلثين أن استمرار العضوية أي محافظ قد تسبب في إلحاق الضرر بمصالح المنظمة، فإن رئيس مجلس المحافظيين عليه أن يبلغ هذا القرار إلى بلد العضو المعني، لتعيين بديل له واذا حدث لأي سبب من الأسباب ما يحول دون مواصلة أي محافظ القيام بمهامه، فيجب على بلده تعيين من يقوم بمهامه.

3- الأمانة العامة:

أنشأت سنة 1961 وهي مسؤولة عن تنفيذ أنشطة المنظمة وتعمل وفق تعليمات مجلس المحافظين وتتألف من الأمين العام، نائب المدير العام، قسم الأبحاث، دائرة شؤون الموظفين والأعمال الإدارية، الدائرة الإعلامية، مكتب الأمين العام، وحدة الشؤون القانونية ، وللأمين العام صلاحية تمثيل المنظمة وادارة شؤونها، وهو أعلى مسؤول في الأمانة العامة ويعين عن طريق المؤتمر لثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة وللمدة نفسها، ويشترط أن يكون في الخامسة والثلاثين من العمر وحائزا على

[1] Tony Osawe , op. cit, pp 5-6.

درجة علمية في: القانون أو الإقتصاد أو العلوم أو الهندسة أو إدارة الأعمال، من إحدى الجامعات المعترف بها، وأن تكون خبرته خمسة عشر سنة، منها عشر سنوات في مناصب لها علاقة مباشرة بصناعة البترول، وخمس سنوات في مناصب ذات مسؤولية إدارية عالية، وفي حالة عدم الحصول على قرار جماعي، يعين الأمين العام بطريقة التناوب لمدة سنتين، دون الأخلال بشروط المؤهلات، وينبغي أن يكون من رعايا إحدى الدول الأعضاء في المنظمة، ويقيم في مقر المنظمة ويكون مسؤولا تجاه مجلس المحافظين عن جميع الأنشطة الأمانة العامة كما يحضر جميع الأجتماعات مجلس المحافظين، ويباشر الأمين العام المهام التالية[1]:

-تنظيم الأعمال المظمة وادارتها وتأمين القيام بالأعمال والواجبات دوائر الأمانة العامة المختلفة .

-إعداد التقارير لعرضها في إجتماعات مجلس المحافظين واحاطة رئيس المجلس وأعضائه علما بجميع أنشطة الأمانة العامة .

-تأمين إنجاز الواجبات التي تكلف بها الأمانة العامة من وبل مجلس المحافظين أو المؤتمر.

ويختار مجلس المحافظين نائب الأمين العام من ذوي الخبرة والكفائة العالية، و تكون مدة خدمته ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ويقيم بصورة دائمة في مقر المنظمة. ويكون مسؤولا تجاه الأمين العام عن تنسيق مختلف أنشطة الأمانة العامة كما يمكن للأمين العام أن يحول بعض صلاحياته لنائبه ومنها أن يحل محله عند تغيبه، ويعين الأمين العام رؤساء الدوائر ومديري الأقسام بموافقة مجلس المحافظين، كما يعين موظفي الأمانة بعد ترشيح حكومات بلادهم لهم ويراعي توزيع المناصب توزيعا عادلا بما لا يؤثر على كفائة عمل الأمانة العامة.

ويكون موظفو الأمانة العامة موظفين دوليين وعليهم عدم قبول أي تعليمات من أي حكومة أو سلطة خارج المنظمة واضعين مصالح المنظمة نصب أعينهم ويساعد الأمين العام في أداء مهامه نائب الأمين العام ودائرة الأبحاث وقسم المعلومات العامة أفرادا وادارة و وكالة أنباء، وأي دائرة أو قسم يطلب المؤتمر ومكتب الأمين العام إستحداثه أما وكالة أنباء المنظمة الأوبك (اوبكنا) فهي وحدة خاصة مسؤولة عن الجمع والإعداد والنشر عن المنظمة وأعضائها وأمور الطاقة .

ودائرة الأبحاث مسؤولة عن إدارة برنامج الأبحاث المراقبة والتحليل والتنبؤ بما يحدث في صناعة البترول وتكوراتها. وتحليل المسائل المالية والاقتصادية المتعلقة بصناعة البترول العالمية، مع توفير

[1] Tony Osawe , op. cit., pp 6-7,P 76.

خدمات لتقديم المعلومات لدعم البحوث ويقدم قسم الموارد البشرية والإدارة الخدمات الإدارية لجميع الإجتماعات وأمور الأفراد والميزانيات ويراقب الحسابات والشؤون الداخلية ويراقب التطورات في السياسات الإدارية.

ومسؤولية قسم العلاقات العامة والمعلومات عرض الأهداف المنظمة والقرارات والإجراءات التي تتخذها المنظمة وتنفيذ برنامج العلاقات العامة ونشر المطبوعات والمواد الأخرى.

وللأمين العام أن يستعين بمستشارين لأبداء الرأي في الأمور الخاصة واج ا رء الد ا رسات الفنية وتعيين خبراء ومتخصصين قد تحتاج إليهم المنظمة بغض النظر عن جنسياتهم كما يجوز للأمين العام تعيين مجموعات عاملة للقيام بأي دراسة حول موضوعات معينة تهم الدول الأعضاء.
وجدير بالذكر أن الاوبك بادرت سنة 1976إلى إنشاء صندوق الاوبك للتنمية الدولية من أجل تقديم المساعدات للدول النامية.

4- الهيئة القضائية:

تم التوقيع على بروتوكول إنشاء الهيئة القضائية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول في مدينة الكويت بتاريخ 09 ماي 1978 ودخل حيز التنفيذ في 20 أفريل ، 1980 و للهيئات اختصاص إلزامي بالنظر في المنازعات التي تتعلق بتفسير وتطبيق اتفاقية إنشاء المنظمة، والمنازعات التي تنشأ بين عضوين أو أكثر من أعضاء المنظمة في النشاط البترولي[1].

الشركات المنبثقة:

-الشركة العربية لنقل البترول في عام 1972ومقرها مدينة الكويت.

-الشركة العربية لبناء واصلاح السفن (أسري) في عام 1973مقرها مملكة البحرين.

-الشركة العربية للاستثمارات البترولية (أبيكوريفي) عام 1974مقرها مدينة الخبر المملكة العربية السعودية.

-الشركة العربية للخدمات البترولية في عام 1975ومقرها مدينة طرابلس.

ثانيا:الاعضاء الفاعلة في منظمة الأوبك

يميز النظام الأساسي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) بين الأعضاء المؤسسين والأعضاء

[1] منظمة الأوابك، تقرير الأمين العام السنوي الأربعون لمنظمة الاوابك لعام 2013، العدد7، جوان 2014.

الفاعلين تلك البلدان التي قبلها المؤتمر طلبات العضوية، وينص النظام الأساسي على أنه "يجوز لأي بلد لديه صادرات صافية كبيرة للنفط الخام، الذي له مصالح مماثلة أساسا لتلك التي تتمتع بها البلدان الأعضاء، أن يصبح عضوا كاملا في المنظمة، إذا قبل بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء الفاعلين، بما في ذلك الاصوات الموافق عليها لجميع الاعضاء المؤسسين الخمسة[1] وينص النظام الأساسي كذلك على الأعضاء المنتسبين الذين هم غير مؤهلين لعضوية كاملة، ولكنهم يقبلون في ظل الظروف الخاصة التي يحددها المؤتمر[2].

ولهذا توالى إنضمام الدول الأعضاء إليها على النحو التالي:

قطر (1961) واندونيسيا (1962) وليبيا (1962) والامارات المتحدة العربية (1967) و الجزائر(1969) ونيجيريا (1971) والاكوادور(1973) وغابون (1975) وأنغولا (2007) وغينيا الإستوائية (2017).

علقت إكوادور عضويتها في ديسمبر، 1992 ولكنها إنضمت مرة أخرى إلى منظمة أوبك في أكتوبر2007. علقت إندونيسيا عضويتها في جانفي، 2009 وأعادت تنشيطها مرة أخرى في جانفي 2016، لكنها قررت تعليق عضويتها مرة أخرى في الإجتماع 171 لمؤتمر أوبك في 30 نوفمبر 2016 وانتهت غابون عضويتها في جانفي 1995، و لكنها انضمت مرة أخرى إلى المنظمة في جويلية . 2016 وسبب خروجهم جاء لعدم قدرتهم على تحمل نصيب متساوي في موازنة المنظمة مع باقي الأعضاء، وفشل المنظمة في تعديل نسب التمويل،بحيث تكون بحسبنصيب كل عضو في حجم الإنتاج أو حجم التصدير كما طالب بذلك بعض الأعضاء[3]، و لديها حاليا ما مجموعه 13 بلدا عضوا.

ويبقى باب الانضمام مفتوحا لبعض الدول المتوقع انضمامها في القرن 21 وهي : بوليفيا، والمكسيك ، ومصر، وسودان ، وسوريا وحتى روسيا. ولاشك أن الإنضمام الفعلي لهذه الدول في منظمة الأوبك سيعطيها أكثر قوة للتفاوض في سوق العالمية للنفط .

و الشكل الموالي يوضح التمركز الجغرافي لأعضاء المنظمة :

[1]http://www.opec.org/opec_web/en/about_us/25.htm VUE: 07/04/2019

[2]امينة مخلفي، مرجع سابق، ص ص 110 111.

[3]العمري علي، **دراسة تأثير تطورات اسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2006-1970)** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستيرفي الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص 09.

الشكل رقم(2-1): المخطط الجغرافي لمنظمة الأوبك الى غاية 2017

Source :http://www.noonpost.com/sites/default/files/2_22.png

من الملاحظ أن سبعة أقطار من مجموع أعضاء الاوبك هي أقطار عربية. واذا أضفنا إليها قطرين إسلاميين هما إيران و أندونيسيا تصبح هناك أغلبية للأقطار الإسلامية، أما جغرافيا فباستثناء فنزويلا والإكوادور في أمريكا اللاتينية فإن باقي الأعضاء في الاوبك هم في أفريقيا وآسيا، أما إقليميا فان التركيز الأساسي لهذه الأقطار يقع في (بالشرق الأوسط).

المبحث الثاني : الإمكانات النفطية لدول الأوبك و انجازاتها

تمتلك الأوبك إمكانيات نفطية هائلة من حيث الاحتياطات والإنتاج، هذه الكميات يمكن أن تجعلها تكتل إقتصادي نفطي كبير يتحكم بالسوق النفطية العالمية مما سمح لها بتحقيق انجازات واضحة في سوق النفط.

المطلب الأول : إنتاج الأوبك العالمي

كانت أوبك تنتج نحو 52 %من الإنتاج العالمي عام 1975 ثم تراجعت نسبة إنتاجها إلى نحو 45%من مجموع الإنتاج العالمي عام1980 بعد محاولة دول منتجة من خارج أوبك كالولايات المتحدة ودول بحر الشمال إلى زيادة إنتاجها من اجل الضغط على أوبك التي أخذت ترفع أسعار نفطها بشكل كبير منذ عام 1974 ، ولكن بعد عام 1980 ومع بداية الحرب العراقية– الإيرانية تراجعت أسعار النفط , إذ أخذت أوبك تخفض حصص الإنتاج لتمنع انهيار الأسعار ولذلك تراجعت نسبة مساهمتها من الإنتاج العالمي إلى 29 % و 36 % و % 37 للأعوام 1985 و 1990 و 1995 على التوالي، ثم ارتفعت نسبة مساهمتها إلى نحو 37,41 % و37.42 % من الإنتاج العالمي عامي 2000 و 2005 على التوالي إذ بلغ أنتاجها لهذين العامين نحو (27,6 و 30,7) مليون برميل يوميا على التوالي ومن المتوقع ان تكون نسبة مساهمتها في نهاية الربع الأول من القرن الحادي والعشرين إلى نحو 50 % من الإنتاج العالمي[1].

الشكل التالي يبين تطور إنتاج البترول في دول الأوبك منذ تأسيسها:

الشكل رقم (2–2) : إنتاج البترول في دول الأوبك في الفترة 1960–2017 (مليون برميل)

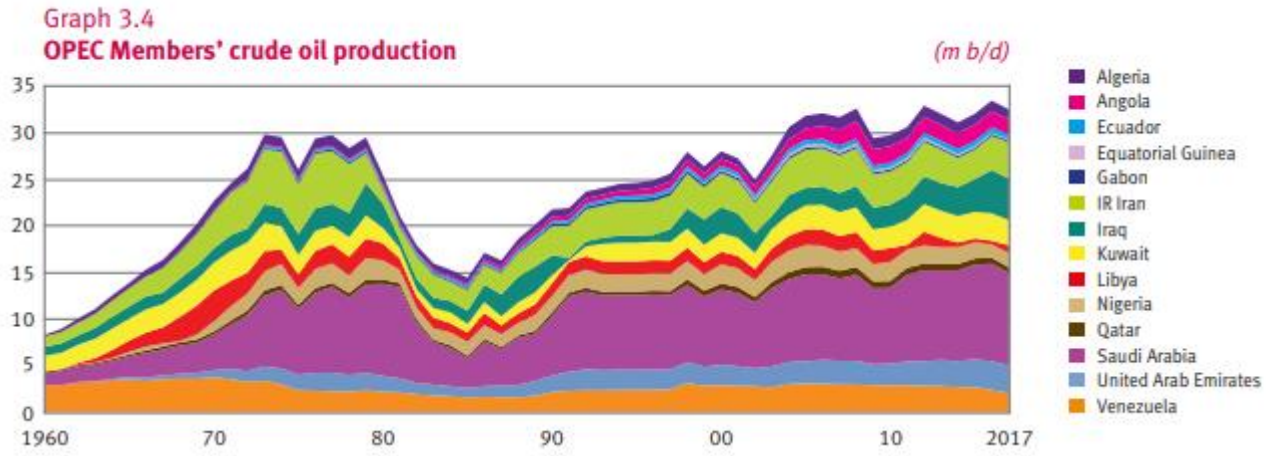

المصدر: النشرة الاحصائية السنوية لمنظمة الأوبك 2018 ، ص 28.

من خلال الشكل نلاحظ أن الإنتاج العالمي من النفط للدول الأعضاء في الأوبك اخذ في الارتفاع من سنة 1960 بكمية ضئيلة ما بين 5 و10 مليون برميل ليصل 30 مليون ما بين عام 1970 و1980 هذا بالنسبة للجزائر وإندونيسيا بعدها إيران ثم أخذ إنتاجها بالتذبذب ليصل إلى في نفس

[1] المجلد الحادي عشر: العدد 2008، 3 م.

الفترة بعدها الارتفاع إلى ما يفوق 29 مليون برميل سنة 1979 ثم الانخفاض بشكل كبير أوائل سنة 1980 ويرجع هذا الانخفاض الكبير إلى تخفيض دول الأوبك إنتاجها بسبب حرب الخليج ، ليعود و يرتفع ابتداء من سنة 1990 إلى سنة 20 بعدها الانخفاض بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001 ليعود للإرتفاع إلى 32 مليون برميل سنة 2008 و33 مليون برميل سنة 2013 وإستمر بالارتفاع إلى غاية سنة 2017 كما نلاحظ في الشكل أن العراق و الكويت وليبيا كانت نسب إنتاجها اقل من الدول المذكورة سابقا لكن بنفس التذبذب والوتيرة فتراوحت مابين 5 و22 مليون برميل ما بين سنة 1960 و1980 ، ثم الإرتفاع الكمية لتصل إلى 25 مليون برميل سنة 2017 بالنسبة للعراق ، 21 مليون برميل للكويت ، 14 مليون برميل بالنسبة لليبيا و هذا بسبب الأزمة التي تمر بها هذه الأخيرة ، كذلك نلاحظ إنتاج قطر والسعودية بكمية تتراوح ما بين 5 و14 مليون برميل بنوع من الاستقرار مع انخفاض إنتاجهما ما بين سنة 1980 و 1990 بسبب حرب الخليج، فنلاحظ إنتاجا ضئيلا بالنسبة للسعودية طول هذه المدة بالرغم من أنها تمتلك احتياطي ضخم من النفط هي وفنزويلا والامارات، وبالنسبة لغينيا الإستوائية المنظمة مؤخرا في 2017 فهي تنتج ما يقارب 227 ألف برميل .

المطلب الثاني : الاحتياطات النفطية لمنظمة الأوبك

في ما يلي جدول يوضح الاحتياطي النفطي لدول الأوبك بالترتيب حسب حجم الاحتياطي بمليار برميل و نسبة استحواذ كل دولة :

الجدول رقم (2-2): يمثل الاحتياطي النفطي المؤكد لدول الأوبك في نهاية سنة 2017

(مليارببرميل)

الترتيب	الدولة	إحتياطي النفط (برميل)	النسبة
01	فنزويلا	302.80	24.9 %
02	السعودية العربية	266.30	21.9 %
03	إيران	155.60	12.8 %
04	العراق	147.22	12.1 %
05	الكويت	101.5	8.4 %
06	الإمارات العربة المتحدة	97.80	8.1 %
07	ليبيا	48.36	4.0 %
08	نيجيريا	37.45	3.1 %
09	قطر	25.24	2.1 %
10	الجزائر	12.20	1.0 %
11	أنغولا	8.38	0.7 %
12	الإكوادور	8.27	0.7 %
13	الغابون	2.00	0.2 %
14	غينيا الاستوائية	1.10	0.1 %

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية أوبك 2018 ، ص 26.

فيما يخص الاحتياطي النفطي المؤكد نهاية سنة 2017 ووفقا لتقرير النشرة الإحصائية السنوية لأوبك تحتل فنزويلا المرتبة الأولى باحتياطي نفطي يقدر ب 302 مليار برميل أي بنسبة تعادل 24.9 % من الاحتياطي العالمي، تليها المملكة العربية السعودية باحتياطي يقدر ب 266 مليار برميل و بنسبة 21.9% و بعدها إيران ب 155 مليار برميل بنسبة 12.8 % من الإحتياطي العالمي، تليها

العراق و الكويت والإمارات العربية المتحدة وليبيا على التوالي بنسب متفاوتة ، بينما تأتي قطر في المركز التاسع بعد نيجيريا بإحتياطي يقدر ب 25 مليار برميل بنسبة ضئيلة جدا لا تتعد 2.1 % من إحتياطي النفط العالمي ، تليها الجزائر ب 12 مليار برميل بنسبة 1%، وبعدها تأتي كل من أغولا و الإكوادور والغابون وفي الأخير تأتي غينيا الإستوائية بإحتياطي يقدر ب 1 مليار برميل بنسبة 0.09 % من الإحتياطي العالمي ، ومما سبق نلاحظ أن اكبر احتياطي نفطي هو الذي تمتلكه الدول العربية رغم تباين الإحصائيات واختلاف الأرقام من عام إلى أخر وكذلك الإحتياطات الغير معلنة والمستنفذة .

من خلال معطيات الجدول (2-2) والنشرة الإحصائية السنوية لمنظمة الأوبك يبين الشكل الموالي حجم الاحتياطي الذي تمتلكه دول الأوبك نهاية سنة 2017 :

الشكل رقم(2-3) :الاحتياطي النفطي لدول الأوبك في نهاية سنة 2017 (مليار برميل)

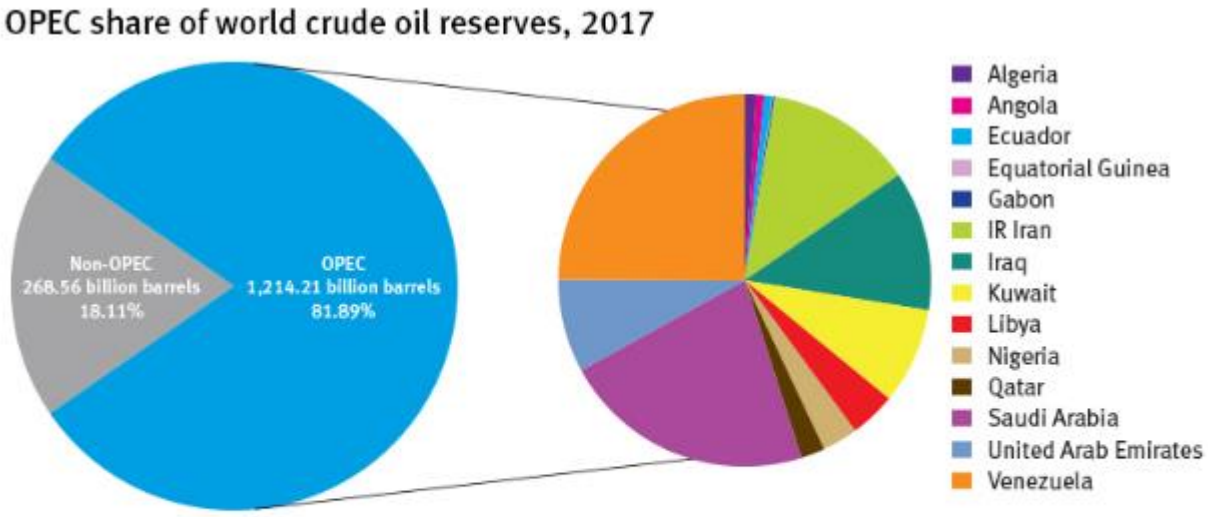

OPEC proven crude oil reserves , at end 2017 *(billion barrels, OPEC share)*

Venezuela	302,81	24,9%	Kuwait	101,50	8,4%	Qatar	25,24	2,1%	Gabon	2,00	0,2%
Saudi Arabia	266,26	21,9%	UAE	97,80	8,1%	Algeria	12,20	1,0%	Equat. Guinea	1,10	0,1%
IR Iran	155,60	12,8%	Libya	48,36	4,0%	Angola	8,38	0,7%			
Iraq	147,22	12,1%	Nigeria	37,45	3,1%	Ecuador	8,27	0,7%			

Source: OPEC Annual Statistical Bulletin 2018.

source: OPEC Annual Statistical Bulletin 2018

نلاحظ من الشكل وفقا للتقديرات النشرة الإحصائية لمنظمة الأوبك، فإن أكثر من 81 % من احتياطيات النفط الخام المؤكدة في العالم تقع في الدول الأعضاء في منظمة أوبك، مع الجزء الأكبر من احتياطيات أوبك النفطية في الشرق الأوسط، والتي تصل إلى 65.4 % من إجمالي أوبك. وقد أضافت الدول الأعضاء في منظمة أوبك إضافات كبيرة على احتياطاتها النفطية في السنوات الأخيرة، من خلال

تبني أفضل الممارسات في هذه الصناعة، وتحقيق الاستكشافات المكثفة للنفط . ونتيجة لذلك، يبلغ احتياطي النفط في أوبك 1241.21 مليار برميل .

جدول رقم(2-3) :احتياطات وانتاج أوبك من النفط خلال المدة من (1975 – 2017) الإنتاج(ج):مليون برميل _ الإحتياطي(ح):مليار برميل / الوحدة: مليار برميل

البلدان / السنة		السعودية	إيران	العراق	الكويت	الإمارات	فنزويلا	نيجيريا	ليبيا	الجزائر	قطر	إندونيسيا	الغابون	الإكوادور	غينيا الإستولئية	المجموع	العالم	نسبة الأوبك من العالم
1975	الإحتياط ح	144	64	34	71	31	17	20	26	7	6	14	2	3	*	439	658	66%
	الإنتاج ج	7,075	5,35	2,261	2,084	1,663	2,346	1,783	1,4	0,9826	0,437	1,3065	0,21	0,18	*	154,27	994,52	51%
1985	ح	171	59	65	92	32	54	17	21	9	4	9	1	1	*	537	763	70%
	ج	3,175	2,19	1,404	0,936	1,009	1,564	1,498	0,9	0,672	0,289	1,181	0,16	0,25	*	324,15	286,52	29%
1995	ح	261	93	112	97	98	66	21	29	10	4	5	2	*	*	798	1045	76%
	ج	8,023	3,59	0,737	2,007	2,16	2,378	1,843	1,3	0,752	0,39	1,328	0,3	*	*	914,24	533,66	37,44%
2005	ح	264	136	115	101	98	80	36	42	12	15	4	*	*	*	903	1154	78,30%
	ج	9,353	4.091	1,912	2,573	2,378	3,128	2,365	1.693	1,352	0,365	1,059	*	*	*	669,3	762,71	42,73%
2017	ح	266.30	155.60	147.22	101.5	97.80	302.80	37.45	48.36	12.20	24.	*	2.00	8.27	1.10	1214.21	1482.77	81.89 %
	ج	9959.2	3867.3	4468.7	2704.2	2966.5	2034.8	1535.6	817.3	1,058.7	600.0	*	210.1	531.3	128.6	32,514.6	74,686.8	43.5 %

المصدر:الإعداد من طرف الطالبان، مستخرج من النشرة الإحصائية السنوية لمنظمة لأوبك 2018

نلاحظ من خلال الجدول السابق امتلاك أوبك إمكانيات نفطية هائلة من حيث الاحتياطات والإنتاج، وهذه الكميات تجعلها تكتل اقتصادي نفطي كبير يمكن ان يتحكم بالسوق النفطية العالمية فقد تزايدت احتياطات أوبك من النفط من نحو (439) مليار برميل عام 1975 حيث يشكل نسبة 66 %من احتياطات النفط العالمي إلى نحو (903) مليار برميل عام 2005 حيث شكل ما يعادل نسبة ,78 % 3آما سنة 2015 أصبح 1214.21 مليار برميل بنسبة مقدرة بـ 81.89 % من الاحتياطات العالمية وهي نسبة كبيرة، ينحصر نحو اكثر من 88 %منها في خمس دول هي (السعودية , أيران ، العراق . الكويت , الإمارات , فنزويلا) ، ويتضح من الجدول ان احتياطات هذه الدول في تزايد مستمر منذ عام 1975 مما يجعل مصير الطاقة العالمية بيد مجموعة قليلة من الدول العربية والإسلامية الأمر الذي يمكنها من استثمار النفط في المجالات السياسية والإستراتيجية من خلال الضغط على الدول العظمى التي تستهلك يوميا كميات كبيرة من نفط أوبك مما جعلها تمارس أبشع الضغوط والتهديدات على الدول النامية ومنها بعض دول أوبك.

أما من حيث الإنتاج فأن أوبك كانت تنتج نحو 52 %من الإنتاج العالمي عام 1975 ثم تراجعت نسبة إنتاجها إلى نحو 45 % من مجموع الإنتاج العالمي عام 1980 بعد محاولة دول منتجة من خارج أوبك كالولايات المتحدة و دول بحر الشمال إلى زيادة إنتاجها من أجل الضغط على أوبك التي أخذت ترفع أسعار نفطها بشكل كبير منذ عام 1974 ، ولكن بعد عام 1980 ومع بداية الحرب العراقية-الإيرانية تراجعت أسعار النفط ، إذ أخذت أوبك تخفض حصص الإنتاج لتمنع انهيار الأسعار ولذلك تراجعت نسبة مساهمتها من الإنتاج العالمي إلى 51% 29% و 36% و29% لأعوام 1875 و1985 و 1990 و 1995 على التوالي ، ثم إرتفعت نسبة مساهمتها إلى نحو 37.41 % و % 42،73 و 43% و 43،5 % عام 2000 و 2005 و 2015 و 2017 على التوالي .

المطلب الثالث : أهم إنجازات منظمة الاوبك

بإنهاء الفردية في تحديد الأسعار وضرورة الرجوع إلى حكومات الدول المنتجة قبل إجراء أي تعديل في الأسعار كما طبق مفهوم حق هذه الدول في السيادة على مواردها الطبيعية[1]، ويعتبر هذا القرار إنجازا هاما للأسباب التالية:

[1] سالم عبد الحسن رسن ، **اقتصاديات النفط**، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1999، ص ص 247-248.

– أن هذا التعديل في نظام الامتياز قد خفف من المفاوضات مع الشركات النفطية العالمية.

– أنه يعتبر أول الخطوات التي أثبتت وجود الأوبك كحقيقة من حقائق السوق العالمية للنفط.

– أنه أعطى مغزى عمليا للعلاقات الاقتصادية الدولية، حيث أن حق السيادة على الموارد الطبيعية[1] م يكن أمرا مألوفا في الدول النامية.

–أنه أدخل مفهوم العمل الجماعي، كوسيلة مؤثرة في العلاقات الاقتصادية الدولية.

2–توجيه الشركات العالمية لمراعاة مصالح الدول المنتجة:

نتيجة لتجاهل الشركات العالمية لمصالح الدول المنتجة فإن سياستها التسعيرية خدمت مصالحها الخاصة ومصالح الدول التي تتبعها ومصالح الدول المستهلكة .ولهذا فإن ظروف سوق النفط في بداية الستينيات شجعت الشركات العالمية على الاستمرار في تخفيض الأسعار المعلنة (والتي كانت أساس حساب الإتاوة وضرائب الدخل الدول المنتجة)[2].

ومن أهم هذه الظروف تزايد دخول الشركات المنتجة المستقلة باتفاقيات استثمارية مختلفة .حيث تم حساب الإتاوة وضرائب الدخل وفقا للأسعار السوقية وليست المعلنة، مما أدى إلى اتجاه هذه الشركات الجديدة لإعطاء خصومات سعريه،بهدف زيادة حصتها في السوق وتقليص ما تدفعه من إتاوة وضرائب الدخل وبالتالي فإن رغبة الشركات النفطية الاحتكارية الحفاظ على مركزها في الأسواق العالمية، حفزها في تخفيض الأسعار المعلنة دون مراعاة لما سيحدثه ذلك من تخفيض إيرادات الدول المنتجة .ولكن قرار الدول المصدرة بعدم السماح بتخفيض الأسعار بصورة فردية من جانب الشركات الوطنية أوقف الانخفاض المستمر في الأسعار المعلنة، كما أنه تم توحيد طرق احتساب الإتاوة، الضرائب، الدخل واعادة تنفيق الإتاوة.

3–إلغاء مسموحات التسويق :

أخذت الشركات النفطية مسموحات بحوالي 4,5سنتات عن كل برميل مقابل تسويقها . وفي سنة 1968م، اتفقت أوبيك مع هذه الشركات على إلغاء هذه المسموحات، مما أدى إلى زيادة إيرادات الدول المنتجة من برميل النفط .

[1] فتحي أحمد الخولي، مرجع سابق، ص 3.

[2] امينة مخلفي، مرجع سابق، ص 112 113.

4-اكتساب الخبرة الفنية والإدارية:

نتيجة تزايد دور الأ وبك في صناعة القرارات والسياسات الإنتاجية والتسعيرية، فقد اكتسب أعضائها خبرات متزايدة في مجال النفط .وقد نتج عن ذلك نجاح الأوبك في جمع ونشر المعلومات والإحصائيات النفطية واعداد الدراسات التي يفترض فيها أن تكون أكثر دقة في التعبير عن مصالح الدول الأعضاء[1].

المبحث الثالث : السياسة التسعيرية لمنظمة الاوبك

من المعروف أن النفط يعتبر سلعة إستراتيجية غير متجددة يرتبط سعر كثير من السلع بها، وقد كانت آلية العرض والطلب هي التي تحدد أسعار النفط حتى عام ،1973ففي هذه الفترة أدى تزايد وتيرة الاستهلاك لهذه السلعة إلى زيادة في أسعارها وهو أمر طبيعي حسب قانون السوق، إلا أن هذا الارتفاع قوبل باستهجان وتذمر من طرف الدول الصناعية، مما أدى بمنظمة الأوبك إلى ضبط سياساتها التسعيرية منذ ذلك الحين.

المطلب الأول: السياسة التسعيرية منذ النشأة إلى سنة 1973 (قبل التصحيح السعري)

انفردت شركات النفط العالمية الكبرى في هذه المرحلة بالتسعير و هو أحد أهم أعمدة استمرارها و رخائها و أهم دعامات إحكام سيطرتها على الصناعة، و يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى ثلاث مراحل.

أولا : التسعير حسب نظام نقطة الأساس الوحيدة

كانت الولايات المتحدة حتى الحرب العالمية الثانية، هي أكبر منتجي النفط في العالم، وكانت أيضا أكبر مصدريه، و يبدو طبيعيا أن أسعار النفط في العالم تأثرت خلال هذه المرحلة إلى حد بعيد بنوايا وسياسات الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها ، وكانت النتيجة أن أسعار النفط الخام في العالم كانت تتحدد بالنسبة للأسعار المعمول بها في خليج المكسيك ،نقطة الأساس الوحيدة و قد كرست اتفاقية كناكري (1928) والتي انبثق عنها شركات النفط الكبرى[2]، حيث أكدت أن أسعار النفط في أي مكان بالعالم يتحدد بموجب أسعار خليج المكسيك، بصرف النظر عن المصدر الذي ورد منه النفط أو لتكاليف

[1] فتحي أحمد الخولي، مرجع سابق، ص 387.

[2] جاب الله مصطفى، **تقلبات أسعار النفط و علاقته برصيدي الموازنة العامة و ميزان المدفوعات**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية جامعة الوادي، العدد التاسع المجلد الأول جوان، 2016، ص5.

الإنتاج فيه أو تكاليف النقل منه. معنى ذلك النظام أن سعر النفط في مرسيليا مثلا، كان يساوي سعره في خليج المكسيك مضافا إليه أجور الشحن في خليج المكسيك إلى مرسيليا بصرف النظر عن المصدر الحقيقي الذي جاء منه النفط ، وكان الأمر بالتالي يستوي للمشتري أينما كان أن يستورد احتياجاته النفطية من أي مكان طالما أن السعر في نقطة التسليم كان واحدا. لقد حقق هذا النظام من التسعير الأهداف الإستراتيجية ليس فقط لشركات النفط الكبرى ،و إنما أيضا للولايات المتحدة الأمريكية ، و ليس غريبا بالتالي إن كان الشعار السائد في الصناعة النفطية هو أن ما يخدم مصالح أمريكا يخدم مصالح الشركات، وما يخدم مصالح الشركات يخدم مصالح أمريكا. لم تكن الأسعار في ظل هذه السيطرة الكاملة للشركات الكبرى تتحدد لتفاعل قوى السوق المعتاد أو تبعا لقوانين العرض والطلب، وإنما طبقا لحسابات وعوامل خاصة تتعلق بمدى الإرتباط الإستقلال بين أسعار الخام وأسعار المنتجات [1] .

ثانيا: التسعير حسب نظام نقطتي الأساس

استمر نظام نقطة الأساس الوحيدة – خليج المكسيك– مقبولا كواحدة من حقائق الحياة العادية التي لا يناقشها أحد ، وكانت الشركات النفطية تحقق من خلاله أرباحا خيالية. و لكن هذا النظام في التسعير انهار على إثر تنبه البحرية البريطانية إلى الارتفاع غير المبرر في أسعار النفط المورد إليها خلال الحرب العالمية الثانية وتدخلت الحكومة البريطانية و مارست الضغط على الشركات التي لم تجد مفرا من الاعتراف بمنطقة الخليج العربي،كنقطة أساس ثانية لتسعير النفط وحدد سعر النفط في"عبدان" (إيران) في نفس مستوى السعر في خليج المكسيك و منذ ذلك الوقت أصبح للأسعار المعلنة للنفط نقطتا أساس: خليج المكسيك والخليج العربي مع تعادل السعر في كلتا النقطتين[2]. ويمكن إيجاز العوامل المؤدية إلى إتباع هذه القاعدة التسعرية لأسعار النفط الخام فيما يلي:

- قيام الحرب العالمية الثانية وما تطلبته من استهلاك واسع للنفط.

-استمرار المحافظة على القوة التنافسية للبترول الأمريكي إزاء النفط الأجنبي، وخاصة بترول منطقة الخليج العربي.

[1] سيف الدين بوزاهر، **أسعار الصرف وأسعار النفط دراسة قياسية اختبار العلة الهولندية –حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية و بنوك، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2011، ص ص 96-97.

[2] جاب الله مصطفى، مرجع سابق، ص5.

ثالثا: التسعير وفق مشاركة الدول المنتجة في تحديد الأسعار

كانت الاتجاهات الوطنية وتزايد الوعي النفطي بالدول المنتجة ، وبالتالي ضغط الرأي العام على الحكومات لتحسين من شروط التعامل في النفط، ولتؤكد حقها في جني ثرواتها النفطية ولتضع حدا للتحكم الاحتكاري للشركات النفطية الكبرى في أهم صناعات تلك الدول، كانت هذه العوامل من أهم دوافع سعي الحكومات إلى تنمية تأثيرها في الصناعة وبالأخص في الأسعار لتأثيرها المباشر على عائداتها، ثم جاءت تخفيضات الأسعار من جانب الشركات عامي 1959 و1960 لتعجل باتخاذ الحكومات المنتجة موقفا موحدا تمخض عنه إنشاء منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" كجبهة موحدة للمنتجين، وكان الهدف المعلن للمنظمة هو منع أسعار النفط من الانخفاض مجددا على أن يتم تحديد السعر بالتشاور فيما بين الشركات و بين الدول المنتجة، و بدأت القوى الحاكمة للصناعة تتغير قليلا و شيئا فشيئا، واستطاعت المنظمة بالفعل من تثبيت الأسعار المعلنة للنفط عند مستواها في أوت 1960 ولأكثر من 10سنوات بعد ذلك، و بالتالي أضحى السعر المعلن عبارة عن سعر مرجعي يتخذ أساسا لحساب عائدات الحكومات المنتجة، و بصرف النظر عن السعر الفعلي الذي تبيع به الشركات و الذي كان أقل من السعر المعلن بحوالي 02-٪ 52 خلال هذه الفترة[1].

المطلب الثاني : السياسة التسعيرية بعد التصحيح (1973-2000)

أخذت منظمة الأوبك في أكتوبر 1973 زمام المبادرة في تحديد سعر النفط الخام و عائدات الحكومات دون الرجوع إلى الشركات النفطية ، وقد قامت باتخاذ قرار جماعي حول زيادة السعر النفطي إلى 10.34 دولار للبرميل 2ابتداء من عام 1974. إن هذا التغيير لم ينشأ من ف ا رغ وانما كان ذلك نتيجة منطقية من العوامل، والتي جعلت الموقف كله يتحرك لصالح مجموعة الدول المصدرة للنفط والتي يمكن إيجازها فيما يلي[2]:

-أثبتت المواجهات الأخيرة بين منظمة أوبك والشركات النفطية على قوة الدول المصدرة ، وصلابة الدعامات التي يرتكز عليها موقفها في التفاوض على الأسعار، وعلى ضعف موقف الشركات النفطية، وأكدت التنازلات المتتالية للشركات في مفاوضات الأسعار أن مركز الثقل قد انتقل إلى حكومات الدول المصدرة.

[1] جاب الله مصطفى، مرجع سابق، ص5.

[2] قويدري قوشيح بوجمعة، مرجع سابق، ص 6.

-أدى الوعي النفطي إلى تنبيه الدول المصدرة للبترول إلى ضرورة تصحيح أسعار النفط، بالنظر إلى أهميته الحيوية في اقتصاديا، وكذلك بالنظر إلى كونه ثروة ناضبة.

-تفاقم معدل التضخم العالمي، مما أدى إلى تناقص القيمة الحقيقية للعائدات النقدية التي كانت الدول المصدرة تحصل عليها.

-اتساع الفجوة بين الطلب و العرض العالمي من النفط، و بالتالي تفاقم أزمة الطاقة و تزايد القلق لدى الدول المستهلكة على إمكان تأمين احتياجاتها من النفط.

-ترتب على العامل السابق أن الدول المصدرة استطاعت أن تبيع و بأسعار عالية بترول المشاركة* ، خلافا لكل التوقعات السابقة لقد كان الشعور السائد حتى عام 1972 أن الدول المصدرة للنفط ستكون عاجزة عن تسويق نصيبها من النفط في ظل اتفاقيات المشاركة، وانها ستلجأ إلى إغراق السوق به بأسعار منخفضة، و لكن ماحدث كان مخالفا للتوقعات حيث لم تستطع الدول المصدرة فقط بيع نفطها، وانما حققت أسعارا أعلى من الأسعار المعلنة ، و ذلك لأن المستهلكين قد أدركوا قصور العرض عن الطلب، و أدى هذا التطور إلى:

-ثبوت قدرة الحكومات على التسويق.

-ثبوت ارتفاع السعر الفعلي عن السعر المعلن.

-تشكك الحكومات المصدرة فيما إذا كانت شروط اتفاقيات المشاركة لصالحها.

-إن مراجعة هذه التطورات جميعا، أثبت أن تغيرا هاما قد حدث و هو انكسار الحاجز السيكولوجي الذي كان يلجم الدول المصدرة للنفط عن استخدام قوتها في تحقيق ما كانت تسعى إليه، و إن صورة الصناعة النفطية تغيرت بالكامل.

إن أهم السياسات الاستراتيجية التي اتخذتها الأوبك في هذه الفترة[1]:

*بترول المشاركة: هو البترول الساري وفق عقود المشاركة وهو نوع من أنواع العقود البترولية السائدة في تلك الفترة

[1]مشدن وهيبة، مرجع سابق، ص 6.

-وجود هيكل سعري ذو مستويين:

منذ أكتوبر1973 ونتيجة لتعارض وجهات النظر إزاء "سعر نفط الإشارة*" نشأ ما يسمى الهيكل السعري ذو المستويين أي وجود مستويين من الأسعار تطبقهما الأوبك في نفس الوقت هما الأسعار المعلنة والمتحققة وخلال الأشهر الثلاثة التالية لحرب أكتوبر تصاعدت هذه الأخيرة أي الأسعار المتحققة**في السوق بشكل سريع حيث وصلت إلى20 دولار للبرميل، مما دفع المنظمة إلى رفع عائدات الحكومة بالنسبة لبترول الإشارة إلى 7 دولارات للبرميل على أن يكون السعر المعلن***هو 156.11 دولار جانفي1977 بل أن السعودية والإمارات أصرتا على تجميد الأسعار بين عام1947 و 1975 للبرميل اعتبارا من 1974/1/1 كما كان من المفترض أن يبقى هذا السعر ساري المفعول حتى أول جانفي 1977 بل أن السعودية و الامارات أصرتا على تجميد الأسعار بين عام 1947 و1977.

2- محاولة توحيد الأسعار:

بسبب انخفاض سعر النفط المؤشر بدءا من جانفي1947 وبسبب الفجوة الكبيرة بين السعر المعلن وعوائد الحكومة و سد الفجوة بين الأسعار المحققة وبين التكلفة التي تتحملها الشركات، اتخذت منظمة الأوبك في 13/12/1974 قرارا بجعل معدل عائدات الحكومة بالنسبة لنفط الإشارة العربي الخفيف 12و10 دولار للبرميل على أن يطبق في كل الدول المنتجة مع الأخذ بالاعتبار الظروف الخاصة بكل عضو فيما يخص تكلفة الإنتاج، أما هدف المنظمة من هذا القرار فهو توحيد سعر النفط والغاء كل من السعر المعلن، الريع وتحديد هامش الشركات بمقدار22 سنتا للبرميل كما قررت الأوبك دراسة نظام موحد لتحديد القيم النسبية لبقية أنواع النفط المنتجة في المنظمة، فمن الصعب تحديد فروق النوعية وفروق الموقع الجغرافي بسبب الطبيعة المعقدة والديناميكية للسوق النفطية العالمية ، ومع استمرار سعر النفط المؤشر في الانخفاض خلال عامي1957 و1976، قررت منظمة الأوبك في ديسمبر1976 زيادة هذا السعر من11.10 إلى 12.90 دولار للبرميل بدءا من أول جانفي 1977 لكن الخلاف الذي نشأ حول هذا التغيير أدى إلى تقرير المنظمة باستثناء السعودية والإمارات زيادة قدره 5% حتى نهاية

*أخذ سعر الإشارة في احتساب قيمة البترول بين بعض الدول البترولية والشركات الأجنبية من أجل توزيع العوائد المالية البترولية ويتم حساب هذا السعر على أساس معرفة وتحديد متوسط السعر المعلن و المتحقق لعدة سنوات وقد ظهر سعر الإشارة في الستينات و طبقته الجزائر و فرنسا في الاتفاق بينهما سنة 1965 وكذلك فنزويلا و الشركات البترولية الأجنبية سنة 1969.

**لأسعار المتحققة: عبارة عن السعر المعلن ناقصا الخصومات أو التسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري.

***الأسعار المعلنة: هي الأسعار المعلنة رسميا من قبل الشركات البترولية في السوق ظهر هذا السعر تاريخيا لأول مرة سنة 1880 في الولايات المتحدة .

جوان 1977 وزيادة أخرى مماثلة بدءا من جويلية لنفس السنة، وفي جوان 1977 تراجع الأعضاء عن الزيادة الثانية.

2-محاولة توحيد الأسعار:

بسبب انخفاض سعر النفط المؤشر بدءا من جانفي1947 وبسبب الفجوة الكبيرة بين السعر المعلن وعوائد الحكومة و سد الفجوة بين الأسعار المحققة وبين التكلفة التي تتحملها الشركات، اتخذت منظمة الأوبك في 1974/12/13 قرارا بجعل معدل عائدات الحكومة بالنسبة لنفط الإشارة العربي الخفيف12 و10 دولار للبرميل على أن يطبق في كل الدول المنتجة مع الأخذ بالاعتبار الظروف الخاصة بكل عضو فيما يخص تكلفة الإنتاج، أما هدف المنظمة من هذا القرار فهو توحيد سعر النفط والغاء كل من السعر المعلن، الريع وتحديد هامش الشركات بمقدار22 سنتا للبرميل كما قررت الأوبك دراسة نظام موحد لتحديد القيم النسبية لبقية أنواع النفط المنتجة في المنظمة، فمن الصعب تحديد فروق النوعية وفروق الموقع الجغرافي بسبب الطبيعة المعقدة والديناميكية للسوق النفطية العالمية ، ومع استمرار سعر النفط المؤشر في الانخفاض خلال عامي1957 و ،1976قررت منظمة الأوبك في ديسمبر 1976زيادة هذا السعر من11.10 إلى 12.90 دولار للبرميل بدءا من أول جانفي 1977 لكن الخلاف الذي نشأ حول هذا التغيير أدى إلى تقرير المنظمة باستثناء السعودية و الإمارات زيادة قدرها 5% حتى نهاية جوان1977 وزيادة أخرى مماثلة بدءا من جويلية لنفس السنة، وفي جوان 1977 تراجع الأعضاء عن الزيادة الثانية .

3- محاولة تجميد الأسعار:

حاولت منظمة الأوبك تجميد أسعار النفط في منتصف عام 1977 حتى آخر عام 1978 رغبة منها في إظهار حسن النية اتجاه الدول المستهلكة، إلا أن مجموعة من العوامل أثارت قلقها أهمها المعدل المرتفع للتضخم وانخفاض سعر صرف الدولار لذلك تقرر في مؤتمر أبو ظبي في ديسمبر 1978زيادة سعر النفط بصورة تدريجية تصل إلى14.5 % مع نهاية عام، 1979 واشترطت دول الأوبك أن تعمل الدول الصناعية على تثبيت أسعار المنتجات الصناعية كما تعمل على تثبيت سعر الدولار، إلا أنه لم يمر على قرارها سوى24 ساعة حتى انخفض سعر الدولار في معظم الأسواق العالمية بنسبة 2 % .

4-وضع حد أعلى للأسعار:

رغم استحداث منظمة الأوبك سنة 1978 لما سمي "لجنة الإستراتيجية طويلة المدى" فإنها لم تستطع حتى منتصف عام1979 التوصل إلى سياسة موحدة بخصوص الأسعار ونظرا لشعورغالبية الدول الأعضاء باستثناء السعودية بأن الضغط التضخمي وانخفاض مستوى الإنتاج في إيران بعد الثورة يبرر زيادة الأسعار زيادة ملموسة، من هنا قررت الأوبك تعديل سعر الإشارة إلى18 دولار للبرميل واضافة علاوة السوق المقدرة بدولارين بخلاف الفرق المعتاد الذي يبرره مزايا بترول كل دولة متى استوجبت ظروف السوق ذلك، على أن لا يتجاوز سعر البرميل في جميع الحالات 23.5 دولار، وقد ساد الاعتقاد في أوساط الأوبك أن وضع الحد الأعلى يتيح للحكومات بعض المرونة في عملية التسعير طالما أن الأسعار لن تتخطاه[1].

5- محاولة تحقيق الإستقرار في سوق النفط :

أكد أعضاء الأوبك نيتهم في عدم زيادة الإنتاج تعويضا عن انخفاض الصادرات الإيرانية وذلك في مؤتمرهم غير العادي في ماي1980 إلا أن السعودية قد رفعت إنتاجها إلى9.9 مليون برميل/يوم سنة 1980 مقابل 5 مليون برميل/يوم سنة 1979 و 8.3 مليون برميل/يوم في سنة ،1978 من ناحية أخرى عادت المنظمة في مؤتمرها المنعقد في جوان من نفس السنة تحقيق الاستقرار في سوق النفط الدولي بواسطة تحديد مستوى سعر النفط الخام" المؤشر "عند حد أعلى سقف يبلغ32 دولار للبرميل على أن لا تزيد فوارق النوعية والموقع الجغرافي على5 دولارات للبرميل وأن تكون هذه الأسعار سارية المفعول بدءا من أول جويلية 1980 كما تقرر في سبتمبر من نفس السنة في مؤتمر غير عادي للأوبك تثبيت سعر النفط الخام "المؤشر" عند 30 دولار للبرميل وتجميد الأسعار الرسمية لأنواع النفط الأخرى عند ذات المستوى لكن السعودية آثرت مرة أخرى إبقاء سعر بترولها عند 28دولار للبرميل وعدم رفعه إلى المستوى المحدد من طرف الأوبك لذلك استمر الفرق بين السعر السعودي وسعر الإشارة يتسع برغم أن كلاهما قد ارتفع بعد ذلك إلى23 دولار للبرميل والثاني إلى36 دولار للبرميل في نهاية سنة 1980.

[1] Daryl worthington, **OPEC and the 1979 Oil Shock**, dec 15,2014, vue le 10/05/2019,valuable sur www.newhistorian.com.

6- تخفيض الإنتاج :

قرارا في مؤتمر جنيف ماي 1981 قرارا بتجميد الأسعار التي كانت سائدة اتخذت منظمة الاوبك نهاية سنة 1980 حتى نهاية سنة 1981 كما وافق الأعضاء بإستثناء السعودية على تخفيض الإنتاج بحد أدنى 10% اعتبارا من أول جوان 1981 ر غم ذلك فان المؤتمر فشل في التوصل إلى صيغة موحدة للأسعار بل أسفر عن انخفاض حجم الانتاج الفعلي بنحو 500 ألف برميل في حين أن الخفض المعلن 1.5 مليون برميل/يوم من هنا بدأت أسعار بترول الإشارة في الأسواق الفورية تتجه نحو رسميا ترواح بين 1.25 الانخفاض إلى مستوى السعر الرسمي البالغ 32 دولار للبرميل يعني ذلك زوال الفرق بين السعرين الرسمي والفوري لأول مرة منذ عام 1978 لذلك تم الاتفاق بالإجماع في أكتوبر من نفس العام على أن يكون سعر نفط الإشارة هو 34 دولار للبرميل مع ستمرار هذا السعر ثابتا حتى نهاية 1982 وتجدر الإشارة إلى أن السعودية قد أعلنت عقب هذا الاتفاق مباشر عن تخفيض إنتاجها بما يقرب من 1 مليون برميل/يوم وإعادة سقف إنتاجها إلى 8.5 مليون برميل/يوم هكذا بدأت أسعار البترول الخام تشهد أول تراجع رسمي لها في أسواق البترول العالمية منذ سنة 1973 وهو الأمر لذي أدى إلى تشجيع الشركات البترولية على السعي للحصول على أسعار أدنى للخام لهذا بدأت الدول المنتجة تطالب بتخفيضات وصلت إلى 6 دولار للبرميل.

لم تعلن رسميا عن تخفيض أسعار خاماتها إلا أن البعض من هذه الدول OPEC قبل خصومات على أسعار خاماته تراوحت بين 4 إلى 10 دولار للبرميل عن طريق صفقات منفردة بعيدة عن العقود الرسمية إلا أن غالبية بلدان المنظمة فضل خفض مستويات الإنتاج على خفض الأسعار حوالي 16 % خلال النصف الأول من عام 1981 .

حيث شهدت فترة التسعينات انخفاضا حادا في أسعار النفط التي وصلت إلى 18دولار للبرميل في منتصف شهر مارس 1991 ثم 15,35 دولارا في سنة 1994 و إنهياره إلى 12,28 دولار للبرميل فيسنة 1998 بسبب الخلل الوارد بين العرض والطلب نتيجة تحكم الدول المستهلكة في الطلب وتدهور سياسة دول الأوبك مما ألحق أضرار معتبرة على اقتصاديات دول الاوبك بانخفاض عوائدها النفط[1].

[1] ضياء مجيد الموسوى، مرجع سابق، ص6 .

المطلب الثالث: السياسة التسعيرية للأوبك (2000 إلى يومنا هذا).

بالرغم من أهمية العرض والطلب في تحديد سعر النفط إلا أن منظمة الأوبك أدركت بان هناك اعتبارات أخرى لا تقل أهمية تتعلق بسقف الإنتاج أو حصص الدول المنتجة وضرورة الالتزام بهذه الحصص ،اخذين في الحسبان اثر ذلك على نمو الاقتصاد العالمي وانعكاسه على مستوى الطلب وبرز أيضا عامل أساسي وهو التنسيق بين الأعضاء في الأوبك والدول المنتجة للنفط من خارج المنظمة والتي تمثل مالا يقل عن ثلاثي الإنتاج العالمي من النفط، من بين هذه الدول غير الأعضاء في المنظمة مثلا النرويج ثاني اكبر مصدر للنفط بعد السعودية وكذلك المكسيك وانغولا، واستنادا إلى هذه المعطيات أقرت منظمة الأوبك في شهر مارس 1999 آلية لضبط أسعر النفط تقضي بتخفيض مستوى الإنتاج بواقع 500 ألف برميل يوميا إذا ما بقي سعر سلة نفوط الأوبك أقل من 22 دولار لمد عشر أيام متواصلة، وزيادته بنفس الكمية إذا ارتفع السعر فوق 28 دولار لبرميل سلة نفط أوبك طول 20 يوما متواصلة[1].

تعتبر الدول النفطية ،خاصة الدول الأعضاء في منظمة الأوبك من اشد الأطراف تأثرا بما يجري في سوق النفط لارتباط عملية نموها الاقتصادي والاجتماعي بالدخل النفطي ، لذلك بادرت بأخذ زمام المبادرة لإعادة التوازن لأسواق النفط، تواصلا مع المساعي التي بدأتها في عام 1999 وانتهت بأحداث نقلة هامة في أسواق النفط ، وبعد أن شغلت الدول النفطية كثير في عام 1999 بفائض الإمدادات النفطية ،فقد انتقل اهتمامها في عام 2000 إلى مدى كفاية الطاقة الإنتاجية لتلبية الزيادة في الطلب على النفط حيث قامت الدول الإنتاجية بزيادة إنتاجها أربع مرات بلغ مجموعها ما يقارب 4مليون برميل يوميا سعيا لتهدئة السوق، والتخفيف من حجم المضاربة التي سيطرة على الأسواق المستقبلية.

والجدول الموالي يلخص أهم السياسات التي اتبعتها منظمة الاوبك في القرن 21 :

[1] **أسواق النفط العالمية**، تقرير المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد لسابع والخمسون، 2005، ص15.

جدول رقم (2-4) : أهم السياسيات التسعرية المتخذة من طرف منظمة الأوبك خلال الفترة من 2000 إلى 2017

السنة	سعر سلة الأوبك	الإجراءات المتخذة من منظمة الأوبك	النتيجة
2000	6.72 دولار للبرميل	زيادة في كمية الإنتاج رفع سعر النفط الذي كان منخفض في سنة 1999 (17.5 دولار للبرميل).	حالة من الاستقرار في سوق النفط العالمي وتراجع مناخ المواجهة بين المنتجين والمستهلكين
2001	1.32 دولار للبرميل	تخفيض في الإنتاج نتيج لأحداث الحادي عشر من سبتمبر في و.م.أ	-الحد من تراجع أسعار النفط
2002	24.3 دولار للبرميل	خفض الإنتاج إلى 1.5 م/ب/ي	ارتفاع في سلة الأوبك ضمن النطاق السعري (28-32دولار للبرميل)
2003	28.8 دولار للبرميل	زيادة في الإنتاج ب 1.5 م/ب/ي نتيجة لنقص في حصة العراق من النفط بسبب الحرب عليها في 2003	-استقرار سوق النفط العالمي
2004'	36.05 دولار للبرميل	زيادة في إمدادات النفط نتيجة لارتفاع الطلب عليها .	-إ رتفاع مستمر في أسعار النفط.
2005	50.64 دولار للبرميل	زيادة في الإمدادات بسبب ارتفاع الطلب عليه بسبب توقف إمدادات النفط خارج الأوبك .	- ارتفاع مستمر في أسعار النفط
2008	94.45 دولار للبرميل	إنخفاض الطلب على النفط ، نتيجة حدوث أسوأ أزمة مالية عالمية بسبب إنهيار سوق الرهن العقاري عالي المخاطر في الولايات المتحدة الأمريكية .	تفاقم الوضع في الأسواق المالية العالمية اثر سلبا على سوق النفط.
2009	61.06 دولار للبرميل	خفض الحصص الإنتاجية في ثلاث ليصل إجمالي مناسبات مختلفة، الخفض إلى 4.2مليون ب/ي وهو أعلى مستوى للخفض على الإطلاق.	-مزيد من التدهور والفوضى المالية، و العالم يمر بأسوأ حالات الركود الاقتصادي وكذلك النمو السلبي للبلدان الصناعية وتباطؤه في بللدان النامية.
2010	77.45 دولار للبرميل	استمرار المنظمة في تطبيق التخفيض والمحافظة على سياستها الإنتاجية من دون تغيير .	بداية التحسن في أسعار النفط نتيجة لقرارات الخفض المطبقة في عام 2009
2011	107.46 دولار للبرميل	توازن في سوق العرض والطلب على النفط العالمي.	ارتفاع أسعار النفط مع بقاء التوازن في سوق.
2014	96.29 دولار للبرميل	الحفاظ على حصة السوق و الحفاظ على مستوى الإمدادات.	انخفاض الأسعار بسبب الأزمة.
2015	50.64 دولار للبرميل	الحفاظ على مستوى الإمدادات في المنظمة	-إستمرار الأسعار في الإنخفاض.
2016	40.76 دولار للبرميل	تخفيض الإنتاج من النفط إلى 33.6 مليون برميل سنويا .	إرتفاع أسعار النفط .
2017	52.43 دولار للبرميل	القيام بتعديلات في العرض و الأسعار	إرتفاع أسعار النفط .

المصدر : من إعداد الطالبان إستنادا إلى تقارير الأمين العام السنوية لمنظمة الأوابك 2000-2017

قامت الأوبك في ضوء اقتراح فنزويلي بدراسة ما عرف بآلية الأسعار التي بدا تطبيقها في مارس من سنة 2000 و من مقتضاها تحريك الإنتاج بالزيادة أو بالنقصان بما يحافظ على سعر النفط بين الحد

الأدنى وحد الأقصى ويحافظ على مصلحة أعضاء الأوبك .كما أن أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة أثرت إيجابا على سوق النفط، وارتفع سعر البرميل الواحد مع نهاية 2007 من 60 دولار إلى 94 دولارا في سنة 2008 والى 87 دولا را للبرميل في سنة 2010[1].

يظهر موقع الأوبك من هذه الأزمة من خلال الاجتماعات والقمم التي عقدتها من اجل تفادي تقلبات سوق النفط في العرض والسعر .ومن أهم قراراتها نذكر ما يلي:

- التخفيضات التي قامت بها في الإنتاج سنة 2008 نتيجة للارتفاعات المتتالية وغير العادية للأسعار.

-تحديد سقف الإنتاج في سنة 2009عند معدل 24.84 مليون برميل.

والشكل الموالي يوضح تطور الأسعار الفورية لسلة خامات الأوبك خلال فترة 2000-2017:

[1] امينة مخلفي، مرجع سابق، ص1.

الشكل رقم(2-4): الأسعار الفورية لسلة خامات الأوبك 2000 -2017

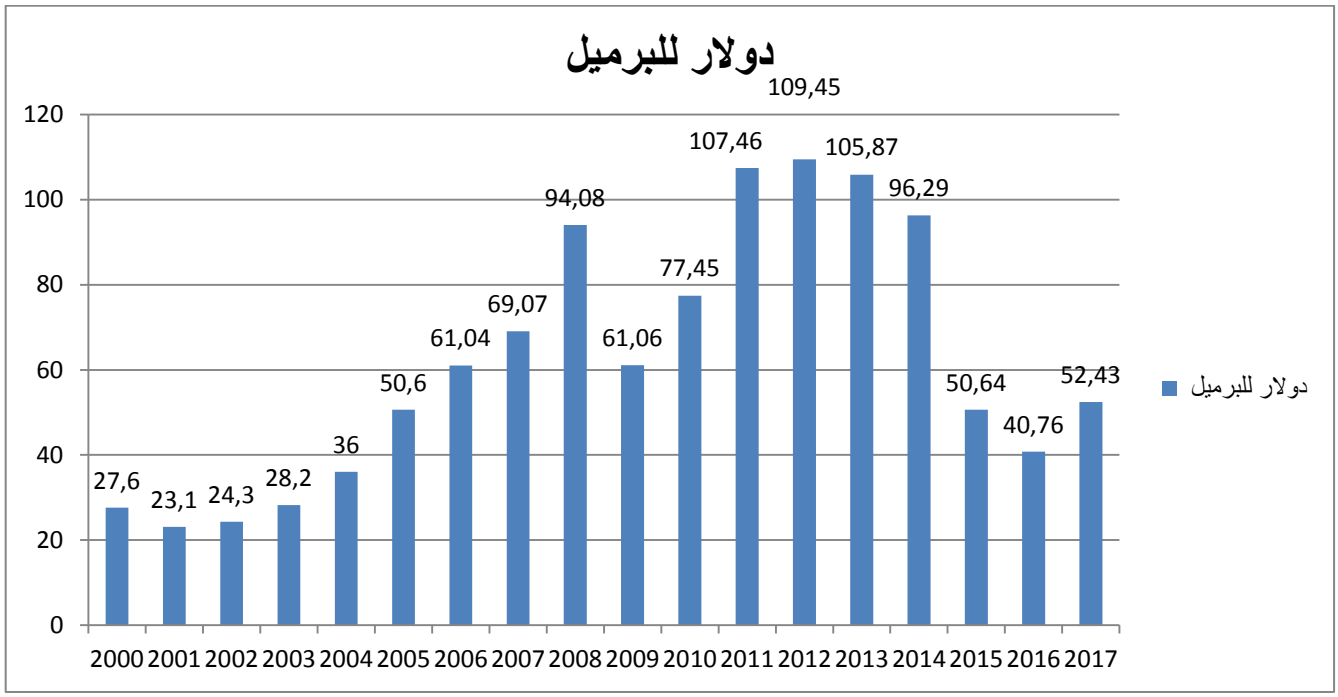

المصدر: من إعداد الطالبان إستنادا من التقارير الإحصائية السنوية لمنظمة الأوابك 2000-2017

أظهرت أسعار النفط الخام في بداية الفترة 2000-2017 تقلبات استثنائية، فحينما تجاوزت أسعار سلة أوبك مستوى 27 دولار للبرميل في شهر سبتمبر وديسمبر من العام 2000، ارتفعت نسبة التقلبات نسبيا خلال ذات الشهرين لتصل إلى 2.6 % لكل منهما. وبلغت درجة التقلبات في أسعار سلة أوبك اعلى مستوى لها في عام2001 وهو 4.7 %خلال شهر سبتمبر، وظلت تتراوح في حدود 2.5 % في بقية اشهر السنة، وفي شهر مارس 2003 بلغت درجة التقلبات حوالي 3.6 %وهو اعلى مستوى يسجل خلال العام. وفي عام 2004 حين تراوحت اسعار سلة أوبك ما بين 30-46 دولار للبرميل، وضلت درجة التقلبات إلى 31.1 % وهو أعلى مستوى سيجل خلال العام .

وعندما أخذت أسعار سلة أوبك في الارتفاع المتواصل خلال عامي 2005 و2006 حيث ارتفع مستواها من 36 دولار للبرميل في عام 2004 اإلى 50.6 و61.1 دولار للبرميل خلال عامي 2005 و2006 على التوالي، ظلت درجة التقلبات في المعدلات الأسبوعية تتراوح ما بين 0.3 % إلى 2.2 % في عام، 2005 وما بين 0.5 %إلى 1.9 %خلال عام 2006. وفي عام 2007، وعلى الرغم من تخطي المعدل الأسبوعي لأسعار سلة أوبك لحاجز 80 دولار للبرميل، إلا أن درجة التقلبات لم تتجاوز 1.8% خلال تلك الفترة وخلال معظم أشهر عامي 2010 و2011. بينما تجاوزت سلة الأوبك 109 دولار للبرميل في 2013 مسجلا أعلى سعر في تاريخ المنظمة.

خلاصة الفصل :

من خلال ما تطرق إليه هذا الفصل، تستخلص أن منظمة الأوبك عبارة عن تنظيم رسمي لمجموعة من الدول المنتجة والمصدرة للنفط، هدفها تنسيق وتوحيد وتطوير السياسات النفطية لهذه الدول، بالصورة التي تكفل المحافظة على مصالحها، فقد أدى تزايد الوعي النفطي لدى الدول المنتجة إلى تزايد الحاجة إلى جهاز يقوم نيابة عنها بالتفاوض الجماعي مع شركات النفط العالمية لتحسين شروط التعامل في النفط ،ولتأكيد حق الدول المنتجة في جني ثروتها النفطية، ولوضع حد للتحكم الاحتكاري للشركات النفطية الكبرى، والتي كانت تقوم بتحديد القواعد التسعيرية بنفسها و أهملت مصالح الدول المنتجة والمصدرة للنفط واقتصرت على رعاية مصالح الشركات النفطية ومصالح الدول الغربية .ولهذا لم تكن هناك أي أسعار معلنة للنفط في الدول المنتجة للنفط، إلا أنه في عام 1973، أو ما يعرف بأزمة 1973 عرف تصحيح لقواعد التسعير السابقة، ومنذ ذلك الوقت أصبح للدول المنتجة وخاصة دول الأوبك دورا مهما في تحديد الأسعار، و أصبحت للأسعار المعلنة أهمية في الدول المنتجة والمصدرة للنفط ،كما بحثت منظمة الأوبك على قواعد جديدة في تسعير النفط تماشيا مع الوقت الحاضر لتفادي أي تقلبات في سوق النفط العالمي خلال فترة القرن الواحد والعشرين.

تمهيد

يعتبر وجود منظمة الاوبك على الساحة العالمية له دورا بالغ الأهمية في الإقتصاد العالمي، فهي تختص بدراسة خصوصيات الوضع العالمي والامكانات المتوافرة لدى اعضائها، ولدى دول العالم الأخرى لمواجهة الإحتكارات الغربية للنفط، وبذلك يمكنها المحافظة على العلاقة بين أسعار النفط ومستوى أسعار السلع المصنعة، كما انها تعمل على استخدام موارد المتاحة لدول الاوبك في بناء اقتصاديات وطنية متكاملة من خلال الاختيار الصحيح لاستراتيجية التنمية الاقتصادية للدول الاعضاء، ومواجهة الصعوبات المختلفة مثل تخلف البنية التحتية ومشكلة ضيق السوق وانخفاض الانتاجية المحلية وغيرها.

ولعل الدور الفعال والمهم لمنظمة الاوبك في الاقتصاد العالمي لم يظهر بقوة الا مع بداية السبعينات وبالتحديد مع بداية ازمات الطاقة، حيث كان للمنظمة تأثير كبير جدا ان لم يكن كلي في السيطرة على تغيرات الاسعار المفاجئة وتقلبات السوق النفطية.

من خلال هذا الفصل سنحاول توضيح الدور الذي تلعبه منظمة الاوبك في موازنة السوق النفطية في ظل الأزمات النفطية العالمية لذا قسمنا الفصل إلي مبحثين هما:

المبحث الأول: دور الاوبك في إستقرار الأسعار النفطية العالمية في القرن العشرين.

المبحث الثاني: دور الاوبك في إستقرار الأسعار النفطية العالمية في القرن الواحد والعشرين.

المبحث الأول: دور الاوبك في استقرار الأسعار النفطية العالمية في القرن العشرين

تتميز أسعار النفط بعدم إستقرار والناتج عن إختلال في محددات العرض والطلب او كلاهما في آن واحد بعوامل داخلية كالتغيرات الهيكلية في الصناعة. كما يمكن أن يكون مرده عوامل خارجية لا علاقة لها بالصناعة مثل حركة رؤوس الأموال الساخنة والتغيرات الجيوسياسية[1]. وهذه التقلبات حادة في الأسعار النفطية إما بالإرتفاع أو الإنخفاض.

المطلب الأول: الأزمة النفطية 1973 (حظر النفط العربي)

عندما يطرأ تحسن واضح على الطلب على النفط، أو تراجع كبير في الإمدادات، فإن تخمة المعروض تتحول فجأة إلى نقص، متسببة في ارتفاع صاروخي لأسعار النفط، وإحداث حالة من الركود الاقتصادي، كما حدث تماماً في عام 1973. ففي ذلك العام، فرضت منظمة "أوبك" حظراً على النفط لدفع الدول الغربية إلى إجبار "إسرائيل" على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة في حرب 1967 . جعلت أسعار النفط ترتفع ارتفاعاً شاهقاً بلغت أربعة أضعاف في أقل من شهر. وصل سعر النفط العربي الخفيف يوم 24 ديسمبر 5،11 دولار للبرميل بعدما كان يساوي 3.01 دولار خلال أكتوبر أي زيادة أسعار النفط من جانب واحد بنسبة، 400% ولقد أطلق على هذه الأزمة أسم أزمة تصحيح الأسعار النفطية وتقييم برميل البترول بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية[2].

أولا: اسباب أزمة 1973

توالت عدة احداث في العالم ادت إلى قيام هذه الأزمة ونذكر أبرزها[3]:

تخلي الرئيس نيكسون للولايات المتحدة على قاعدة الذهب فى عام 1971 وهذا يعنى أن الدول لم تعد قادرة على استبدال احتياطيات من الدولار الامريكي النقد بالذهب كما حددها اتفاق بريتون وودز فى عام 1944. في حين أن سعر الذهب ارتفع ارتفاعا كبيرا، في حين ان انخفضت قيمة الدولار بشكل كبير.

[1] أحمد الدوري، مرجع سابق الذكر، ص 27.

[2] www.alaraby.co.uk/supplementeconomy/2016/4/17/تاريخ-الصدمات-النفطية vue:11/06/2019

[3] Kimberly Amadeo, **OPEC Oil Embargo: Causes and Effects of the Crisis**, 01 Mai 2017, 14 Mai2017,valable sure : www.thebalance.com

وأدى انخفاض قيمة الدولار إلى أضرار ببلدان منظمة أوبك، حيث ان النفط يتم تسعيره بالدولار الامريكى. وهذا يعني أن عائداتها تراجعت مع الدولار، وظلت تكلفة الواردات المقومة بعملات أخرى قيمتها هي نفسها أو ارتفعت، حتى ان منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) قد نظرت في تسعير النفط بالذهب بدلا من الدولارات للحفاظ على الإيرادات من الاختفاء.

وبالنسبة لمنظمة أوبك فإن القشة التي قسمت ظهر البعير كانت عندما دعمت الولايات المتحدة إسرائيل ضد مصر في حرب 19 أكتوبر 1973، طلب نيكسون 2.2 مليار دولار من الكونغرس في إطار مساعدات عسكرية طارئة لإسرائيل، واستجاب الأعضاء العرب في منظمة الأوبك بسرعة، مما أوقف صادرات النفط إلى الولايات المتحدة وحلفاء إسرائيليين آخرين.

إضافة إلى تخفيض الإنتاج بنسبة 25 % مقارنة بإنتاج سبتمبر 1973 وتخفيضه شهريا بنسبة 5 % إبتداء من ديسمبر من نفس السنة. وهذا أدى إلى نقص معروض النفطي فارتفع سعر البترول من 2.9$ للبرميل إلى 11.6$ كما تم رفع الضريبة على الأرباح الشركات من 55% إلى 85% ودخل العالم في أزمة طاقوية حقيقية[1].

اعتمدت الدول العربية بصفة خاصة نتيجة حرب أكتوبر 1973 لرفع أسعار نفطها، بل وتمكنت من مضاعفتها إلى مستويات لم تكن متوقعة، و هذا وفقا للاعتبارات التالية[2]:

-حق السيادة الوطنية على الثروات والحرية المطلقة في تحديد الأسعار.

-إعطاء قيمة فعلية للنفط.

-ربط أسعار النفط بأسعار مصادر الطاقة المنافسة و البديلة.

-ربط السعر النفط بمعدلات التضخم في الدول الصناعية.

-تقليص الفارق بين أسعار النفط الخام و أسعار المنتجات.

إضافة إلى هذا وما زاد الأزمة عمقا تضافر عدة عوامل اهمها:

-انخفاض قيمة الدولار سنة 1971 ب 8% بسبب تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن تحويله إلى الذهب واستمراره إلى غاية 1973 مما أثر على الأسعار الحقيقية للنفط.

-ارتفاع المنافسة بين الدول الصناعية للاستحواذ على أكبر كمية من النفط الرخيص.

[1] Maurice Durousset,Le Marché du Pétrole, Edition Ellips 1999, P47.

[2] محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص 129.

-تضاعف قوة الأوبك حيث أصبح عدد الدول الأعضاء 13 دولة لها طاقة إنتاجية عالية أبرزها السعودية.

ثانيا: نتائجها

نتيجة لكل ماسبق أنشأت الدول الصناعية الكبرى الوكالة الدولية للطاقة بموافقة 21 دولة للضغط على الارتفاع في الأسعار، وكانت أبرز آثار أزمة 1973 إرتفاع العوائد النفطية لدول الأوبك مما أثبت وجودها في الساحة الدولية، وقامت منظمة أوبك بتوسيع ولايتها مع عقد القمة الأولى لرؤساء الدول والحكومات في العاصمة الجزائرية – الجزائر في عام، 1975 التي تناولت محنة الدول الفقيرة، والدعوة لعهد جديد من التعاون في العلاقات الدولية، لتحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار العالميين، فأنشأت منظمة أوبك صندوق الأوبك للتنمية الدولية في عام 1976 .

والجدول التالي يوضح الزيادة في عائدات دول الأوبك.

الجدول رقم(3-1): العوائد النفطية لبعض دول الأوبك خلال الفترة (1972-1975)

الوحدة : مليون دولار

السنة / الدول	1972	1973	1974	1975
السعودية	3107	4340	22574	22626
الكويت	1657	1900	7000	7500
الجزائر	700	300	3700	3378
ليبيا	159	230	600	510
العراق	575	1843	5700	7500
الإمارات	551	900	5536	6000

Source: Abdelkader Sid Ahmed,"L`opep Passé présent et perspective", OPU,Algerie 1980, p13

حسب معطيات هذا الجدول الذي يبين عوائد النفط لبعض دول الأوبك العربية خلال مدة أربعة سنوات ما بين 1972 و1975 خلال أزمة سنة 1973 حيث تضاعفت عوائد الدول العربية من النفط

عندما قامت بتقليص كمياتها المعروضة في السوق بأربعة اضعاف محققة في ذلك سابقة في تاريخ الدول الاعضاء .

ثالثا: تقييم دور الاوبك في أزمة 1973

برز الدور المهم والفعال لمنظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك) في السوق العالمية للنفط في هذه الأزمة حيث تمكنت الاوبك لأول مرة من السيطرة على الاسعار العالمية للوقود السائل ورفعها بمقدار أربعة اضعاف، وزيادة دخول أعضائها مما ادى الى تحولها إلى اسواق كبرى لتصريف سلعها و جعلها مركزا دوليا ومالكا لاحتياطات ضخمة من العملات الذهبية، وفي ظل هذا التطور لمنظمة الاوبك استطاع أعضاؤها التصدي للاحتكارات مستغلين الظروف المواتية بالسوق، وسمح السوق العلمي نتيجة لعدم القدرة التنافسية لمصادر الطاقة ببسط السيادة الفعلية لمنظمة الاوبك واعطائها اليد العليا في التحكم في الاسعار، من هنا يمكن القول ان الاوبك حققت نجاحا كبيرا في السيطرة على السوق و اعادة الاستقرار للأسعار.

المطلب الثاني: الأزمة النفطية لسنة 1979 (الحرب العراقية – الإيرانية)

بعد أزمة 1973 توالت عدة مؤتمرات للأوبك لمراجعة الموقف وتصحيح الأسعار بما يتلاءم مع الإعتبارات المختلفة خصوصا تزايد معدلات التضخم النقدي[1].

في 16 ديسمبر 1979 والليلة السابقة لاجتماع بلدان منظمة الاوبك في كراكاس، أعلنت دولتان عضوان (ليبيا وإندونيسيا) عن خطط لرفع أسعار النفط بمقدار 4 دولارات (ليبيا) و2 دولار (إندونيسيا) للبرميل الواحد. (وكانت الأسعار الناتجة 30 دولارا و 25.50 دولارا للبرميل على التوالي من بين أعلى المعدلات التي كانت على الإطلاق)، وكانت هذه المناورات الدبلوماسية تهدف إلى إبقاء "صقور الأسعار price hawks "[*]من رفعها إلى أبعد من ذلك، وبحلول نهاية عام 1979 زادت تكلفة النفط أكثر من الضعف منذ نهاية العام السابق[2].

[1] صديق محمد عفيفي", **تسويق البترول**، مكتبة عين شمس، مصر، 2003، ص27.

[*] الصقور الاسعار عادة ما تكون الدول ذات احتياطيات أقل من النفط الخام بالنسبة للسكان، يفاوضون حول خفض الانتاج و رفع الاسعار والصقور الرئيسية في أوبك هي إيران والعراق.

[2] Daryl worthington, Op.cit.p58

ولم يؤدي هذا الارتفاع في الأسعار إلا إلى تفاقم أزمة الطاقة التي كانت قائمة منذ بداية عام 1979، وقد أدى اضطراب حقل النفط الإيراني الذي كان أحد أسبابه إضراب العمال الإيرانين في مصافي النفط عام 1978 وثورة جانفي 1979 إلى تعطيل إمدادات النفط من ذلك الجزء من الشرق الأوسط، ليصل إلى أعلى مستوى له على الإطلاق حيث انهارت الإمدادات النفطية الإيرانية من6 مليون برميل إلى 1.5 مليون برميل وهذا ما أدى إلى ارتفاع الأسعار إلى أن بلغ 36 دولار للبرميل في ديسمبر سنة 1980 نتيجة الحرب العراقية الإيرانية وتقلص العرض إلى مستويات خطيرة جدا, و في نفس الوقت ارتفعت فوائض أموال الأوبك إلى 211.7 مليار دولار [1]. بحلول الوقت الذي بدأت فيه أزمة الرهائن الإيرانية في نوفمبر، كان الأمريكيون يتعاملون بالفعل مع آثار هذه الصدمة النفطية والذعر على نقص البنزين ونقص زيت التدفئة، والإحباط من عدم كفاءة المركبات التي تصنع من قبل شركات صناعة السيارات الأمريكية[2].

أولا: اسباب أزمة 1979

ويمكن تلخيص أهم أسباب حدوث هذه الأزمة فيما يلي:

هذه المرحلة شهدت تقلبا في أسعار النفط عالميا نتيجة الركود الاقتصادي وتباطؤ النمو الاقتصادي في العديد من دول العالم، لتنتهي بانهيار أسعار النفط في منتصف العام 1986 حيث سجل النفط سعر 7 دولار للبرميل، لا بل قيل إن برميل النفط قد بيع بحوالي 3 دولارات.

-الأوضاع السياسية لإيران والتي أدت إلى انخفاض لإنتاجها النفط من5241.7 برميل يومي من سنة 1978 إلى3167.9 برميل عام 1979، وهذا ما أدى إلى رفع الأسعار نتيجة منافسة الدول الصناعية الكبرى على الكميات اللازمة من النفط خوفا من تأثر منطقة الشرق الأوسط من أحداث إيران.

- تواصل انخفاض الدولار الأمريكي جعل دول الأوبك ترفع من أسعار النفط بنفس وتيرة هذا الانخفاض لتعويض ضعف القدرة الشرائية لعوائدها.

والجدول الموالي يوضح وتيرة مراجعة الاسعار خلال هذه الفترة :

[1] Maurice Durousset,Le Marché du Pétrole, Edition Ellips 1999, P49.

[2] Ibid, P50.

الجدول رقم(3-2): الصدمة النفطية الإيجابية لسنة 1979.

السنة	السعرالرسمي (دولار/البرميل)	السنة	السعرالرسمي (دولار/البرميل)
جانفي 1979	13.48	1980	32
مارس 1979	14 .56	1981	32 .60
أبريل 1979	17.08	1981	32.85
ديسمبر 1979	22.74	1981	34.16
جانفي 1980	27 .17	1981	34.38
ماي 1980	28.68	1982	32.38
سبتمبر 1980	30.21	1983	29.03

Source :OPEC Annual Statistical Bulletin 1979/1983

نلاحظ من خلال الجدول(3-2) ارتفاع أسعار النفط من 13.48 دولار/البرميل في جانفي 1979 الى 32 دولار/البرميل في نوفمبر، 1980 كما استمر سعر النفط بالارتفاع ليبلغ 32.85 دولار/البرميل في مارس 1981 و34.16 دولار/برميل في ديسمبر 1981، ويرجع هذا الارتفاع في الأسعار إلى الصدمة النفطية الايجابية التي شهدتها دول الأوبك حيث ارتفعت عائداتها بشكل كبير بعد الأزمة.

ثانيا: دور الاوبك في مواجهة أزمة 1979

من المحطات المهمة في تاريخ المنظمة في السبعينيات صدمة النفط عام 1979 ، إنتهزت منظمة" الأوبك" نشوب الثورة الإيرانية، ثم الحرب العراقية الإيرانية، فرفعت معدلات إنتاجها إلى مستويات قياسية خاصة المملكة العربية السعودية التي رفعت معدلات إنتاجها إلى 11 مليون برميل/يوم، في الوقت عينه رفعت المنظمة أسعارها الرسمية حتى بلغت 34 دولارا للبرميل من خام الإشارة، ولم تضع في حسبانها سياسات الطاقة التي إتخذتها الدول الصناعية الكبرى خاصة في مجال المخزون الإستراتيجي وترشيد الإستهلاك والحفاظ على الطاقة وتطوير بدائل الطاقة المتاحة. وقد إستطاعت الدول الصناعية الغربية إفساد بعض ثمار ثورتي النفط الأولى والثانية عامي 1973 و1979 وبدأت الهجمات

الغربية المكثفة، التي إلتفت فيها مصالح الحكومات وشركات النفط متعددة الجنسيات، وذلك من طريق الضغط على منظمة" الأوبك" لحل الأزمة الإقتصادية في الغرب، على حساب الدول المصدرة للنفط، عبر خفض الأسعار النفطية، التي تقررها المنظمة إلى مستوى أقل من المستويات، التي تحققت خلال الفترة من حتى، 1979 والتي إرتفع فيها إستهلاك العالم، من 57 مليون برميل/يوم إلى 64 مليون برميل/يوم و بمعدل نمو بلغ 2.1 سنويا في المتوسط .

ونذكر فيما يلي اهم القرارات التي اتخذتها المنظمة عقب هذه الازمة[1]:

- تخصيص الإنتاج بين الدول الأعضاء في منظمة " الأوبك ".
- تحديد سقف الإنتاج بما يساوي 17.48 بدلا من 23.5 مليون برميل/يوم، عام (1980 و كان قد بلغ 31.5 مليون برميل/يوم عام 1979).
- خفض سعر الزيت الخام بنسبة 16 أي من 34 إلى 29 دولار للبرميل الزيت العربي الخفيف.

ثالثا: تقييم دور منظمة الاوبك في أزمة 1979

قد نجحت " الأوبك " في إيقاف التراجع تحت ضغط الأزمة، وكان ذلك نتيجة لتفاهم عام في الغرب الصناعي مبني على ثلاث حقائق :

- بقاء الأوبك ضروري لتنظيم السوق العالمية للنفط من حيث ضبط الإمدادات و تحديد الأسعار و الإسهام في خلق التوازن بين العرض و الطلب حتى تتمتع السوق بشيء من الإستقرار.

- وجود الأوبك ضروري لكي تنظم الدول النامية صادراتها من خلال فيشدها ذلك إلى السوق العالمية.
- تحجيم منظمة الأوبك أفضل من القضاء عليها لأن ذلك يساعد على معالجة حركة الأموال التي تعقب حركة السلع النفطية إذ تنتقل هذه الأموال من الدول المستوردة للنفط إلى الدول المصدرة فتتفق جزءا منه على الخدمات العامة وجزءا آخر على شراء السلاح و السلع الإستهلاكية، من الدول الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية، تضع ما تبقى في المصاريف الدولية، التي تعاود بدورها إقراضها للدول النامية منخفضة الدخل بفوائد متراكمة.

[1] محمد عبد الدايم، **أوبك و ضبط الأسعار... الآلية و الآثار**، متاح على www.aljazeera .net تاريخ الإطلاع 12 ماي 2019.

المطلب الثالث: الأزمة النفطية لسنة 1986 (سنوات سوء إدارة أوبك)

يوصف عام 1986 بأنه الأسود بتروليا حيث تدهورت أسعار البترول إلى ما يقارب 8 دولار للبرميل الواحد والواقع أنها بدأت رحلة هبوطها اعتبارا من مارس 1983 وتواصل هذا التراجع إلى غاية سنة 1988 إذ لم يتعد سقف الخام في الربع الأول من سنة 1988 حوالي 14.95 دولار للبرميل، كما سجلت السوق البترولية العالمية خلال هذه الفترة (فترة الثمانينيات) اعنف حرب للأسعار مارستها أطراف عدة لحسابات سياسية واقتصادية فصعدت الأسواق الفورية والآجلة (البورصات البترولية) إلى مرتبة متزايدة الأهمية[1].

أولا: أسباب أزمة 1986

من أهم الأسباب المؤدية لوقوع الأزمة النفطية لعام 1986 ما يلي[2]:

- طمع و جشع الدول الأعضاء الذين فعلوا المستحيل لإبقاء أسعار النفط عالية[3] .
- الغش الممارس بين أعضاء دول الأوبك، حيث خالفت بعض الدول نظام الحصص المحدد لسقف الإنتاج و المقدر ب17 مليون برميل يومي، فعلى سبيل المثال رفعت نيجريا وليبيا حصصهما بزيادة وقدرها 200000 برميل يوميا وإبرام السعودية عقد صافي المكرر بإنتاج مقدر ب 1.25 مليون برميل في اليوم [4].
- ظهور دول منتجة جديدة منافسة لدول الأوبك، تتمتع بطاقات إنتاجية كبيرة مثل بريطانيا والنرويج، حيث استطاعت هذه الدول تغطية 15% من إجمالي الاستهلاك العالمي.
- تشجيع وكالة الطاقة العالمية الاستكشافات والتنقيب.
- انخفاض الاستهلاك العالمي من النفط وتعويضه بمواد بديلة، وهذا عقب ارتفاع أسعار النفط سنة 1973، فمثلا تراجع استهلاك كندا من النفط من 41% عام 1979 إلى 30 % سنة 1985، وفي المقابل إرتفع إستهلاكها من الفحم خلال نفس السنة من 8 % إلى 13% سنة 1985.

---

[1] وهيبة مشدن، مرجع سابق، ص117.

[2] Chems Eddine, **La Politique Et Le Nouvel Ordre Pétrolier, Ed Edahleb**, 1995, P171.

[3] www. aawsat.com/home/article/239746/من-التجارب-طويل-تاريخ-النفط-أسعار-تقلبات vue:27/04/2019

[4] ضياء مجيد الموسوي، **ازمة البترول**، المدرسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر،1990 ، ص2.

ثانيا: نتائجها

كانت نتائج هذه الأزمة وخيمة خصوصا على الدول العربية الريعية و تمثلت في:

- تراجع قيمة الصادرات النفطية العربية إلى 71 مليار دولار سنة 1987 أي ما يعادل 43% من قيمتها في بداية هذه العشرية.

-انخفاض الناتج الإجمالي الحقيقي لمجموع الدول العربية حوالي 14%عن مستواه عام 1980.

-عجز موازين المدفوعات العربية ب 11.6 مليار دولار سنة 1986.

-تفاقم المديونية العربية حيث وصلت إلى 118 مليار دولار سنة 1986، بعدما ما كانت مستقرة في 82 مليار دولار في بداية الثمانينات.

-الانعكاس السلبي لإنخفاض الأسعار على مجموعة الدول غير النفطية حيث انخفض حجم المعونات والمساعدات والقروض الميسرة من الدول النفطية ذات الفائض, حيث انخفضت المساعدات الإنمائية التي كانت تقدمها بلدان الخليج من 7.727 مليار دولار سنة 1981 إلى 3.451 مليار دولار سنة 1986[1].

ثالثا: دور الاوبك في مواجهة ازمة 1986

عرف الميزان التجاري لدول الأوبك خسارة قدرت ب 127مليار دولار للفترة (1982-1985) كما تراجعت العائدات النفطية لدول الأوبك لفترة (1982-1986) حيث بلغ 134 مليار دولار، وكانت الدول المنتجة للنفط ذات الطاقة الإنتاجية المحدودة المتضرر الأكبر في هذه الحالة لأنّها تعتمد على النفط كمصدر رئيسي لصادراتها[2]، مما اجبر بعضها وخاصة ذات الطاقة الانتاجية المحدودة الى اللجوء للاقتراض الخارجي في ظل العجز الذي اصبحت تعاني منه ميزانياتها، و حتى لا يؤثر على المنظمة ككل لجأت الى تعديل نظامها القديم في الانتاج والتسعير فقد قامت بالتخلي عن الاسعار الثابة بنهاية 1986 وتبنت نظاما مرنا لتسعير نفطها وفق نظام الاسعار الفورية وهذا في ظل المنافسة الشرسة التي خلقها المنتجون الجدد، وهذا النظام ساعد منظمة الاوبك في معرفة الطلب العالمي على النفط وبالتالي تحديد الانتاج وفق هذا الطلب.

[1] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، 1987، ص65.

[2] سمية موري، مرجع سابق، ص79.

فقامت في اجتماع "جنيف " 1986 بتخفيض الانتاج الى 16 مليون برميل في اليوم مع تحديد حصة كل دولة وتثبيت سعر النفط 18 دولار للبرميل، هذا القرار لقي إستحسان وقبول من دول الاوبك وهذا بالنظر لما لحقها من انخفاض الأسعار.

والجدول الموالي يوضح اسعار النفط بعد الازمة في الفترة 1984-1989

الجدول رقم (3-3): الأزمة النفطية السلبية لسنة 1986

السنة	السعر الرسمي (دولار/البرميل)	السنة	السعر الرسمي(دولار/ البرميل)
1984	28.20	1987	17.73
1985	27.01	1988	14.24
1986	13.53	1989	17.31

Source: OPEC Annual Statistical Bulletin 1984/1989

ولفرض نظام الحصص على الدول الاعضاء قامت الاوبك باجتماع في نوفمبر، وتم الاتفاق على رفع الانتاج بـ 18 مليون برميل في اليوم مع التأكيد تثبيت سعر النفط عند 18 دولار للبرميل كما نلاحظ في الجدول السابق (3-3)، هذا القرار انعش الأسعار فوصل عام 1987 إلى 17.73 دولار للبرميل لكن سرعان ما بدأت تنخفض وصلت 14 دولار للبرميل في الشهر الأول لعام 1988، هذا ضرورة التعاون بين دول الأوبك فتم ذلك خلال اجتماع بينهما في أفريل 1988 بفيينا، حيث وضع أسس للتعاون بينهما تضمن خفض في الانتاج بمقدار 7% إلى 10% مع التزام الطرفين بتطبيق ذلك، فقامت دول الأوبك بتطبيق الاتفاقات خلال الشهرين الموالين وهذا بتخفيض الانتاج بـ 5%، أما الأوبك فلم تستطع ذلك نظرا للمشاكل السياسية التي كانت تعانيها خاصة في ظل الحرب العراقية الايرانية، لكن مرت 7 اشهر بعد الاتفاق الأول اجتمعوا مجددا بفيينا (نوفمبر) وتم تحديد سقف جديد للاوبك بـ 18.5 مليون للبرميل لليوم فطبقته الأوبك خلال النصف الأول من عام 1989، فارتفعت الأسعار من جديد حتى بلغت 17.31 دولار للبرميل عام 1989 .

وبزيادة الطلب العالمي على النفط خاصة من قبل دول الجنوب شرق اسيا و أوروبا الغربية، جعل دول الأوبك تعقد مؤتمر في فيينا (نوفمبر 1989) وتم خلاله تحديد الانتاج بـ 22 مليون للبرميل، ومع بداية الهجوم العراقي على الكويت في 02 أو 1990 ظهرت موجة مخاوف في الغرب والولايات المتحدة الأمريكية خاصةً فارتفعت الأسعار حتى تخطت حاجز 22 دولار للبرميل.

الجدول الموالي يوضح اسعار البترول في الفترة ما بين 1990- 1995

الجدول (3-4): أسعار البترول ما بين 1990-1995

السنة	السعر الرسمي(دولار/للبرميل)	السنة	السعرالرسمي(دولار/ للبرميل)
1990	22.26	**1993**	16.33
1995	18.62	**1994**	15.53
1992	18.44	**1995**	16.86

Source: OPEC Annual Statistical Bulletin 1990/1995

في نهاية جويلية 1990، بحرب الخليج الثانية (الكويتية/العراقية)، وخوفا من تكرر سيناريو الحرب الخليجية الأولى ارتفع سعر بيع البرميل ليبغ 21 ثم 22.3 دولار، لتنخفض ثانية إلى 18 دولار للبرميل سنة 1991 باندلاع الحرب، وبقيت الأسعار بين 15 و 16.8 دولار للبرميل في هذه الفترة (1991-1995).

رابعا: تقييم دور منظمة الاوبك في ازمة 1986

انخفضت أسعار النفط عام 1986 بسبب وفرة النفط، جعل حصة أوبك تتراجع في السوق في سوق النفط بشكل كبير وانخفض إجمالي الإيرادات إلى أقل من الثلث من القمم السابقة، الأمر الذي تسبب بضائقة اقتصادية شديدة للعديد من البلدان الأعضاء، لكن الأسعار عادت للارتفاع من جديد، بالتالي ارتفعت حصة أوبك من الإنتاج العالمي، وكانت عودة الاسعار الى الاستقرار نتيجة اعتماد المنظمة سقف إنتاجها للمرة الأولى، كذلك قامت بتقسيم حصص الإنتاج بين الدول الأعضاء، كما

أحرزت تقدما كبيرا في الحوار بين أوبك والدول المنتجة للنفط خارج المنظمة خلال هذه الازمة النفطية، وكانت قد قدمت تنازلات فيما بينها أي الدول الاعضاء لفض نزاعات حول اهداف كل دولة الشخصية، الأمر الذي يجعلها نقول انها قد نجحت في اعادة الاستقرار الى السوق بأسعار معقولة.

المطلب الرابع: الأزمة النفطية لعام 1998 (الهبوط الكبير)

عرفت الأسعار النفطية اختلالا كبيرا بين العرض والطلب سنة 1998 حيث شهدت دول آسيا أزمة اقتصادية أثرت على حجم الاستهلاك بها انعكس سلبا على الطلب[1] ، ومن ناحية العرض النفطي فقد رفعت دول الأوبك من إمداداتها من 25 إلى 27.5 مليون مليار دولار مما ساهم في زيادة الاختلال في سوق النفط وهذا ما أدى إلى هبوط الأسعار إلى حدود 12.3 دولار للبرميل.

أثرت الأزمة سلبا على كافة دول العالم وبالأخص الدول المنتجة للنفط والتي إنخفض معدل نموها من 3.4% سنة 1997 إلى 8.1 سنة 1998. ومع بداية سنة 1999 بدأت الأسعار تتعافى حيث ارتفع إلى 17.5 وذلك لخفض حجم المعروض ليصل إلى 2706 دولار للبرميل[2].

أولا: أسباب أزمة 1998

1-الأزمة الاقتصادية الآسيوية:

بدأت أثارها التي ظهرت في منتصف عام، 1997 وظهرت بشكل واضح على الساحة الدولية خلال عام 1998 مع استمرار الانكماش في معظم تلك الدول وعدم قدرة الاقتصاد الياباني على تجاوز المشاكل التي يعاني منها وخاصة إفلاس المؤسسات المالية والمصرفية، فإنخفض النمو الاقتصادي لليابان وبعض الدول الآسيوية منها :كوريا الجنوبية، تايلاند، ماليزيا وغيرها[3].

---

[1] مريم شطيبي محمود، **انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**، ندوة احول:أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في أسواق الطاقة، جامعة الامير عبد القادر للعلوم الاسلامية، قسنطينة، يوم 14ماي، 2015، ص4.

[2] منظمة الأوبك، تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك، العدد28، سنة 2001.

[3] James D. Hamilton, **HISTORICAL OIL SHOCKS**, NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH, Cambridge, February 2011, P 19.

2-ضعف الطلب العالمي على النفط:

بين عامي 1990 و1997، شكلت منطقة آسيا / المحيط الهادئ (بما فيها اليابان) نحو 80٪ من النمو السنوي في الطلب العالمي على النفط مع اقتصاداتها التي ترتفع بمعدل نمو سنوي يقارب 7٪ وفي عام ،1997 ظل سوق النفط في آسيا والمحيط الهادئ ينمو بنحو 750 مليون برميل يوميا، أي أقل بقليل من العام السابق [1]، وعودة الصين والاتحاد السوفياتي (سابقا) كقوى منتجة، حيث كان الصين ينتج 1738 الف برميل يوميا عام 1977 ثم اصبح ينتج 3200 الف برميل يومي، اما الاتحاد السوفياتي فوصل إنتاجه عام 1997 الى 7200 الف برميل يومي بعد التعاون الذي كان قائما بين الوكالة الدولية للطاقة وروسيا، كذلك بالنسبة للدول الاخرى خارج الاوبك كالنرويج الذي بلغ إنتاجها عام 1997 بـ 3280 الف في اليوم، كل هذا العرض لم يقابله طلب مماثل بسبب إنخفاض استه لاك النفط من طرف دول شرق اسيا، التي عانت من ازمة مالية، كذلك ازمة روسيا الداخلية خلال تلك المرحلة .

3-زيادة المخزون النفطي:

لقد أثرت زيادة المخزون النفطي على العرض النفطي العالمي فقد ارتفع عام 1998 بشكل كبير مما أثر على الأسعار، فقد أبرز الأستاذ " Robalmerla " مدير معهد أكسفورد لدراسات الطاقة دور الفائض في المخزون النفطي عن مخزون النفط العالمي والذي يشير إلى زيادة هذا المخزون منذ بداية عام 1997 و حتى أوت 1998 ب 10 مليون برميل، فهذا يدل على أهمية المخزون في تأثيره على العرض العالمي ومنه زيادة الفائض النفطي .

ثانيا: دور الاوبك في مواجهة ازمة 1998

اجتمعت دول اوبك في جاكرتا يوم 26 نوفمبر 1997 واتفقت على رفع سقف إنتاجها بمقدار 2.5 مليون برميا/يوم ليصبح 27.5 مليون برميل/يوم بدلا من المستوى الذي كان سائدا منذ أكتوبر 1993 وهو 25.033 مليون برميا/يوم كما زاد من اختلال ميزان العرض والطلب استمرار تدفق الإمدادات من خارج الاوبك بالمعدلات القصوى الأمر الذي انعكس في مواصلة بناء المخزونات البترولية وبلوغها أعلى مستوى لها منذ 1982و قد أدى انهيار الأسعار إلى قيام دول اوبك وبعض الدول المنتجة الرئيسية بإجراء تخفيضين في الإنتاج :

[1] John H. Lichtblau, **The Oil Price Collapse and Its Consequences**,At the Hearings “State of the Petroleum Industry” U.S. Senate Committee on Energy & Natural Resources, W ashington DC, 1999, P3.

-التخفيض الأول: اعتبارا من 1 أفريل 1998 بما مجموعه 1.635 مليون برميل/يوم منها 1.245 مليون برميل/يوم من اوبك (باستثناء العراق) و0.390 مليون برميل/يوم من الدول المنتجة الرئيسية خارج اوبك[1] .

-التخفيض الثاني: اعتبارا من 1 جويلية 1998 بما مجموعه 1.535 مليون برميل/يوم منها 1.355 مليون برميل/يوم من اوبك و0.180 مليون برميل/يوم مع بعض الدول المنتجة خارج الاوبك[2].

و الجدول الموالي يوضح تغيرات الاسعار في الفترة 1996-2001

الجدول رقم (3-5): اسعار النفط قبل و بعد الازمة النفطية السلبية 1998

السنة	السعر الرسمي (دولار/ البرميل)	السنة	السعر الرسمي (دولار/ البرمي)
1996	22.29	1999	17.48
1997	18.68	2000	27.60
1998	12.28	2001	23.12

Source: OPEC Annual Statistical Bulletin 1996/2001

في الجانب الإيجابي لزيادة الأسعار، فإن تخفيضات الإنتاج المتفق عليها في أوبك والمكسيك والنرويج خلال النصف الثاني من عام 1998 كانت نجاحا جزئيا حيث ارتفعت أسعار النفط في 1999 عام إلى 16دولار ثم إلى 27 دولار في عام 2000 وكان معدل التنفيذ الحالي هو حوالي 3/2من التخفيضات المتفق عليها، أو ما يقرب من 2 مليون برميل/يوم [3].

ثالثا: تقييم دور منظمة الاوبك في أزمة 1998

كان الفضل في انهاء هذه الأزمة يعود بشكل كبير جدا إلى محاولة الاوبك في اقناع الدول الاعضاء في المنظمة والدول المنتجة خارج المنظمة مثل المكسيك والنرويج بخفض الانتاج النفطي من اجل رفع الأسعار وفي عام 1999 ارتفعت أسعار النفط إلى 16 دولارا ثم إلى 27 دولار في 2000

[1] وهيبة مشدن، مرجع سابق، ص1.

[2] نفس مرجع، ص1.

[3] John H. Lichtblau, opt.cit, P 6.

واستعادت اوبك ومنتجو النفط عافيتهم من بعد اثار الصدمة النفطية ، يمكننا القول ان منظمة الاوبك حققت نجاح كبير في استقرار أسعار النفط بعد الأزمة النفطية ودورها كان ملحو جدا سياستها لرفع الاسعار اعادت ثقة السوق لها بعد بعض القرارات اتي اتخذتها المنظمة خلال السنوات السابقة والتي اعتبرها البعض خاطئة .

المبحث الثاني: دور منظمة الأوبك في القرن الواحد و العشرين

لم تختلف مشاكل السوق النفطية كثيرا عن سابقاتها في القرن الماضي حيث تعرضت في فترة ما بعد 2000 لعدة ازمات اخلت بتوازن واستقرار السوق النفطية دافعة منظمة الاوبك للتحرك مجددا والقيام بالتحرك نحو اعادة التوازن لها هذا.

المطلب الاول: الأزمة النفطية لعام 2004

في مطلع عام 2001 انخفضت أسعار سلة الأوبك حيث بلغت 23.1 دولار للبرميل لتنخفض بعدد ذلك ب 5.3 دولار بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001، وفي سنة 2002 لعبت عدة عوامل الدور في تحسين أسعار الأسواق النفطية حيث وصل سعر سلة الأوبك إلى 24.3 دولار للبرميل[1]، ليبلغ 28.2 دولارا في سنة 2003[2].

وشهد العالم ثروة أسعار سنة 2004 حيث تميز هذا العام بارتفاع متواصل لأسعار النفط لمعظم السنة ووصولها إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك لبإ 0.36 دولار/برميل[3] و تخطى حدود 50 دولار في الربع الأخير منها [4].

وخلال نفس السنة قفز الطلب على النفط قفزة غير معهودة من 2.4 مليون برميل إلى 1.5 مليون برميل في اليوم مما أجبر الأوبك على الرفع من سقف إنتاجها المحدد رسميا من 1.5 مليون برميل إلى 2 مليون برميل في اليوم وهذا ما أفقد الأوبك سيطرتها على المحافظة على التوازن في الأسواق النفطية واستقرار أسعار النفط فيها.

---

[1] منظمة الأوبك، تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك، العدد 29، سنة 2002، ص67.

[2] نفس المرجع، ص 68.

[3] بن بوزيان محمد، **تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر**، مجلة الباحث الاقتصادين، الجزائر العدد01، 2013، ص 126.

[4] ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص ص 17- 21.

أولا: اسباب ازمة 2004

وقد أرجعت الأسباب المؤدية لهذه الازمة والارتفاع في الاسعار إلى:

- الاهتمام المتزايد بالوضع في منطقة الشرق الأوسط و تعليق الصادرات العراقية لمدة شهر.
- الاضطرابات العرقية والقبلية في نيجريا والتي حجبت جزءا كبيرا من الإمدادات
- تلبية حاجات النمو في اقتصاديات الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وعملياتها العسكرية التي تقوم بها خارج حدودها.
- تزايد معدلات النمو في الدول الآسيوية والصين.
- انخفاض الإنتاج في نيجريا ب 10% سنة 2004 نتيجة الاضطرابات السياسية [1].
- المشاكل التي واجهتها الشركة الروسية "بوكس" بسبب ارتفاع حجم الضرائب المفروضة عليها مما أدى إلى وقف إنتاج وهذا ما ساهم في زيادة الأسعار بـ 23%.
- الاضطرابات السياسية في كل من العراق وفنزويلا، وعدم استقرار الأوضاع في فنزويلا كان نتيجة الإضراب العام الذي شهدته البلاد مما أدى إلى انقطاع الإمدادات منها.
- إعصار إيفان في المكسيك والتخوف من قدوم شتاء قارص في الدول المستهلكة الرئيسية.
- ارتفاع نشاط المضاربات على النفط نتيجة التخوف من انقطاع الإمدادات.

وتواصل سعر النفط في الارتفاع إلى أن بلغ 57.9 دولارا كحد أقصى في سبتمبر 2005، وحقق النمو الاقتصادي العادي نسبة 4.4 %، ووصل إجمالي الطلب العادي على النفط 83.3 مليون برميل بزيادة 1.5% مقارنة بالعام 2004، مما دفع بإمدادات الأوبك إلى بلوغ 84.3 مليون برميل في اليوم وهذا التذبذب أدى إلى زيادة المضاربة في سوق البورصة، وهذا ما حفز على تخزين كميات من النفط مما أسهم في زيادة الأسعار و درجة تذبذبها [2].

وفي الربع الأخير من سنة 2006 ارتفاع إنتاج الدول خارج الأوبك مثل خليج المكسيك مما أدى على تراجع الأسعار، و تباطؤ نمو الطلب العادي على النفط.

[1] ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 30.

[2] منظمة الأوبك، تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك، العدد 32، سنة 2005.

ثانيا: دور منظمة الاوبك في مواجهة ازمة 2004

رفعت دول الأوبك إنتاجها من النفط لسد حاجات الطلب العالمي والمحافظة على استقرار أسعار النفط مما أدي في عام 2000 زيادة متواصلة في الإنتاج من قبل دول أوبك، وذلك بسب ارتفاع الأسعار، والمحافظة على استقرار السوق، وقد عملت منظمة أوبك على آلية لحفظ الإنتاج وذلك بهدف المحافظة على أسعار النفط، وانعكس انضباط الدول النفطية والتزامها بالحصص بصورة إيجابية على استقرار الأسعار والسوق النفطية، كما تم تبني آلية من قبل أوبك لإبقاء سعر البرميل بما يقارب 25 دولار للبرميل وذلك بخفض الإنتاج حوالي 500 ألف برميل يوميا في حالة انخفاض الأسعار أقل من 22 دولار لبرميل لمدة عشر أيام عمل متتالية. وزيادة الإنتاج بمقدار 50 ألف برميل/يوم في حالة ارتفاع الأسعار إلى ما يزيد عن 28 دولار للبرميل لمدة 20 يوما عمل متواصل [1].

أما في عام 2001 بسبب انخفاض الطلب العالمي على النفط بسب الركود في الاقتصاد العالمي وذلك نتيجة لإحداث الحادي عشر من سبتمبر فقد واجهت الأعضاء في الأوبك تحديات كبيرة، وقامت بتقليص إنتاجها بنسبة 5.1 مليون برميل/يوم حتى وصلت مستويات الإنتاج مع بداية شهر فبراير إلى 2.25 مليون برميل/يوم.

وفي عام 2002 عملت الدول في منظمة أوبك إلى تقليص إنتاجها حتى وصل مستوى الحصص إلى 21.7 مليون برميل/يوم في بداية عام 2002، وجاءت هذه الخطوة بهدف دعم الأسعار ووقف تراجعها بسبب أحداث الحادي عشر من سبتمبر الذي أدت إلى تراجع ضئيل في الطلب العالمي على النفط حيث استقر إنتاج النفط حوالي 28.3 مليون برميل/يوم.

وفي عام 2003 ارتفع إمداد دول الأوبك من النفط حوالي 2.30 ب/ي وبسبب الإضراب الذي أصاب صناعة النفط الفنزويلية والنفط النيجيري بسبب الاضطرابات العرقية، بدأ العمل بنظام الحصص الإنتاجية الجديدة حيث تخطت أسعار النفط إلى 30 دولار بداية الربع الأول من عام 2003.

الجدول الموالي يوضح تطور اسعار النفط خلال الفترة 2002-2007

[1] عماد الدين محمد المزيني، **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية**، مجلة جامعة الأزهر-غزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد15، العدد 1، 2013، ص 334.

الجدول رقم(3-6): الأزمة النفطية الإيجابية 2002-2007.

السعر الرسمي(**دولار/البرميل**)	**السنة**	السعر الرسمي(**دولار/البرميل**)	**السنة**
2002	24.36	**2005**	50.64
2003	28.20	**2006**	61.08
2004	36.05	**2007**	69.08

Source: OPEC Annual Statistical Bulletin 2002/2007

من الجدول السابق و الشكل اللاحق نلاحظ ان ساهمت منظمة أوبك في الإمدادات النفطية بمعدل 33 مليون برميل/يوم أي بزيادة 2.8 مليون برميل/يوم عن عام 2003 بسعر 28.2 دولار/برميل، ولعبت منظمة أوبك دور فعالا وجهودا جبارة لضمان استقرار السوق النفطية وامداد السوق باحتياجاته النفطية التي يحتاجها المستهلكون خلال عام 2004 إلى أن وصل الإنتاج حوالي 27.0 مليون برميل/يوم وارتفعت الاسعار معها الى 36.05 في شهر نوفمبر 2004 وفي عام 2005 بلغ معدل الإمدادات النفطية لدول أوبك 34.6 مليون برميل/يوم أي بزيادة 3.9% عن عام 2004، كما شهدت إمدادات أوبك النفطية انخفاضا في عام 2006، حيث وصل الإنتاج إلى 34.5 مليون برميل/يوم و تراوحت الاسعار حوالي 61 دولار/ البرميل ، أما في عام 2007 فقد تقلصت إمدادات أوبك النفطية إلي 34.1 مليون برميل/يوم مع استمرار الاسعار بالارتفاع لتصل الى 69 دولار/برميل، أما بالنسبة لعام 2008 فقد بلغ معدل الإمدادات النفطية لبلدان أوبك 35.3 مليون برميل/يوم محققة ارتفاعا بنحو 1.2 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 3.6% مقارنة بعام 2007، ويأتي هذا الارتفاع بعد الانخفاض في العامين السابقين 2006 و2007 بمقدار 100 و400 ألف برميل/يوم على التوالي، لترتفع بذلك حصة بلدان أوبك من إجمالي الإمدادات النفطية العالمية من 40.3%عام 2007 إلى 41.2% خلال عام[1] 2008.

الشكل الموالي يوضح الامدادات النفطية لمنظمة اوبك خلال 2003-2008

[1] عماد الدين محمد المزيني، مرجع سابق، ص324.

الشكل رقم (3-1): الامدادات النفطية لمنظمة الاوبك (2003- 2008)

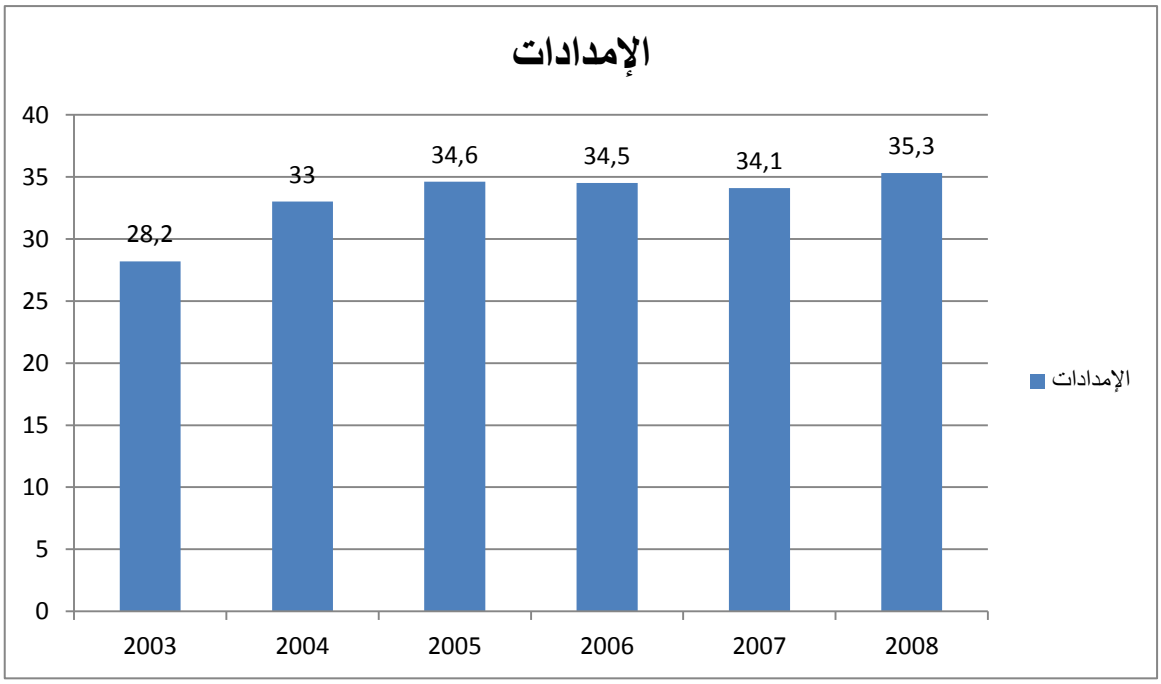

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على التقرير الاحصائي السنوي لمنظمة الاوبك 2009

نلاحظ من الشكل (3-1) الذي يمثل تطور امدادات منظمة الأوبك ان الامدادات النفطية كانت تساوي 28.2 مليون برميل في سنة 2003 ثم ارتفعت بعد 2004 بشكل ملحوظ جدا الى 33 مليون برميل لتصل الى 34.6 في عام 2005 واستمرت في التذبذب في هذا السعر الى 2008 وارتفعت مجددا الى 35.3 مليون برميل,

ثالثا: تقييم دور منظمة الاوبك في مواجهة ازمة 2004

بذلت الدول النفطية وعلى رأسها دول مجلس التعاون الخليجي الأعضاء في الأوبك وهي (السعودية، الإمارات، الكويت، قطر) جهود حقيقية للمحافظة على استقرار أسعار النفط ومعدلات النمو في الاقتصاد العالمي، عن طريق الزيادة في الإمدادات، وكان العامل الاول يتركز على سياسة منظمة اوبك الناجحة للتحكم في السوق النفطي من اجل استقرار سعر سلة نفوط اوبك على مستوى 25 دولارا للبرميل الواحد، وهذا هو ما حصل خلال السنوات التالية من هذا العقد، و مع تطمينات منظمة اوبك حول توافر الامدادات النفطية وتلبية حاجات الشركات وعدم احداث أي شحنة في الاسواق، يتأكد ان للمنظمة القدرة على تهدئة اطراف السوق واعادت الاستقرار له بنجاح في هذه الازمة.

المطلب الثاني: الأزمة النفطية لعام 2008 (الأزمة المالية العالمية)

شهدت العالم سنة 2007 ارتفاع في المعدل اليومي لسعر سلة الأوبك تجاوز 90 دولار للبرميل, ليبلغ 113.5 دولارا في الثلاثي الثالث من سنة 2008 غير أنه هوى إلى حد 52.5 دولارا للبرميل في الفصل الرابع, و يعزى سبب ذلك إلى تفاقم الأزمة المالية العالمية و التي تلتها انهيارات متسلسلة في أسواق المال المؤسسات المصرفية ماساهم في الانخفاض الحاد للأسعار, غير أنه استقر عند سعر 61 دولار في سنة 2009 بنسبة انخفاض 35.4% مقارنة بسنة 2008[1] .

اولا: اسباب ازمة 2008

أرجع الخبراء و المحللين الاقتصادين أسباب انهيار أسعار النفط في فترة قصيرة الى الآتي[2] :

- رفع أو تخفيض المضاربين الأسعار على النحو الذي يكنهم من تحقيق الأرباح الطائلة والسريعة.
- إضرابات السياسية والأمنية في الدول المنتجة للنفط وتأثيرها السلبي على المعروض النفطي والذي يسهم في ارتفاع أسعاره [3].
- الكوارث الطبيعية وما تلحقه من أضرار على المنشآت النفطية القائمة كالأعاصير في خليج المكسيك, الذي يؤثر على عرض النفط.
- تغير الطلب على النفط بمعدلات تفوق بكثير معدلات نمو العرض، وهذا العامل ذو أهمية في تفسير تذبذب الأسعار[4] .
- موقع النفط ضمن الطاقة المختلفة كونه الأرخص والقادر على الاستجابة لكل الاستعمالات, حيث يمثل 95% من الطاقة المستعملة في المواصلات وساس لصناعات عديدة.

---

[1] منظمة الأوبك، تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك، العدد 3، سنة 2008، ص 34.

[2] حبيب محمود، **انعكاسات الزيادات في أسعار النفط على الاقتصاد الوطني**، بحث مقدم لتشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد 02، 2007، ص19.

[3] محمد خليل فياض، **الازمة المالية و اثرها على اسعار النفط الخام**، بحث مقدم للندوة العلمية الثالثة حول: الأزمة المالية العالمية وسوق الطاقة المنعقدة بطرابلس، 2009/01/20، ص ص17 18.

[4] مهداوي هند و آخرون" ,**الازمة المالية العالمية و تداعياتها على أسعار النفط حالة الجزائر**، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول: الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية والحكومة العالمية"، سطيف، 20-21 **أكتوبر** 2009، ص 14.

- تزايد الطلب على النفط في السنوات الأخيرة من قبل الصين، الهند و روسيا.
- استمرار العامل السياسي في التأثير مستقبلا[1].

ثانيا: دور منظمة الاوبك في مواجهة ازمة 2008

بغية ضمان استقرار أسعار النفط الخام، قررت الدول المنتجة للنفط الاوبك في اجتماعها رقم المنعقد بمدينة وهران الجزائرية في 17 ديسمبر 2008، تخفيض إنتاجها بمقدار 2.2 مليون برميل يوميا اعتبارا من جانفي 2009، الأمر الذي أدى ببعض المؤسسات الدولية؛ كبيت الاستثمار العالمي والإدارة الأمريكية لمعلومات الطاقة (EIA) إلى تخفيض توقعاتها بشأن الإنتاج العالمي خلال العام 2009 عن التوقعات خلال عام 2008 بنسبة 5%[2] .

الجدول الموالي يوضح تغيرات اسعار النفط قبل وبعد الازمة النفطية:

الجدول رقم(3-7): اسعار النفط خلال الازمة النفطية السلبية لسنة 2008 الى 2012

السعر الرسمي **(دولار/البرميل)**	**السنة**	السعر الرسمي **(دولار/البرميل)**	**السنة**
2007	69.08	**77.45**	2010
2008	94.45	**107.46**	20111
2009	61.06	**109,45**	2012

Source: OPEC Annual Statistical Bulletin 2010/2012

من خلال الجدول نجد أن المعدل السنوي للأسعار عرف سنة 2008 ارتفاع حاد بنسبة 36% مقارنة مع سنة 2007 و يرجع هذا لحالة عدم الاستقرار التي شهدا الأسواق خلال بداية الأزمة حيث انتقل السعر من 69 دولار/برميل الى 94.45 دولار/برميل سنة 2008، و لاستمرار انعكاسات الأزمة سنة 2009 تراجعت أسعار النفط فنجد أن أسعار الأوبك انخفضت بنسبة 35.4% لتصل الى 61.06 سنة 2009 مقارنة بسنة 2008 مسجلة 61 دولار/برميل. وقد بدأ التراجع حاد في أسعار النفط في جوان

[1] نور الدين هرمز وآخرون، "**تغيرات أسعار النفط, وعوائده**"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 29، العدد الاول، 2007، ص14.

[2] محمد خليل فياض، مرجع سابق، ص21.

2008، لتنطلق بعدها إلى مستويات قياسية في نهايات أكتوبر، ليرتفع سعر النفط في عام 2010 إلى حوالي 77 دولار للبرميل ويواصل ارتفاعه في عام 2011 ليصل إلى 107 دولار تقريبا.

وقد قامت الدول الأعضاء في منظمة أوبك في بداية عام 2009 بخفض إنتاجها من النفط من أجل الحد من انخفاض أسعاره، وتراجع بذلك متوسط الإنتاج العالمي من النفط الخام، ولقد ساهمت هذه السياسة في رفع السعر الفوري لسلة خامات أوبك من 41.5 دولار للبرميل في جانفي 2009 إلى 74 دولار للبرميل في ديسمبر2009[1] .

ثالثا: تقييم دور منظمة الاوبك في مواجهة ازمة 2008

قامت المنظمة بإجراء التخفيض في ثلاثة مناسبات خلال عام 2008 الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع في مستويات الطاقة الإنتاجية الفائضة لدى أوبك، وهو الأمر الذي يعطي نوع من الطمأنينة ويساهم في تبديد مخاوف نقص الإمدادات، وهذا ما يؤدي إلى تراجع الأسعار، حيث دفع هذه الازمة منظمة أوبك للاجتماع واتخاذ قرار بسحب اكثر من 4.5 مليون برميل من السوق ما ساهم في تعافي الأسعار تدريجيا وصولا إلى تخطيها عتبة 100 دولار بحلول العام 2011، من هنا نرى ان للمنظمة دور بارز في اعادت الاستقرار للأسعار في السوق النفطية حيث ان قرارها و بتخفيض الانتاج اعاد التوازن بين العرض والطلب مما يجعلها المسيطرة على الاسعار.

المطلب الثالث: الأزمة النفطية الراهنة 2014

عرفت أسواق النفط العالمية تقهقرا في أسعار النفط في النصف الثاني من سنة 2014، بعد أن وصلت الأسعار إلى مستويات منخفضة لم تسجلها منذ 5 سنوات، فاشتدت المخاوف من أزمة يرجعها الخبراء إلى تخمة المعروض العاملي من هذه المادة الحيوية، إضافة إلى تراجع حصة منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) و تضاءل سلطتها على تحديد الأسعار، مع ظهور منتجات بديلة للنفط وظهور منتجين جدد، والى توازنات إقليمية و جيوسياسية، و في ظل إستمرار انهيار أسعار النفط بنسبة تفوق 50 بالمائة منذ جوان الفارط شهدت صناعة النفط حالة من الركود الحاد، أدت إلى التخوف من المخاطر التي

[1] لبعل فطيمة، **انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008على الصاد ارت النفطية للدول العربية**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017/2016، ص119.

يمكن أن تهز الاقتصاد الوطني ومن التداعيات الوخيمة لانهيار المستمر لأسعار النفط في الأسواق العالمية[1] .

سجلت هذه الأزمة فقدان الأسعار أكثر من 57% من قيمتها الاسمية خلال سبعة أشهر، والجدول الموالي يوضح اسعار النفط خلال الازمة النفطية في الفترة 2013-2016

الجدول رقم (3-8): أسعار النفط خلال الازمة النفطية السلبية 2013-2016.

السنة	السعر الرسمي (الدولار / البرميل)	السنة	السعر الرسمي (الدولار / البرميل)
2013	105.87	**2015**	49.49
2014	96.29	**أفريل 2016**	36.91

Source:http://www.statista.com/statistics/262858/change-in-opec-crude-oil-price-since-1960/2016

نلاحظ من الجدول رقم (3-7) والشكل اللحق رقم (3-2) ان أسعار النفط عاودت إنتعاشها مع عودة الإقتصاد العالمي بحلول عام 2010، لتتجاوز حاجز 100 دولار للبرميل خلال سنة 2011، إلى أن بلغ معدل سعر سلة خامات الأوبك السنوي ذروته عام 2012 ليصل إلى 109.5 دلار للبرميل ، ونجد في الجدول رقم(3-8) في النصف الثاني من سنة 2014 بدأت الاسعار في الانخفاض المفاجئ لتصل الى 96 دولار للبرميل، وتزايدت حدتها بعد قرار الأوبك بشأن الإبقاء على سقف الإنتاج لدولها الأعضاء عند مستوى 30 مليون برميل في اليوم، ليبلغ معدل سعر سلة خامات الأوبك في النصف الأول من سنة 2015 حوالي 50 دولار للبرميل مسجلا بذلك أدنى مستوياته منذ أكثر من خمس سنوات، وهو 44.4 دولار خلال شهر جانفي 2015، لكن سرعان ما عاد إلى التراجع إلى أن وصل إلى ان وصل الى حد ادنى بلغ حوالي 63 دولار للبرميل في الفصل الأول من سنة 2016.

[1] مريم شطيبي محمود، مرجع سابق، ص5.

الشكل رقم (3-2): أسعار النفط 2013-2016

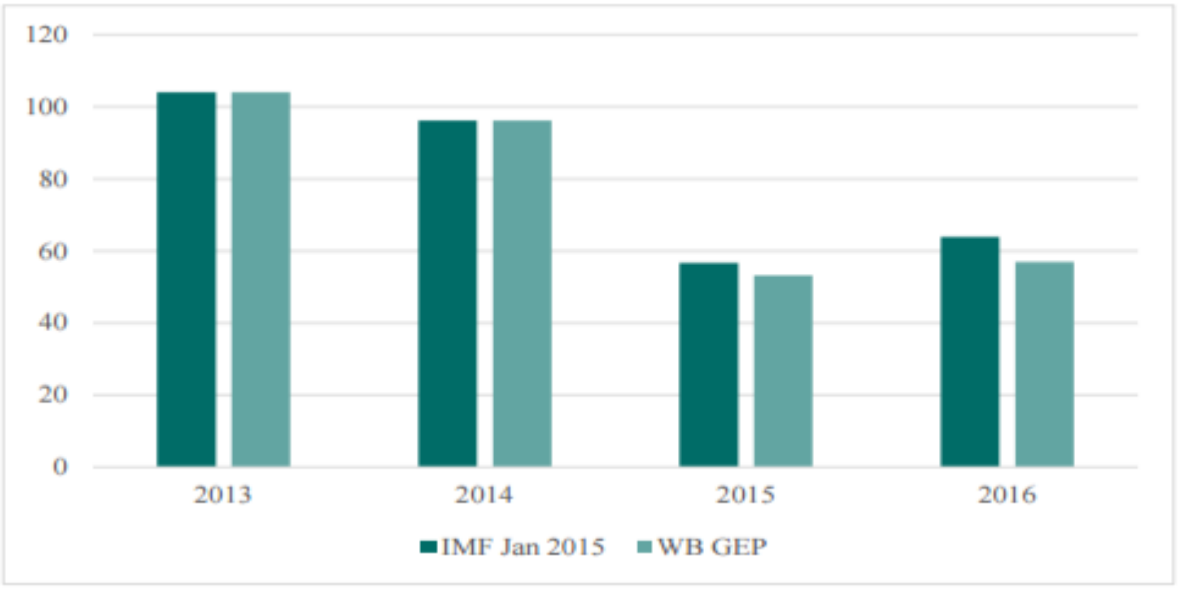

Source: working paper The oil price shock of 2014 Drivers, impacts and implications, march 2015

اولا: أسباب الأزمة الراهنة

وما يجدر بالذكر هو تشابه أسباب هذه الأزمة بأسباب أزمة الثمانيات، حيث تمثلت في:

- زيادة الإمدادات من دول خارج الأوبك المتزامنة مع تباطؤ نمو الطلب العالمي على النفط، والزيادة في هذه الإمدادات جاءت من مصادر عدة أهمها النفط الصخري من الولايات المتحدة الأمريكية و رمال القار من كندا و نفط المياه العميقة جدا من البرازيل.
- مساهمة ارتفاع الأسعار من خلال السنوات السابقة و تطور التكنولوجية في توسع الإنتاج من المصادر البديلة تزامنا مع النمو المتباطئ في الطلب على النفط.
- مشاكل اقتصادية في بعض الدول المستهلكة الأوروبية واليابان.
- انخفاض النمو عما كان متوقعا له في العديد من الدول الناشئة كالهند والصين والبرازيل.
- توجه الدول الصناعية نحو التنوع في الإمدادات و توجهها نحو تحقيق أمن الطاقة، حيث

باشرت باتخاذ سلسلة من الإجراءات لترشيد الاستهلاك, وزيادة كفاءة استخدام النفط، وتشجيع إنتاج مصادر بديلة[1].

ثانيا: دور الاوبك في مواجهة الازمة الراهنة

ألقى اجتماع أوبك في نوفمبر 2014 صدمة كبيرة للعالم، وبدلا من خفض الإنتاج لدعم الأسعار، أظهرت المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص أنها مستعدة للحفاظ على الضخ بل وفقدان المال، من أجل محاولة إجبار منتجي التكلفة الأعلى الجدد على الخروج من السوق، على مدى عام 2015 بدلا من الحصول على الإجبار ابتكر منتجو الصخر الزيتي في الولايات المتحدة وخفضوا التكاليف، ونجا حتى مع انخفاض الأسعار إلى 50 دولارا للبرميل[2].

وفي خطوة هي الأولى منذ الأزمة المالية في 2008، قررت الدول الأعضاء بـ «أوبك»، في اجتماعها نوفمبر 2016 بالعاصمة النمساوية فيينا، تخفيض إنتاجها من النفط الذي بلغ إجماليه أكثر من 33.6 مليون برميل يوميا في أكتوبر، بواقع مليون ومئتي ألف برميل يوميا، توزع حصصها على الدول الـ 13 الأعضاء في المنظمة، بعد تجميد إندونيسيا عضويتها عقب اتخاذ القرار، وخرج وزير النفط السعودي أحد أهم المتنفذين في قرار «أوبك» خالد الفالح ليعلن بعد انتهاء الاجتماع، إقرار الاتفاق الذي وضعت بذرته في الجزائر سبتمبر 2016 والذي يقضي بالوصول بسقف إنتاج النفط لأوبك إلى 32 مليون و500 ألف برميل يوميا[3].

وبالرغم من أن الاتفاقُ يلزم السعودية بأعلى حصة تخفيض بين جميع الدول، بواقع 486 ألف برميل يوميا، ليصل إنتاجها إلى 10 ملايين و 58 ألف برميل يوميا، بدلا من 10 مليون و 544 ألف برميل في أكتوبر، إلا أن السعودية ستظل تنتج كميات من النفط بأكبر مما تم تسجيله لعام 2014، الذي بلغ تسعة ملايين و 688 ألف برميل يوميا، عند بدء أزمة أسعار النفط.

---

[1] منظمة الأوبك، ملخص دراسة لمنظمة الأقطار المصدرة للبترول (الأوبك)، **التطورات في أسعار النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على اقتصادات الدول الأعضاء "نوفمبر 2015، ص ص 5-9.**

[2] Sara Zervos**, Saudi Arabia, Shale & Iran: Everything You Need To Know About The Oil Crisis,** 26JAN 2016, 18 MAI 2017, valable sure : WWW.FORBES.COM.

[3] لبنى منيب، **تخفيض «أوبك» لإنتاج النفط الربح للكبار والخسارة للصغار**، 1 ديسمبر 2016 ، متاح على www.madamasr.com تاريخ الاطلاع 15 ماي 2019.

ثالثا: أهم المحطات الأخيرة بعد الأزمة النفطية 2014

1-الإتفاق التاريخي بين أعضاء منظمة الأوبك والمنتجين المستقلين:

بعد أكثر من 5 اجتماعات في 2016، اتفق الأعضاء في "أوبك" بقيادة السعودية، ومنتجين مستقلين تقودهم روسيا، في ديسمبر 2016، على تنفيذ خفض إنتاج للخام بنحو 1.8 مليون برميل، اعتبارا من مطلع 2017، ويتوزع الخفض بين 1.2 مليون برميل يوميا من جانب أعضاء في أوبك، و600 ألف برميل من جانب المنتجين المستقلين، على وقع الاتفاق الذي وصف حينها بالتاريخي، بين "أوبك" ومنتجين مستقلين، صعد خام برنت إلى 55 دولارا للبرميل، ومع مواصلة "أوبك" اجتماعاتها لتحقيق أسعار عادلة لكل من المنتجين والمستقلين، ظلت أسعار الخام تحوم حول 65 دولارا للبرميل حتى نهاية 2017.

2- انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع إيران:

شهدت أسعار برنت تذبذبات عدة، لكنها بقيت قرب 66 دولارا للبرميل، حتى ماي 2018، سجلت بعدها ارتفاعات متتالية فوق 70 دولارا للبرميل، بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع إيران، وأعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، في ذلك الشهر، انسحاب بلاده من الاتفاق النووي، وإعادة فرض عقوبات اقتصادية على طهران. وفي نهاية شهر جوان 2018، وجد المشاركون في اتفاق خفض الإنتاج، حاجة إلى تقليص حجم الخفض، ليبلغ تقليص الإنتاج الجديد 1.2 مليون برميل، بدلا من 1.8، يبدأ مطلع شهر جويلية 2017.

إلا أن أسعار النفط واصلت الصعود، مدفوعة بالعقوبات على إيران، إذ دخلت الحزمة الأولى منها في أوت 2018، متعلقة بعمليات مصرفية وصادرات صناعية.وخلال شهر أوت وسبتمبر ، بلغ خام برنت 80 دولارا للبرميل، ما دفع الرئيس الأمريكي في ثلاث مناسبات للتغريد على تويتر، مطالبا "أوبك" بخفض الأسعار فورا.

3-إجتماع دول منظمة الأوبك الأخير (الجزائر سبتمبر 2018):

استضافت الجزائر يوم 23 سبتمبر2018، اجتماعا للمشاركين في اتفاق خفض الإنتاج، رفض فيه المجتمعون تنفيذ أية زيادات في الإنتاج، والإبقاء على الأرقام الحالية، حتى نهاية 2018.

وتفاعلت أسعار النفط مع التصريحات القادمة من الجزائر، ليسجل خام برنت 84 دولارا للبرميل، ثم 86 دولارا مع قرب دخول حزمة عقوبات ثانية على طهران، تبدأ حيز التنفيذ الشهر المقبل[1].

4-إنسحاب قطر من منظمة الأوبك (قرار فني أم سياسي)

في شهر ديسمبر 2018، تلقّى الأمين العام لمنظمة أوبك، النيجيري محمد سنوسي باركيندو، إخطارًا من دولة قطر تعرب فيه عن رغبتها في الانسحاب من أوبك، وذلك عملًا بالمادة 8 من النظام الأساسي للمنظمة التي تنصّ في الفقرة الأولى على أنه "لا يجوز لأيّ عضو من أعضاء المنظمة الانسحاب من عضويتها دون إخطار المؤتمر بعزمه القيام بذلك".

ويمكن تلخيص وجهة النظر الرسمية لقطر بشأن قرار الانسحاب من أوبك في النقاط التالية:

- أن القرار فنّي وليس سياسيًا، فهو يتعلق بإستراتيجية قطر في المستقبل تجاه قطاع الطاقة.
- سعي دولة قطر لترسيخ مكانتها بوصفها مزودًا موثوقًا ومعتمدًا للطاقة إلى جميع أنحاء العالم.
- وضع إستراتيجية مستقبلية لقطاعَي النفط والغاز ترتكز على النمو والتوسع داخل الدولة وخارجها.
- التركيز على النشاطات والأعمال الأساسية في قطر، وعلى تعزيز مكانة قطر بوصفها أكبر منتج للغاز الطبيعي المسال في العالم.

ورغم أولوية هذه الأسباب الفنية، فإنّ قرارًا بهذه الأهمية لا يمكن فصله عن الأوضاع داخل أوبك، ولا سيما ما يتعلق بهيمنة الدول الكبرى في إنتاج النفط، وإجرائها اتفاقات خارج إطار المنظمة وفرضها على الدول الأقل إنتاجًا. وكانت قطر تمسكت بعضويتها في أوبك في أشد ظروف المنظمة سوءًا بما في ذلك في أوقات الحرب الإيرانية - العراقية (1980-1988)، واحتلال الكويت (1990)، وغزو العراق (2003)، أو حتّى خلال حقبة انهيار أسعار النفط عقب ثورات الربيع العربي (2014-2017)[2].

المطلب الرابع: ملخص لدور الاوبك خلال الازمات

مرت السوق النفطية بعدة مطبات وصدمات سعرية اخلت بتوازنها، نلخص اهم هذه المحطات ودور الاوبك في مواجهتها كما يلي

[1] www.aa.com.tr/ar/1277523/إطار-2018-حتى-2014-من-النفط-برميل-رحلة-اقتصاد/ vue :25/06/2019

[2] Walid Ahmed, Dan Murtaugh & Javier Blas, **"Qatar to Leave OPEC as Politics Finally Rupture Oil Cartel"**, *Bloomberg*, 3/12/2018, accessed on 4/12/2018. at: https://goo.gl/25wGFJ

-**الأزمة النفطية لعام 1973:** أطلق عليها اسم تصحيح الأسعار النفطية واعادة تقييم البرميل بقيمته الحقيقية والتي كانت متدنية إلى مستويات قياسية حيث أنه في سنة 1973 قررت المنظمة زيادة أسعار النفط من جانب واحد لتقفز الزيادة من 3 إلى 12 دولار للبرميل الواحد أي ارتفاع الأسعار بنسبة 400%.

-**الأزمة النفطية لعام 1979:** ارتفعت الأسعار في هذه المرحلة بشكل مفاجئ ثلاث مرات إثر الحرب العراقية الإيرانية من 13 دولار إلى 32 دولار للبرميل خلال أشهر قليلة مما أدى إلى انفجار أزمة نفطية ثانين اعتمدت المنظمة تحديد سقف الإنتاج للتحكم في الاسعار.

-**الأزمة النفطية لعام 1986:** خلال هذه السنة انخفض سعر النفط بشدة ومع اقتراب فصل الربيع انطلقت حرب الأسعار شاملة بعد أن توقفت فترة من الزمن حيث انخفضت أسعار النفط إلى أقل من 13 دولار للبرميل و خفضت منظمة الاوبك انتاجها لإعادة التوازن في الاسعار.

-**الأزمة النفطية لعام 1998:** في نهاية التسعينات تعرضت السوق النفطية العالمية لهزة ثانية في دول اسيا أدت إلى تدهور أسعار النفط إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل ولجأت منظمة الاوبك الى تخفيض انتاجها لرفع الاسعار.

-**الأزمة النفطية لعام 2004:** تميز عام 2004 بارتفاع متواصل لأسعار النفط لمعظم السنة ووصولها إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل، حيث وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى 36 دولار/برميل وهو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بدء العمل بنظام السلة في 1978.

-**الازمة النفطية لعام 2008:** انهيار الاسعار من 113دولار للبرميل الى 50 دولار للبرميل بسبب ذلك إلى تفاقم الأزمة المالية العالمية و التي تلتها انهيارات متسلسلة في أسواق المال المؤسسات المصرفية ماساهم في الانخفاض الحاد للأسعار, غير أنه استقر عند سعر 61 دولار في سنة 2009، حيث خفضت المنظمة انتاجها لتعديل الاسعار.

-**الازمة النفطية لعام 2014:** انهيار اسعار النفط من فوق 100 دولار للبرميل الى 36 دولار للبرميل في 2016 نتيجة تزايد العرض و بطئ نمو الطلب وكان هدف الأوبك المحافظة على حصة السوق من خلال المحافظة على الامدادات.

الجدول الموالي يوضع الازمات النفطية التي شهدتها السوق النفطية واساليب منظمة الاوبك و الاجراءات التي قامت بها لإعادة الاستقرار للسوق :

الجدول رقم(3-9): الأزمات النفطية التي شهدتها السوق النفطية خلال الخمس عقود الماضية

الأسباب الأساسية	تغير الاسعار	المدة (شهر)	الفترة	السنوات	رد فعل الأوبك	أولويات سياسة الأوبك	الأسعار خلال الأزمة	الأسعار بعد الأزمة
1974/1973	ارتفاع400%	6اشهر	اكتوبر 1973 مارس1974	رفع الاسعار	انخفاض قيمة الدولار حرب اسرائيل ضد مصر	استقرار الاسعار	ارتفاع الاسعار	ايقاف صادرات النفط لحلفاء اسرائيل
1979	ارتفاع38%	18شهر	جانفي 1979 ديسمبر 1980	انخفاض انتاج ايران و تواصل انخفاض الدولار	رفع معدلات انتاجها	استقرار الاسعار	ارتفاع الاسعار	تحديد سقف الانتاج
1986/1985	انخفاض % 66	8أشهر	ديسمبر 1985 1986جوان	تراجع في طلب الدول الصناعية وزيادة في الإمدادات من خارج الأوبك (ألاسكا والمكسيك و بحر الشمال)	الحفاظ على توازن السوق	خفض الإمدادات	تراجع في الأسعار	استمرت منخفضة بحوالي عقدين
1999/1997	الأزمة الدولية الأسيوية	انخفاض 48%	14شهر	نوفمبر1997 1999 فيفري	استهداف النطاق السعري	استقرار الأسعار	خفض الإمدادات	رجعت مستوياتها ما قبل الأزمة
2004	-	رتفاع	-	الارتفاع الكلي في الاسعار و الاضطرابات السياسية في الدول المنتجة	الحفاظ على توازن السوق	استقرار الاسعار	ارتفاع الاسعار	رفع سقف الانتاج
2009/2008	انخفاض 68%	7أشهر	أوت 2008 2009 فيفري	الأزمة المالية العالمية	خفض الإمدادات	استهداف النطاق السعري	صعود قوي للأسعار	رجعت مستوياتها قبل الأزمة خلال سنتين
2015/2014	انخفاض 57%	7أشهر	جوان 2014 2015 جانفي	زيادة في إمدادات خارج الأوبك (أبنها من النفط الصخري من الولايات المتحدة) وتباطؤ في نمو الطلب العالمي على النفط	الحفاظ على حصة السوق	الحفاظ على مستوى الإمدادات	استقرار حول 100دولار للبرميل	من المتوقع ان تبقى منخفضة

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على الدراسة في الفصل الثالث

في ظل ما تعرضنا إليه في دراستا لدور الأوبك في استقرار السوق النفطية العالمية، وما مرت به هذه السوق من أزمات، كان دور منظمة الأوبك بارزا وكبير عن طريق التدخل بشكل مباشر بفرض سياساتها على الدول الأعضاء، ومحاولة إقناع الدول المنتجة خارج المنظمة لإتباع نفس السياسات من اجل إعادة الاستقرار والتوازن لأسعار النفط في الأسواق العالمية في ظل هذه الأزمات، ومن أهم الاستراتيجيات التي اتبعتها منظمة الأوبك هي تحديد سقف الإنتاج، سواء خفض او رفع الطاقة الإنتاجية لدولها الأعضاء لموازنة قوى العرض والطلب في سوق النفط العالمية، على سبيل المثال أزمتي ستة 1973 و1979 واللتان أدتا إلى ارتفاع كبير في أسعار النفط مما دفع منظمة الأوبك إلى تحديد سقف الإنتاج لإعادة استقرار الأسعار، وفي الأخير نستخلص أن للأوبك دور فعال في إعادة الاستقرار لأسعار النفط في الأسواق العالمية، فقد حققت المنظمة نجاحا كبيرا هو التحكم في هذه الأسواق.

خلاصة الفصل:

ان الأحداث والتطورات التي شهدتها الأسواق النفطية خلال القرن الماضي، مثل تناقص الفجوة بين الطلب والعرض وأزمة الدولار ، وحرب أكتوبر، 1973غيرت منطق واتجاه أسعار النفط الخام بشكل كبير، لاسيما مع بروز منظمة أوبك(OPEC) التي أصبح لها دور فعال في تحديد الأسعار النفطية، وهذا على اعتبار أن النفط كمصدر للطاقة أعطى دفعا كبي ا ر للصناعة والنمو الاقتصادي في العالم هذا من جهة، ومن جهة ثانية أن النفط يشكل ما نسبته % 10 من التجارة الدولية، ولا يمكن لأي سلعة أخرى أن تضاهي هذه النسبة.

بالإضافة إلى تلك التطورات والأحداث فقد ساهمت الأسواق والبورصات العالمية بفعل قوى السوق والمضاربات في إحداث تقلبات حادة في أسعار النفط في مثل أزمة، 1986 كما تميزت فترة التسعينات بتقلبات متباينة في أسعار النفط الخام. لكن ما يميز بداية القرن الواحد والعشرون هو الارتفاع الحاد والمستمر لأسعار النفط في الأسواق العالمية، بداية من سنة، 2000 نتيجة الطلب العالمي المتزايد على هذه المادة الإستراتيجية خاصة من دول جنوب شرق آسيا مثل الصين والهند كقوتين، كما برزت منظمة الاوبك في ظل هذه الازمات بشكل لا يمكن نكرانه لما حقحقته في استقرار الاسواق النفطية.

إن سياسة الشركات النفطية الكبرى الانفرادية في تسعير النفط في الستينات من القرن العشرين والتي ترتب عنها انفجار الطلب العالمي على النفط بسبب الأسعار الزهيدة والاستنزاف الجائر لاماكن النفط تبعها مرحلة مشاركة الأوبك في تسعير النفط في بداية السبعينات من القرن العشرين، والتي تعاملت أثناءه الأوبك بدور مسؤول إلى حد كبير بما لا يخل بآليات العرض والطلب على النفط في السوق العالمية. ومن غير المتوقع أن تقوم أي منظمة أو هيئة جديدة بدور أكثر ايجابية من الأوبك في سوق الطاقة العالمية غير أن المشكلة تكمن في سياسة الدول الصناعية المستوردة للنفط التي ترى مصلحتها في استنزاف نفط الدول النامية بأرخص الأثمان دون مراعاة أحقية دول الأوبك في نصيب عادل من العوائد النفطية، وأبعاد هذا الواقع اتضحت من خلال احتلال منابع النفط بعدما تبين للعالم توقع استمرار اعتماده على موارد النفط المتاحة، كما أن الأوبك في مراحلها التاريخية بالرغم من تقلبات أسعار صرف الدولار حافظت على مبيعاتها وهو ما حقق فوائد مالية كبرى للاقتصاد الأمريكي وبالتالي أي هيئة أو منظمة جديدة تضم الدول المصدرة للنفط لا يتوقع أن تراعي المصالح الأميركية بما يفوق سلوك منظمة أوبك إلا في حالة إعادة سيطرة الشركات النفطية الكبرى على معدلات الإنتاج في الدول المصدرة للنفط وفي الواقع انه إن لم يكن هناك أوبك لأوجدت الدول الصناعية الرئيسية المستوردة للنفط وعلى وجه الخصوص موجهي السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية مثيلة لها. ومن خلال هذه الدارسة التي قمنا بها اتضحت صحت نتائج الفرضيات التالية:

نتائج اختبار الفرضيات

الفرضية الاولى :الاوبك ليست المتحكم الوحيد في السوق النفط العالمي.

_ يوجد العديد من الشركات النفطية الكبرى مثل الشقيات السبع و العديد من البلدان المنتجة خارج الأوبك مثل روسيا تفرض هيمنتها على السوق النفطية إلى جانب دول الأوبك كونها هي أيضا منتجة للنفط و لها تأثير في أسعاره، وعليه الاوبك ليست المؤثر الوحيد على سوق النفط. وعليه يتم تأكيد هذه الفرضية.

الفرضية الثانية :كونها الاقوى من حيث الاحتياطي والإنتاج تستطيع التحكم في سعر النفط وكذلك العرض والطلب في أسواق النفط العالمية.

_ إن حجم الاحتياطات الضخمة التي تبلغ 82% وكمية الإنتاج الكبيرة التي تمتلكها منظمة الأوبك قد أكسبها أهمية بالغة في سوق النفط العالمي، كما أن نسبة الإمدادات المرتفعة لمنظمة الأوبك جعلها المصدر الأساسي الذي يعول عليها لسد النقص في احتياجات بقية دول العالم المستهلكة للبترول، كل هذا يجعل الأوبك من اكبر المؤثرين في العرض النفطي غير انها ليست المتحكم الوحيد في اسعار النفط

المتحكم الرئيسي في سعر النفط غير ان هناك اسباب اخرى اقتصادية وغير اقتصادية (سياسية) تؤثر في اسعار النفط. وعليه يتم نفي الفرضية الثانية جزئيا فيما يتعلق في الاسعار.

الفرضية الثالثة: في ظل الأزمة النفطية الراهنة 2014 فقدت الأوبك دورها الفعال السابق، نظرا للتغيرات الجيوسياسية.

– يعود هذا إلى تراجع حصة منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وتضاءل سلطتها على تحديد الأسعار، مع ظهور منتجات بديلة للنفط كالنفط الصخري وظهور منتجات بديلة غير نفطية وظهور منتجين جدد، والى توازنات إقليمية و جيوسياسية.

في ظل الأزمات العالمية الحديثة والانهيارات في سوق النفط يمكن للأوبك البحث عن أساليب جديدة للمحافظة على التوازن في أسواق النفط العالمية. وعليه يتم تأكيد الفرضية الثالثة.

نتائج الدراسة

– ان من اهم الاطراف الفاعلة في سوق النفط العالمية و المسيطرة عليه نجد دول منظمة الاوبك و شركات النفط العالمية الكبرى و الدول المنتجة للنفط خارج الاوبك.

– ان حجم الاحتياطات الضخمة وكمية الإنتاج الكبيرة في منظمة الأوبك قد أكسبها أهمية بالغة في سوق النفط العالمي، كما أن نسبة الإمدادات المرتفعة لمنظمة الأوبك جعلها المصدر الأساسي الذي يعول عليه لسد النقص في احتياجات بقية دول العالم المستهلكة للبترول، لذا فإن جل التوقعات تثبت أن الأوبك تمتلك فائض نفطي يكفي لسد الطلب على النفط حتى سنوات عديدة قادمة.

– لقد ساهمت الاوبك في اعادة الاستقرار الى سوق النفط العالمية في العديد من الازمات التي شهدتها هذه السوق و ذلك عن طريق انتهاج سياساتها التسعيرية و عن طريق العديد من الاليات التي ساهمت في ارساء الاستقرار في سوق النفط العالمية.

– يتجلى دور منظمة الأوبك في أنها تقوم بتنسيق الجهود بين الدول الأعضاء لتوحيد السياسات الخاصة بقضية الأوبك و ضمان إستقرار الأسواق.

– يعد إجتماع الجزائر 2016 مهم في إعادة ضبط حصص الدول مما ساهم في إعادة إرتفاع أسعار النفط بعد أزمة 2014. حيث توصلت الدول المصدرة للنفط في 28 سبتمبر 2016، في الجزائر إلى

"اتفاق تاريخي" لتخفيض إنتاج النفط من أجل دعم الأسعار التي تراجعت منذ فترة طويلة بسبب العرض المفرط في الأسواق. وفي ختام، وأعلنت كذلك منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) أنها قررت خفض إنتاجها وهو أكبر خفض في الإنتاج منذ الخفض الذي أقر بعد انخفاض الأسعار خلال أزمة 2008.

الإقتراحات

بعد هذه الاستنتاجات التي توصلنا إليها من خلال القراءات المتعددة والاطلاع على دراسات سابقة يمكن أن نقدم بعض الاقتراحات والتي نراها حسب رأينا أكثر واقعية و هي كالتالي:

– العمل على دفع الدول أعضاء منظمة الأوبك على توحيد سياستها النفطية من خلال أخذ نفس المواقف فيما يتعلق بتحديد سقف الإنتاج ومن ثم تحديد العرض العالمي للإنتاج النفط مثلما قامت به في فترة السبعينات من القرن الماضي وفي العشرية الأولى للقرن الحالي.

– على دول أعضاء منظمة الأوبك أن توسع نشاطاتها إلى أنشطة اقتصادية مختلفة، وتقلل اعتمادها على النفط الذي يعتبر سلعة غير مستقرة من حيث الأسعار ومن حيث الإنتاج، وهذا ما يؤدي إلى عدم استقرار اقتصادها وسهولة تعرضها لهزات اقتصادية عالمية و هذا الأمر يصعب التحكم فيه.

– يجب على الأوبك البحث على آليات اخرى اكثر نجاعة لفرض سيطرتها على السوق النفطية واسعار نفط ماعدا نظام الحصص الذي يتم خرقه عادة من طرف الاعضاء عن طريق تجوز الحصص او يتم تعطيله من طرف الدول خارج المنظمة عن طريق زيادة عرضها النفطي في السوق النفطية.

آفاق الدراسة

وعلى ضوء هذه الدراسة والتي هي جزء بسيط لموضوع يحمل الكثير من التعقيد كما أنها لا تخلو من بعض النقائص، ونظر لاتساع الموضوع و قبل طي صفحات هذه الدراسة نود أن نضع بعض العناوين التي قد تكون كأساس لبحوث لاحقة منها "دراسة مقارنة بين دور منظمة الأوبك مع دور منظمات أخرى مماثلة" (كوكالة الطاقة الدولية) في سوق النفط العالمي من اجل الحصول على نتائج أكثر دقة، "ما مدى تأثير منظمة الأوبك في اقتصاد الدول العربية النفطية منها وغير النفطية.

قائمة المراجع

الـكـتـب

01_أمينة مخلفي، **محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013-2014.

02_ حافض البرجاس، **الصراع الدولي على النفط العربي**، بيسان للنشر، بيروت، 2000 .

03_ حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

04_ خالد بن منصور العقيل، **قضايا بترولية دولية**، الطبعة الاولى، السعودية، 2003.

05_ سارة حسين منيمنة، **جغرافية الموارد والانتاج**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1992.

06_ سعدالله داود، **الازمات النفطية و السياسات المالية في الجزائر**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2013.

07_ سعيد خليفة الحموي، **أساسيات إنتاج الطاقة (بترول، كهرباء، الغاز)**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016.

08_ سيد فتحي احمد الخولي، **اقتصاد النفط الموارد والبيئة والطاقة**، الطبعة الثامنة، خوارزم العلمية، السعودية، 2014.

09_ سيد فتحي أحمد الخولي، **اقتصاديات النفط**، دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة، 1992.

10_ صديق محمد عفيفي،" **تسويق البترول** "، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، 2003.

11_ ضياء مجيد الموسوي، **ازمة البترول**، المدرسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1990.

12_ ضياء مجيد الموسوي، **الأزمة الاقتصادية العالمية، 1986-1989** دار الهدى، الجزائر، 1990.

13_ ضياء المجيد الموسوي، **ثورة اسعار النفط**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

14_ عبد القادر سيد أحمد، **الأوبك ماضيها حاضرها وآفاق تطورها**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

15_ عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2015.

16_ قصى عبد الكريم ابراهيم، **اهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية**، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا، 2010.

17_ محمد احمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

18_ مصطفى ديبون، **ماهو البترول؟**، الديوان الوطني لحقوق المؤلف الجزائر، تسجيل قانوني بالمكتبة الوطنية الجزائر، رقم80-280، 1981.

19_ نبيل جعفر عبد الرضا، **اقتصاد النفط**، دار حياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2011.

20_ يسرى محمد أبو العلا، **نظرية البترول**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008.

الرسائل والاطروحات

21_ العمري علي، **دراسة تأثير تطورات اسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، (1970-2006)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، 2008/2007.

22_أمينة مخلفي، **أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات**، رسالة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر2013.

23_ براهيم بلقلة، **تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة 2009/2000** مجلة الباحث، عدد 12، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2013.

24_ جامع عبد الله، **اثر تطورات اسعار النفط خلال الفترة 2010-2000 على الاقتصاديات النفطية دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011/2012.

24_ جمعة رضوان، **تطورات اسعار النفط و تأثيرها على الواردات دراسة حالة الجزائر، 2004-1970** رسالة ماجستير، علوم اقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2006/2007.

26_ حمادي نعيمة، **تقلبات اسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 2008/1986**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008/ 2009.

27_ سالم عبد الحسن رسن، **اقتصاديات النفط**، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1999.

28_ سمية موري، **اثار تقلبات اسار الصرف على العائدات النفطية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2009/2010.

29_ سيف الدين بوزاهر، **أسعار الصرف و أسعار النفط دراسة قياسية اختبار العلة الهولندية –حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية و بنوك، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011.

30_ عبد المالك مباني، **الاقتصاد العالمي للمحروقات النفط والغاز الطبيعي دراسة تحليلية استشرافية**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2008.

31_ قبلي زهير، **تحديد سعر النفط الخام في الأجلين القصير و الطويل باستخدام تقنيات التكامل المتزامن و نماذج تصحيح الخطأ**، رسالة ماجيستير في الاقتصاد و القياس، جامعة الجزائر.

32_ قويدري قوشيح بوجمعة، انعكاسات تقمبات أسعار البترول عمى التوازنات الاقتصادية الكمية في الجزائر، رسالة ماجستير، الشلف، 2008/2009.

33_ لبعل فطيمة، **انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصاد ارت النفطية للدول العربية**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/2017.

34_ مجلد ميلود، **الجباية البترولية لعقود البحث والإنتاج نحو ملائمة أكثر مع السوق**، رسالة ماجستير، غير منشورة، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001/2002.

35_ مشدن وهيبة، **أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.

36_ وحيد خير الدين، **اهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي و الاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012/2013.

التقارير

37_ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي، القاهرة، 2003-2002.

38_ شركة النفط البريطانية بريتش ببتروليوم، التقرير السنوي الخامس والستين.

39_ منظمة الأوبك، تقارير الأمين العام السنوي لمنظمة OPEC الأوبك 2000 الى 2016.

40_ منظمة الأوبك، تقارير الامين العام لمنظمة OAPEC الأوبك للسنوات 2000 الى 2016.

41_ منظمة الأوبك، تقارير الأمين العام، التقارير الشهرية لأسواق النفط، منظمة الأقطار المصدرة للنفط "أوبك"، أعداد مختلفة من 2008-2001.

42_ أسواق النفط العالمية، تقرير المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد السابع و الخمسون، 2005.

43_ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1987.

44_ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2015.

45_ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016.

46_ ملخص دراسة لمنظمة الأقطار المصدرة للبترول (الأوبك) " **التطورات في أسعار النفط العالمية و الانعكاسات المحتملة على اقتصادات الدول الأعضاء**" **نوفمبر** 2015.

الملتقيات

47_ إبراهيم بن عبد العزيز المهنا، **التطورات الحديثة و المستقبلية في أسواق النفط العالمية**، الملتقى العشرين لأساسيات صناعة النفط والغاز المنظمة العربية للدول المصدرة للبترول (أوابك) الكويت 2009.

48_ علي ميرزا، **اثار انخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة والمنتجة**، ندوة "تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2016.

49_ محمد خليل فياض، **الازمة المالية و اثرها على اسعار النفط الخام**، بحث مقدم للندوة العلمية الثالثة حول: الأزمة المالية العالمية وسوق الطاقة المنعقدة بطرابلس، 20/1/2009.

50_ مريم شطيبي محمود، **انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**، ندوة احول: أزمة أسواق الطاقة و تداعياتها على الاقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في أسواق الطاقة، جامعة الامير عبد القادر للعلوم الاسلامية، قسنطينة، يوم 14ماي 2015.

51_ مهداوي هند و آخرون، "**الازمة المالية العالمية و تداعياتها على أسعار النفط حالة الجزائر**، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول: الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية والحكومة العالمية "، سطيف، 21-20 **أكتوبر** 2009.

المجلات

52_ بن بوزيان محمد، **تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر**، مجلة الباحث الاقتصادين العدد 01، 2013.

53_ جاب الله مصطفى، **تقلبات أسعار النفط و علاقتها برصيدي الموازنة العامة و ميزان المدفوعات،** مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية جامعة الوادي، العدد التاسع المجلد الأول جوان 2016.

54_ حبيب محمود، **انعكاسات الزيادات في أسعار النفط على الاقتصاد الوطني،** بحث مقدم لتشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد 2.

55_ حسان خضر، "**أسواق النفط العالمية**"، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد57.

56_ رضا عبد الجبار سلمان الشمري، **المنظمات النفطية دوافع قيامها وأهمية دورها – دراسة في الجغرافية السياسية** ، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد الحادي عشر: العدد 3، 2008.

57_ عبد الستار عبد الجبار موسى، **حصة أوبك من إنتاج النفط أداة للقيادة السعرية في السوق الدولية،** مجلة الإدارة و الاقتصاد، العدد 65، سنة 2007.

58_ عبد الفتاح دندي، **دور المخزون النفطي في الأسواق العالمية و الانعكاسات على الديزل الاعضاء في الأوبك،** مجلة النفط والتعاون العربي، عدد 136، الكويت، 2011.

59_ علي رجب، **تطور الطاقات المتجددة وانعكاساته على أسواق النفط العالمية و الأقطار الأعضاء،** مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 127، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، الكويت، 2008.

60_ عماد الدين محمد المزيني، **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية،** مجلة جامعة الأزهر–غزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد01، 2013.

61_ نور الدين هرمز و آخرون، "**تغيرات أسعار النفط وعوائده** "، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 29، العدد الاول.

المقالات

62_ لبنى منيب، **تخفيض «أوبك» لإنتاج النفط الربح للكبار والخسارة للصغار،** 1 ديسمبر 2016، متاح على www.madamasr.com.

63_ محمد عبد الدايم، **أوبك وضبط الأسعار.. الآلية و الآثار**، متاح على www.aljazeera.net.

64_ وليد أخدوري، **النفط في اسبوع مفارقات في توقع أسعار النفط لـ 2016،** جريدة الحياة، 1 افريل 2016.

المراجع باللغة الأجنبية:

DOCUMENTS ET RECHERCHES

65- Abdelkader Sid Ahmed, **"L'opep Passé présent et perspective"**, OPU, Algérie, 1980.

66- Chems Eddine**, La Politique Et Le Nouvel Ordre Pétrolier, Ed Edahleb**, 1995.

67- James D. Hamilton, **HISTORICAL OIL SHOCKS,** NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH, Cambridge, February 2011.

68- John H. Lichtblau, **The Oil Price Collapse and Its Consequences**, At the Hearings "State of the Petroleum Industry" U.S. Senate Committee on Energy & Natural Resources, W ashington DC, 1999.

69-Lioubomir MIHAILOVITCH et Jean-Jacques PLUCHART, texte adapté.

70- Maurice Durousset, **Le Marché du Pétrole**, Edition Ellips 1999.

71- Mohamed Elhocine BENISSAP**, Eléments pétrolière, les hydrocarbures, présent et future**, Economica, Paris, 1981.

72- Tony Osawe, **opec's Organizational Structures, its Strategic Aims & Objectives, Production Quota and Management of its Strategic Resources**, seminar Center for Strategic and Devolopment Studies (CSDS), Ambrose Alli University, Ekpoma, Nigeria, November 2009.

73- working paper **The oil price shock of 2014 Drivers**, impacts and policy implications, march 2015.

74-Walid Ahmed, Dan Murtaugh & Javier Blas, **"Qatar to Leave OPEC as Politics Finally Rupture Oil Cartel"**, *Bloomberg*, 3/12/2018, accessed on 4/12/2018.at: https://goo.gl/25wGFJ

Rapports

75- **BP Statistical Review of World Energy**, June 2005 (London: BP p.I.c, 2005).

76- BP Statistical review of world energy 2016 valable sur www.bp.com.

77- Global Energy Trends–BP Statistical Review 2014.

78- OPEC Annual Statistical Bulletin 1979/1983.

79- OPEC Annual Statistical Bulletin 1984/1989.

80- OPEC Annual Statistical Bulletin 1990/1995 .

81- OPEC Annual Statistical Bulletin 1996/2001.

82- OPEC Annual Statistical Bulletin 2000/2018.

Articles

83-Daryl worthington, **OPEC and the 1979 Oil Shock**, 15 dec 2014, valuable sur www.newhistorian.com.

86- Kimberly Amadeo, **OPEC Oil Embargo: Causes and Effects of the Crisis**, 01 Mai 2017, 14 Mai 2017, valable sure : www.thebalance.com.

87- Sara Zervos, **Saudi Arabia, Shale & Iran: Everything You Need To Know About The Oil Crisis**, 26 JAN 2016, 18 MAI 2017, valable sure:
WWW.FORBES.COM.

Site internet

88_ http:// www. aawsat.com/home/article/239746/

89_ http://www.alaraby.co.uk/

90_ http://www.aljazeera.net

91_ http://www.amf.org.ae/ar

92_ http://www.bbpetroleum.com/

93_ http://www.cnbcarabia.com/oil_energy

94_ http://www.eia.gov

95_ http://www.oapecorg.org

96_ http://www.opec.org

97_ http://www.samba.com

98_ http://www.statista.com

Table 2.3
OPEC Members' real GDP growth rates PPP based weights *(%)*

	2013	2014	2015	2016	2017
Algeria	2.8	3.8	3.8	3.3	3.0
Angola	6.8	4.8	3.0	1.1	1.4
Ecuador	4.9	3.8	0.1	–1.6	2.2
Equatorial Guinea	–4.1	–0.5	–7.4	–6.0	–3.0
Gabon	5.6	4.3	4.0	2.1	2.5
IR Iran	–1.9	4.3	0.4	9.7	6.5
Iraq	7.6	–0.4	–2.4	7.0	1.8
Kuwait	1.1	0.5	1.8	2.0	–0.4
Libya	–13.6	–24.0	–6.4	–4.0	55.0
Nigeria	5.4	6.3	2.7	–1.6	0.8
Qatar	4.4	4.0	3.6	2.2	1.6
Saudi Arabia	2.7	3.6	3.5	1.7	–0.7
United Arab Emirates	4.6	3.1	4.0	3.0	2.0
Venezuela	1.3	–3.9	–6.2	–16.5	–8.0
OPEC	**2.0**	**2.2**	**1.3**	**2.0**	**2.4**

Notes:
Aggregates were compiled on the basis of 2011 GDP weights using 2011 purchasing power parities (PPP).

Graph 2.5
Real GDP growth rates PPP based weights for total OPEC *(%)*

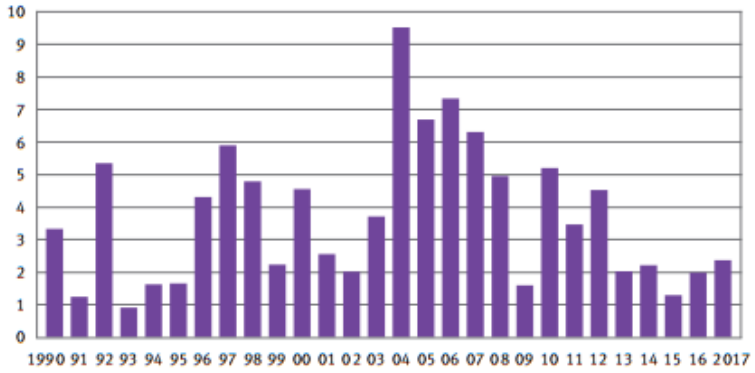

Graph 2.6
Real GDP growth rates for OPEC Members *(%)*

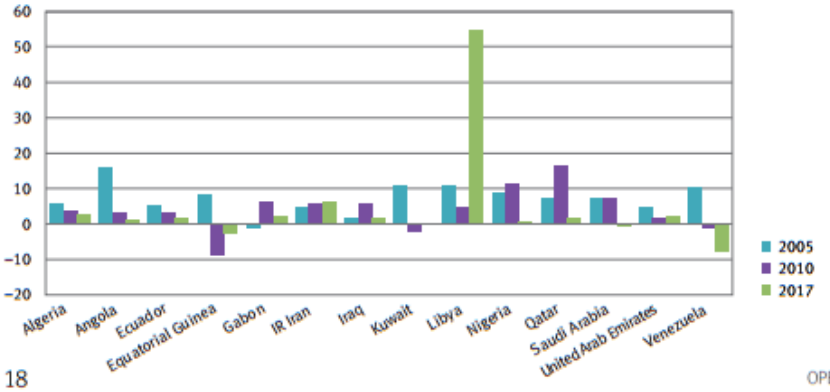

Table 3.1
World proven crude oil reserves by country *(m b)*

	2013	2014	2015	2016	2017	% change 17/16
North America	**37,652.0**	**40,503.0**	**36,218.0**	**36,573.0**	**36,573.0**	**–**
Canada[1]	4,281.0	4,118.0	3,900.0	3,800.0	3,800.0	–
United States	33,371.0	36,385.0	32,318.0	32,773.0	32,773.0	–
Latin America	**340,516.0**	**341,190.0**	**342,326.0**	**336,942.0**	**336,172.0**	**–0.2**
Argentina	2,820.0	2,354.0	2,380.0	2,185.0	2,162.0	–1.1
Brazil	15,050.0	15,544.0	16,184.0	13,000.0	12,634.0	–2.8
Colombia	2,377.0	2,445.0	2,308.0	2,002.0	1,665.0	–16.8
Ecuador	8,832.0	8,273.0	8,273.0	8,273.0	8,273.0	–
Mexico	10,073.0	9,812.0	9,711.0	7,141.0	6,537.0	–8.5
Venezuela	298,350.0	299,953.0	300,878.0	302,250.0	302,809.0	0.2
Others	3,014.0	2,809.0	2,592.0	2,091.0	2,092.0	–
Eastern Europe and Eurasia	**119,874.0**	**119,863.0**	**119,860.0**	**119,856.0**	**119,839.0**	**–**
Azerbaijan	7,000.0	7,000.0	7,000.0	7,000.0	7,000.0	–
Belarus	198.0	198.0	198.0	198.0	198.0	–
Kazakhstan	30,000.0	30,000.0	30,000.0	30,000.0	30,000.0	–
Russia	80,000.0	80,000.0	80,000.0	80,000.0	80,000.0	–
Turkmenistan	600.0	600.0	600.0	600.0	600.0	–
Ukraine	395.0	395.0	395.0	395.0	395.0	–
Uzbekistan	594.0	594.0	594.0	594.0	594.0	–
Others	1,087.0	1,076.0	1,073.0	1,069.0	1,052.0	–1.6
Western Europe	**11,337.0**	**10,761.0**	**10,064.0**	**11,300.0**	**10,394.0**	**–8.0**
Denmark	805.0	611.0	511.0	491.0	439.0	–10.6
Norway	5,825.0	5,497.0	5,139.0	6,611.0	6,376.0	–3.6
United Kingdom	2,979.0	2,982.0	2,755.0	2,564.0	2,069.0	–19.3
Others	1,727.0	1,670.0	1,660.0	1,634.0	1,510.0	–7.6
Middle East	**802,958.0**	**802,512.0**	**802,848.0**	**807,730.0**	**804,639.0**	**–0.4**
IR Iran	157,800.0	157,530.0	158,400.0	157,200.0	155,600.0	–1.0
Iraq	144,211.0	143,069.0	142,503.0	148,766.0	147,223.0	–1.0
Kuwait	101,500.0	101,500.0	101,500.0	101,500.0	101,500.0	–
Oman	4,974.0	5,151.0	5,306.0	5,373.0	5,373.0	–
Qatar	25,244.0	25,244.0	25,244.0	25,244.0	25,244.0	–
Saudi Arabia	265,789.0	266,578.0	266,455.0	266,208.0	266,260.0	–
Syrian Arab Republic	2,500.0	2,500.0	2,500.0	2,500.0	2,500.0	–
United Arab Emirates	97,800.0	97,800.0	97,800.0	97,800.0	97,800.0	–
Others	3,139.0	3,140.0	3,140.0	3,139.0	3,139.0	–
Africa	**128,220.0**	**127,404.0**	**128,119.0**	**128,509.0**	**127,370.0**	**–0.9**
Algeria	12,200.0	12,200.0	12,200.0	12,200.0	12,200.0	–
Angola	9,011.0	8,423.0	9,524.0	9,523.0	8,384.0	–12.0
Egypt	4,400.0	4,400.0	4,400.0	4,400.0	4,400.0	–
Equatorial Guinea	1,705.0	1,100.0	1,100.0	1,100.0	1,100.0	–
Gabon	2,000.0	2,000.0	2,000.0	2,000.0	2,000.0	–
Libya	48,363.0	48,363.0	48,363.0	48,363.0	48,363.0	–
Nigeria	37,071.0	37,448.0	37,062.0	37,453.0	37,453.0	–
Sudans	5,000.0	5,000.0	5,000.0	5,000.0	5,000.0	–
Others	8,470.0	8,470.0	8,470.0	8,470.0	8,470.0	–
Asia and Pacific	**47,928.0**	**48,265.0**	**47,491.0**	**47,876.0**	**47,786.0**	**–0.2**
Australia	3,957.0	3,982.0	3,982.0	3,985.0	3,985.0	–
Brunei	1,100.0	1,100.0	1,100.0	1,100.0	1,100.0	–
China	24,376.0	24,649.0	25,132.0	25,620.0	25,627.0	–
India	5,711.0	5,743.0	4,786.0	4,622.0	4,495.0	–2.7
Indonesia	3,303.0	3,303.0	3,230.0	3,230.0	3,310.0	2.5
Malaysia	3,750.0	3,750.0	3,600.0	3,600.0	3,600.0	–
Vietnam	4,400.0	4,400.0	4,400.0	4,400.0	4,400.0	–
Others	1,331.0	1,338.0	1,261.0	1,319.0	1,269.0	–3.8
Total world	**1,488,484.0**	**1,490,498.0**	**1,486,926.0**	**1,488,785.0**	**1,482,773.0**	**–0.4**
of which						
OPEC	1,209,876.0	1,209,482.0	1,211,302.0	1,217,880.0	1,214,209.0	–0.3
OPEC percentage	*81.3*	*81.1*	*81.5*	*81.8*	*81.9*	
OECD	63,361.0	65,378.0	60,289.0	59,301.0	57,769.0	–2.6
FSU	118,886.0	118,886.0	118,886.0	118,886.0	118,886.0	–

Notes: Figures as at year-end.
1. Data excludes oil sands.

Graph 3.1
World proven crude oil reserves

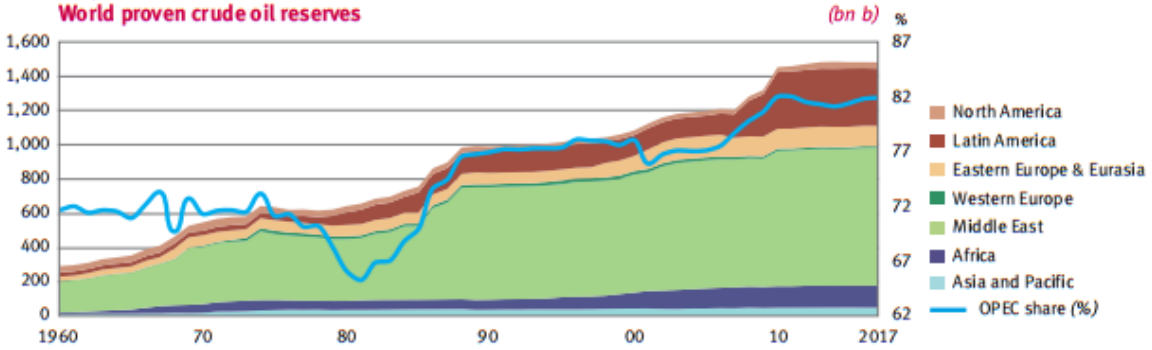

Graph 3.2
OPEC Members' proven crude oil reserves

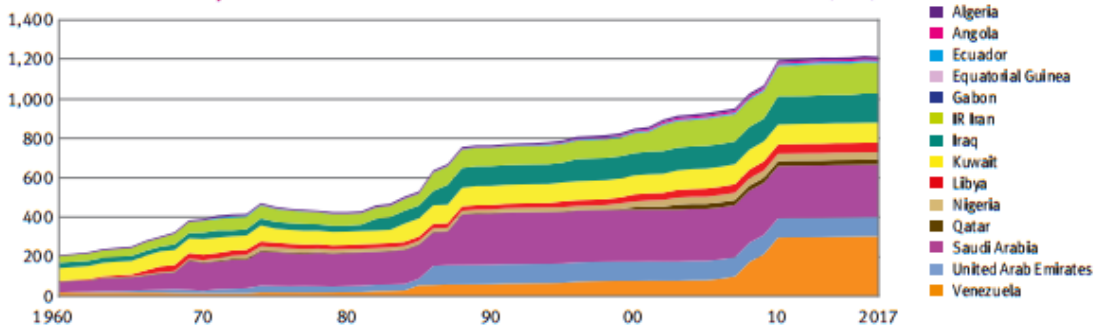

Graph 3.3
World crude oil production

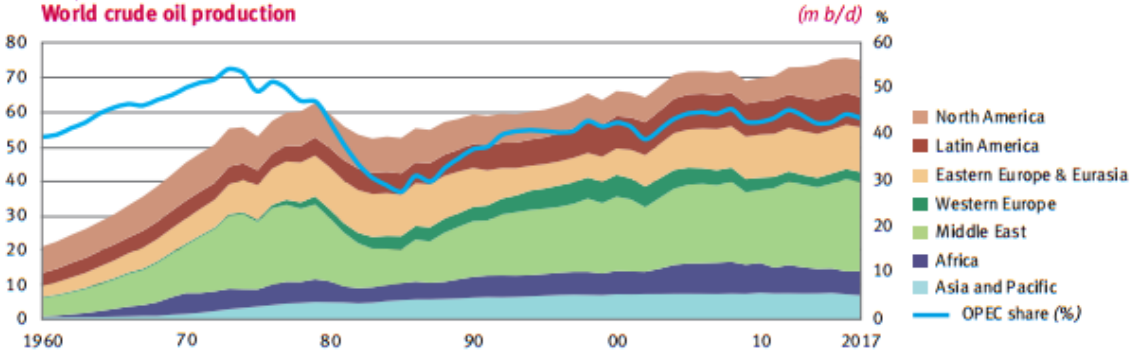

Graph 3.4
OPEC Members' crude oil production

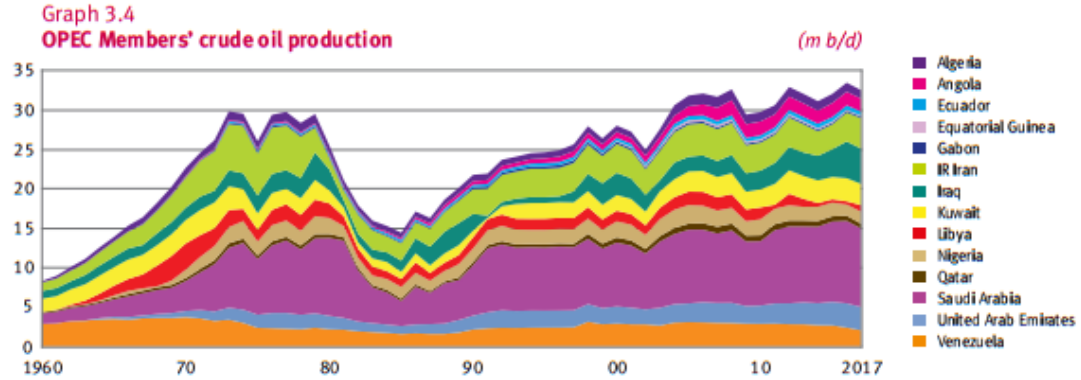

Table 3.4
Producing wells in OPEC Members

	2013	2014	2015	2016	2017	change 17/16
Algeria	2,061	2,042	1,968	1,936	1,847	–89
Angola	1,554	1,509	1,593	1,572	1,492	–80
Ecuador	3,414	3,592	3,483	3,496	3,399	–97
Equatorial Guinea	391	377	343	287	242	–45
Gabon	397	398	397	396	358	–38
IR Iran	2,204	2,281	2,339	2,886	3,130	244
Iraq	1,735	1,963	2,361	2,629	2,662	33
Kuwait[1]	1,794	1,760	1,731	1,780	1,689	–91
Libya	1,308	632	540	521	1,091	570
Nigeria	1,951	2,010	1,947	1,668	1,777	109
Qatar	511	500	467	460	425	–35
Saudi Arabia[1]	3,372	3,406	3,555	3,648	3,489	–159
United Arab Emirates	1,722	1,735	1,792	1,835	1,795	–40
Venezuela	14,809	14,710	14,685	13,395	11,915	–1,480
OPEC	**36,832**	**36,538**	**36,858**	**36,222**	**35,069**	**–1,153**
Total world	**981,696**	**1,060,232**	**1,113,243**	**1,102,111**	**1,113,132**	**11,021**

Notes:
Excluding shut-in wells.
1. Figures include share of producing wells from Neutral Zone.

Table 3.6
World crude oil production by country *(1,000 b/d)*

	2013	2014	2015	2016	2017	% change 17/16
North America	**8,848.0**	**10,153.1**	**10,671.5**	**10,042.2**	**10,567.3**	**5.2**
Canada	1,381.6	1,399.8	1,263.4	1,185.5	1,212.3	2.3
United States	7,466.4	8,753.3	9,408.2	8,856.7	9,355.0	5.6
Latin America	**9,698.3**	**9,740.7**	**9,714.5**	**9,222.3**	**8,712.1**	**-5.5**
Argentina	540.0	532.2	532.3	511.7	483.3	-5.5
Brazil	2,023.9	2,254.6	2,437.3	2,510.0	2,621.8	4.5
Chile	6.7	6.6	5.0	4.2	3.2	-22.2
Colombia	1,008.2	990.3	1,005.6	883.3	853.6	-3.4
Ecuador	526.4	556.6	543.1	549.0	531.3	-3.2
Mexico	2,522.2	2,428.9	2,266.8	2,153.5	1,948.4	-9.5
Peru	62.8	69.3	58.0	40.3	43.5	8.1
Trinidad & Tobago	81.2	81.2	78.6	71.5	71.8	0.4
Venezuela	2,789.5	2,682.6	2,653.9	2,372.5	2,034.8	-14.2
Others	137.7	138.4	133.9	126.5	120.3	-4.9
Eastern Europe and Eurasia	**12,661.0**	**12,651.1**	**12,655.0**	**12,764.9**	**12,934.4**	**1.3**
Azerbaijan	814.7	793.1	786.7	769.8	729.2	-5.3
Kazakhstan	1,372.8	1,344.8	1,321.6	1,295.0	1,466.8	13.3
Romania	82.1	80.2	78.8	75.5	72.2	-4.4
Russia	10,047.3	10,087.5	10,111.1	10,292.2	10,348.9	0.6
Turkmenistan	180.4	185.9	206.2	189.6	180.7	-4.7
Ukraine	43.7	40.7	36.2	32.3	30.1	-7.0
Others	120.0	118.8	114.3	110.4	106.6	-3.5
Western Europe	**2,724.2**	**2,750.3**	**2,892.9**	**2,919.0**	**2,865.3**	**-1.8**
Denmark	176.0	164.9	156.0	140.1	136.6	-2.5
France	16.0	15.3	16.7	16.5	15.2	-8.1
Germany	51.8	48.1	48.1	46.3	43.2	-6.7
Italy	101.6	106.3	100.1	70.7	77.5	9.7
Netherlands	21.6	29.7	26.9	17.8	18.2	1.8
Norway	1,463.6	1,511.8	1,567.4	1,614.6	1,587.9	-1.7
Turkey	46.2	47.7	48.5	49.5	49.2	-0.7
United Kingdom	796.1	776.0	879.7	914.8	891.2	-2.6
Others	51.3	50.4	49.5	48.7	46.4	-4.8
Middle East	**23,845.3**	**23,510.9**	**24,494.3**	**26,608.4**	**25,693.2**	**-3.4**
Bahrain	197.6	202.5	202.6	205.0	194.9	-4.9
IR Iran	3,575.3	3,117.1	3,151.6	3,651.3	3,867.3	5.9
Iraq	2,979.6	3,110.5	3,504.1	4,647.8	4,468.7	-3.9
Kuwait[1]	2,924.7	2,866.8	2,858.7	2,954.3	2,704.2	-8.5
Oman	844.3	856.1	885.2	908.7	883.9	-2.7
Qatar	723.9	709.2	656.0	651.5	600.0	-7.9
Saudi Arabia[1]	9,637.0	9,712.7	10,192.6	10,460.2	9,959.2	-4.8
Syrian Arab Republic	45.3	22.8	18.7	17.1	16.7	-2.5
United Arab Emirates	2,796.5	2,794.0	2,988.9	3,088.3	2,966.5	-3.9
Yemen	121.0	119.2	36.0	24.2	31.8	31.5
Africa	**7,585.8**	**7,092.4**	**7,057.3**	**6,591.7**	**6,989.4**	**6.0**
Algeria	1,202.6	1,192.8	1,157.1	1,146.3	1,058.7	-7.6
Angola	1,701.2	1,653.7	1,767.1	1,721.6	1,632.2	-5.2
Congo	280.7	266.2	266.7	300.7	354.0	17.7
Egypt	562.6	573.9	578.4	544.4	530.9	-2.5
Equatorial Guinea	210.0	199.8	185.3	160.1	128.6	-19.7
Gabon	213.4	210.9	213.5	220.7	210.1	-4.8
Libya	993.3	479.9	404.3	390.2	817.3	109.5
Nigeria	1,753.7	1,807.0	1,748.2	1,427.3	1,535.6	7.6
Sudans	232.3	285.6	278.6	260.5	245.3	-5.8
Others	435.8	422.5	458.2	420.1	476.8	13.5
Asia and Pacific	**7,440.0**	**7,465.2**	**7,609.6**	**7,239.9**	**6,925.0**	**-4.3**
Australia	334.7	353.4	322.2	289.8	263.0	-9.2
Brunei	122.1	114.4	115.3	109.1	100.6	-7.8
China	4,163.8	4,208.3	4,288.9	3,983.5	3,823.5	-4.0
India	755.8	752.8	746.8	720.8	719.9	-0.1
Indonesia	727.2	697.3	690.1	737.9	700.2	-5.1
Malaysia	588.2	610.1	660.5	656.6	648.0	-1.3
New Zealand	35.4	39.5	41.3	34.7	31.5	-9.3
Others	712.8	689.3	744.4	707.4	638.4	-9.8
Total world	**72,802.6**	**73,363.7**	**75,095.2**	**75,388.3**	**74,686.8**	**-0.9**
of which						
OPEC	32,027.2	31,093.6	32,024.4	33,441.0	32,514.6	-2.8
OPEC percentage	*44.0*	*42.4*	*42.6*	*44.4*	*43.5*	
OECD	14,484.4	15,744.5	16,209.9	15,456.0	15,692.1	1.5
FSU	12,521.8	12,511.1	12,517.1	12,629.9	12,804.2	1.4

Notes:
1. Figures include share of production from Neutral Zone.

1 Primary energy

Consumption*

Million tonnes oil equivalent	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	Growth rate per annum 2017	Growth rate per annum 2006-16	Share 2017
US	2320.8	2267.9	2159.3	2235.6	2216.7	2161.0	2221.1	2246.2	2227.0	2228.0	**2234.9**	0.6%	-0.3%	16.5%
Canada	321.4	320.7	303.7	310.5	323.2	319.9	331.5	335.4	331.1	339.0	**348.7**	3.2%	0.9%	2.6%
Mexico	167.3	170.8	169.5	174.6	183.1	184.2	185.7	185.2	181.6	194.9	**189.3**	-2.6%	1.6%	1.4%
Total North America	2809.5	2759.4	2632.5	2720.7	2722.9	2665.1	2738.3	2766.8	2739.7	2761.9	**2772.8**	0.7%	*	20.5%
Argentina	73.3	74.7	72.6	77.4	78.9	81.2	84.5	84.6	86.4	86.6	**85.9**	-0.5%	2.1%	0.6%
Brazil	229.6	240.3	238.9	263.6	276.6	283.5	294.3	301.8	299.1	293.0	**294.4**	0.8%	3.1%	2.2%
Chile	32.5	32.2	31.5	31.7	34.5	35.3	35.7	35.1	35.9	37.6	**38.3**	2.2%	1.7%	0.3%
Colombia	30.8	33.9	31.7	34.0	35.6	38.3	38.8	40.7	41.5	42.1	**42.6**	1.6%	3.2%	0.3%
Ecuador	11.3	12.0	11.8	13.1	13.9	14.7	15.2	16.0	15.9	15.8	**16.5**	4.3%	4.0%	0.1%
Peru	15.1	16.4	16.8	18.6	20.3	21.2	21.9	22.6	23.8	25.3	**25.9**	2.6%	6.2%	0.2%
Trinidad & Tobago	20.5	20.1	20.7	21.7	21.6	20.6	21.1	20.5	20.3	18.2	**18.1**	-0.5%	-0.7%	0.1%
Venezuela	81.8	84.8	83.5	80.5	82.8	86.4	85.4	81.1	78.8	74.3	**74.2**	0.2%	-0.9%	0.5%
Other S. & Cent. America	92.2	91.4	89.3	92.0	94.6	95.2	95.2	95.4	99.3	103.9	**104.7**	1.0%	1.4%	0.8%
Total S. & Cent. America	587.0	605.8	596.8	632.5	658.9	676.5	692.0	697.7	701.1	696.8	**700.6**	0.8%	2.1%	5.2%
Austria	34.7	35.3	34.3	35.5	33.4	35.0	34.8	33.7	33.7	34.9	**35.9**	3.3%	-0.2%	0.3%
Belgium	66.3	67.5	62.5	66.6	61.9	59.5	60.9	56.8	58.0	62.4	**62.3**	0.1%	-0.5%	0.5%
Czech Republic	45.4	44.0	41.7	44.0	42.6	42.2	42.1	40.5	40.5	39.8	**41.6**	5.0%	-1.3%	0.3%
Finland	32.5	31.4	29.2	31.9	29.3	28.4	28.0	27.0	27.6	28.3	**27.6**	-2.3%	-1.4%	0.2%
France	260.2	261.9	248.0	256.0	247.2	247.4	250.3	240.6	242.3	238.9	**237.9**	-0.1%	-1.0%	1.8%
Germany	331.9	335.5	315.0	328.7	317.0	321.3	330.7	317.2	323.3	328.2	**335.1**	2.4%	-0.5%	2.5%
Greece	35.0	33.9	33.1	31.8	31.0	29.5	28.0	26.4	26.6	26.6	**27.6**	4.3%	-2.6%	0.2%
Hungary	25.7	25.3	23.3	23.8	22.9	21.3	20.3	20.3	21.4	22.0	**23.2**	5.8%	-1.7%	0.2%
Italy	183.4	181.5	169.6	174.9	171.0	164.6	158.0	149.1	152.2	153.8	**156.0**	1.8%	-1.9%	1.2%
Netherlands	94.7	93.6	91.9	97.0	92.9	89.4	87.3	82.2	83.3	85.2	**86.1**	1.3%	-0.9%	0.6%
Norway	45.9	46.8	43.7	41.9	42.8	47.6	44.8	46.3	47.0	47.3	**47.5**	0.5%	1.1%	0.4%
Poland	95.7	97.4	93.9	100.1	100.6	97.6	97.9	94.3	95.3	99.5	**102.1**	2.9%	0.4%	0.8%
Portugal	25.4	24.3	24.5	25.8	24.6	22.5	24.6	24.8	24.7	26.8	**26.4**	-1.4%	0.6%	0.2%
Romania	38.8	38.7	33.8	34.0	34.9	33.7	31.3	32.7	32.8	32.8	**33.9**	3.7%	-1.9%	0.3%
Spain	158.6	154.5	143.5	146.6	143.8	143.0	135.7	133.3	135.3	136.7	**138.8**	1.8%	-1.2%	1.0%
Sweden	54.0	53.6	49.0	51.9	51.8	55.1	51.9	52.1	53.4	52.8	**54.4**	3.3%	*	0.4%
Switzerland	28.9	29.9	30.0	29.2	27.7	29.3	30.2	28.9	28.3	27.3	**26.4**	-2.9%	-0.7%	0.2%
Turkey	100.4	100.8	102.2	107.7	115.1	122.3	121.6	125.6	137.5	144.4	**157.7**	9.5%	4.4%	1.2%
United Kingdom	223.1	219.2	208.4	213.5	202.0	204.5	203.7	192.0	194.4	192.2	**191.3**	-0.1%	-1.8%	1.4%
Other Europe	161.4	163.3	154.6	160.2	156.6	149.7	152.0	147.6	151.0	155.0	**157.6**	2.0%	-0.5%	1.2%
Total Europe	2041.7	2038.5	1932.1	2001.1	1949.1	1944.3	1934.0	1871.2	1908.7	1934.6	**1969.5**	2.1%	-0.6%	14.6%
Azerbaijan	12.7	12.8	11.3	11.2	12.5	12.8	13.2	13.5	14.7	14.6	**13.9**	-4.1%	0.4%	0.1%
Belarus	25.7	26.0	24.5	26.1	26.0	28.0	25.0	25.0	22.7	22.8	**23.2**	1.9%	-1.4%	0.2%
Kazakhstan	54.1	56.4	50.8	54.9	60.5	62.7	63.5	64.4	63.1	64.5	**67.4**	4.8%	2.9%	0.5%
Russian Federation	673.1	676.6	644.6	668.2	691.7	694.7	683.9	685.6	676.8	689.6	**698.3**	1.5%	0.3%	5.2%
Turkmenistan	24.4	24.7	22.9	26.1	27.2	29.9	27.0	29.7	33.2	33.7	**31.7**	-5.6%	4.6%	0.2%
Ukraine	134.9	133.5	113.4	121.5	126.3	123.1	115.2	101.6	84.0	86.1	**81.9**	-4.6%	-4.6%	0.6%
Uzbekistan	48.4	52.0	43.4	43.9	44.9	44.4	44.0	45.6	48.4	42.8	**43.0**	0.8%	-0.7%	0.3%
Other CIS	16.6	16.1	15.8	16.0	16.9	18.4	17.5	17.5	17.8	18.0	**18.6**	3.3%	1.5%	0.1%
Total CIS	989.8	998.1	926.8	967.8	1006.0	1014.1	989.2	987.0	960.7	972.0	**978.0**	0.9%	-0.1%	7.2%
Iran	202.6	210.4	217.7	218.8	228.6	229.9	240.6	255.1	254.1	259.8	**275.4**	6.3%	3.2%	2.0%
Iraq	28.1	29.2	32.6	34.7	36.7	39.0	42.0	40.2	40.3	46.1	**49.2**	7.0%	5.7%	0.4%
Israel	23.0	23.3	22.3	23.7	24.2	25.3	24.9	23.3	24.6	24.9	**25.8**	4.1%	1.3%	0.2%
Kuwait	27.3	29.7	31.1	33.5	33.6	37.3	38.7	35.2	38.2	38.8	**39.3**	1.5%	3.3%	0.3%
Oman	14.9	17.5	17.6	20.6	22.5	24.5	27.4	27.3	28.9	29.2	**29.4**	1.0%	6.9%	0.2%
Qatar	26.3	23.3	23.4	28.3	32.3	38.1	40.4	44.1	49.6	49.9	**54.1**	8.7%	8.6%	0.4%
Saudi Arabia	169.0	184.3	194.3	213.0	219.8	233.1	234.0	250.6	258.7	264.5	**268.3**	1.7%	5.0%	2.0%
United Arab Emirates	70.7	81.0	79.8	83.7	88.2	92.7	97.3	97.2	106.3	109.6	**108.7**	-0.5%	5.5%	0.8%
Other Middle East	56.3	58.3	58.5	58.0	54.8	51.1	49.9	50.1	47.8	46.8	**46.9**	0.5%	-1.5%	0.3%
Total Middle East	618.2	657.1	677.2	714.3	740.9	771.1	795.3	823.1	848.3	869.7	**897.2**	3.4%	4.1%	6.6%
Algeria	34.4	36.4	38.6	37.6	39.9	43.6	46.2	50.4	53.0	53.0	**53.2**	0.6%	5.0%	0.4%
Egypt	67.3	71.7	74.6	78.4	79.7	83.8	83.2	82.9	84.4	88.2	**91.6**	4.2%	3.3%	0.7%
Morocco	14.0	15.4	15.0	16.7	17.5	17.8	18.2	18.4	18.9	19.1	**19.6**	2.7%	3.1%	0.1%
South Africa	116.9	125.4	125.1	126.5	124.8	123.0	123.8	125.5	120.6	123.0	**120.6**	-1.6%	0.8%	0.9%
Other Africa	114.3	119.8	120.1	127.7	123.7	131.6	139.2	147.9	152.5	154.7	**164.5**	6.6%	3.6%	1.2%
Total Africa	346.9	368.7	373.4	386.9	385.6	399.8	410.6	425.1	429.4	438.0	**449.5**	2.9%	2.8%	3.3%
Australia	126.7	128.9	128.2	129.2	133.5	132.0	132.9	135.1	138.0	139.5	**139.4**	0.2%	1.1%	1.0%
Bangladesh	17.8	18.8	20.6	21.6	23.0	25.0	25.5	26.8	31.1	31.9	**33.0**	3.6%	6.5%	0.2%
China	2150.3	2231.2	2329.5	2491.3	2690.1	2799.1	2907.0	2973.5	3009.8	3047.2	**3132.2**	3.1%	4.4%	23.2%
China Hong Kong SAR	26.2	24.4	26.6	27.7	28.4	27.3	28.0	27.3	28.1	28.8	**30.9**	7.4%	1.6%	0.2%
India	450.4	476.3	512.0	538.0	570.7	600.3	623.6	666.8	686.9	722.3	**753.7**	4.6%	5.7%	5.6%
Indonesia	134.4	132.7	137.4	150.9	164.6	173.2	177.6	166.0	165.4	167.4	**175.2**	5.0%	2.9%	1.3%
Japan	524.4	516.9	472.3	503.8	477.8	475.0	471.3	456.7	453.0	451.2	**456.4**	1.4%	-1.6%	3.4%
Malaysia	77.2	80.0	77.7	81.6	82.9	89.1	93.1	93.9	95.1	97.6	**99.6**	2.4%	2.9%	0.7%
New Zealand	19.3	19.5	19.4	20.0	19.8	20.0	20.2	21.1	21.3	21.7	**22.1**	2.2%	1.2%	0.2%
Pakistan	62.0	62.4	63.2	63.4	63.5	64.1	64.8	66.7	70.2	76.5	**80.9**	6.1%	2.8%	0.6%
Philippines	27.1	28.0	28.3	29.3	29.9	30.9	33.1	34.9	38.3	40.6	**43.3**	6.9%	4.6%	0.3%
Singapore	55.8	59.3	63.8	68.6	71.3	71.6	73.6	75.8	80.6	83.6	**86.5**	3.7%	4.9%	0.6%
South Korea	236.7	241.2	242.3	259.7	273.0	276.3	276.7	279.3	284.9	292.2	**295.9**	1.6%	2.5%	2.2%
Sri Lanka	5.5	5.1	5.3	5.7	5.9	6.0	6.1	6.4	7.4	7.4	**7.7**	4.8%	3.3%	0.1%
Taiwan	111.8	105.8	104.1	110.4	110.3	110.1	111.9	114.4	112.9	114.0	**115.1**	1.3%	0.6%	0.9%
Thailand	94.2	95.5	98.8	105.0	109.1	116.7	118.7	122.1	124.9	126.9	**129.7**	2.5%	3.6%	1.0%
Vietnam	31.1	38.6	39.4	44.6	51.0	53.4	57.2	62.7	68.8	73.6	**75.3**	2.7%	10.0%	0.6%
Other Asia Pacific	44.5	46.2	42.2	45.4	46.0	48.1	48.6	53.3	55.5	63.1	**66.5**	5.8%	3.4%	0.5%
Total Asia Pacific	4195.2	4310.8	4411.1	4696.1	4951.1	5118.2	5269.9	5382.9	5472.4	5585.5	**5743.6**	3.1%	3.5%	42.5%
Total World	11588.4	11738.5	11549.9	12119.4	12414.4	12589.0	12829.3	12953.9	13060.2	13258.5	**13511.2**	2.2%	1.7%	100.0%
of which: OECD	5693.9	5639.3	5367.8	5574.9	5519.4	5463.5	5525.8	5481.1	5494.6	5549.8	**5605.0**	1.3%	-0.2%	41.5%
Non-OECD	5894.5	6099.3	6182.1	6544.6	6895.0	7125.5	7303.4	7472.8	7565.6	7708.7	**7906.1**	2.8%	3.3%	58.5%
European Union	1823.9	1816.5	1711.3	1774.7	1716.6	1700.8	1690.7	1626.7	1649.2	1666.4	**1689.2**	1.6%	-1.0%	12.5%

*In this review, primary energy comprises commercially-traded fuels, including modern renewables used to generate electricity.
*Less than 0.05%.
Note: Growth rates are adjusted for leap years.

الملخص:

جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على دور منظمة الدول المصدرة للبترول (opec) في ضبط السوق الدولية للنفط، وهدفت إلى محاولة الإلمام بأهم الخصائص العامة للبترول وما ينتجه وأيضا العوامل المؤثرة على أسعاره مبرز بين أنواع أسعار النفط وتطوره التاريخي.

خلصنا في هذه الدراسة التحديات التي تواجه منظمة الأوبك حيث ظهرت اللجنة كجهاز متخصص للدول المصدرة، وهدفت إلى إيجاد الاستقرار في أسعار البترول العالمية بالمستويات العادلة، واظهار الاستراتيجيات المتعلقة بالمنظمة والمتعلقة بالأسعار.

ومن هذا المنطلق، تهدف دراستنا إلى محاولة التعرف على دور منظمة الأوبك في التحكم في أسعار النفط بغية المحافظة على توازن السوق النفطية العالمية.

تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول: **ما هو الدور الذي تلعبه منظمة الاوبك في استقرار أسعار النفط العالمية ؟ والى أي مدى نجحت في ذلك؟**

الكلمات المفتاحية:

- منظمة الأوبك، السوق الدولية للنفط، أسعار البترول.

Abstract:

This study aims at highlighting the role of the Organization of Petroleum Exporting Countries (OPEC) in controlling the international oil market and aiming to know the most important general characteristics of oil and its production as well as the factors influencing its prices, highlighting the types of oil prices and its historical development. In this study, we concluded the challenges faced by OPEC, where the Committee emerged as a specialized agency for exporting countries, aimed at finding stability in world oil prices at fair levels and showing the organization's strategies related to prices. In this sense, our study aims at trying to identify the role of OPEC in controlling oil prices in order to maintain the balance of the global oil market.

The problem of this study is: What role does OPEC play in controlling international oil market prices?

key words:
- OPEC, International Oil Market, Oil Prices.